جـامعة الـ كتور مولاي الطاهر بسعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر ل.م.د في تخصص اقتصاد كمي

الموسومة بـ.....

الفقر والهجرة والنمو الاقتصادي

دراسة قياسية للفترة (2000-2019)

إعداد الطالبتين:

♦ نور حورية

♦ طالب سعاد

إشراف الأستاذ:

♦ د. جلولي مُحَمَّد

أعضاء اللجنة المناقشة

♦ الدكتور:..... نزعي عز الدين.....أستاذاً رئيساً

♦ الدكتور: ..... بومدين مُحَمَّد أمين .....أستاذا ممتحناً

♦ الدكتور:..... د. جلولي مُحَمَّد..... متاذاً مشرفاً

السنة الجامعية: 2020-2021 م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله".

بعد الحمد لله على توفيقه لنا على إنجاز هذا العمل ليقودنا شرف الوفاء والاعتراف بجميل النبل بعد أن ختمنا مذكرتنا بتوفيق من الرحمن فمن واجبي في هذا المقام أن نذكر الفضل لأعماله ونتقدم بأسمى صيغ الشكر والاحترام والتقدير للأستاذ الفاضل

"جلولي محمد"

على توجيهاته القيمة ونصائحه النيرة التي أسداها إلينا ولم يبخل بها علينا.

و إلى كل الأساتذة الذين ساهموا في تكويني طيلة هذه الفترة الدراسية أساتذة تخصص اقتصاد كمي .

الإهداء

الحمد الله الذي وهب لنا بنعمة العمل والعلم .

الحمد الله الذي يسير لنا أمورنا وعززنا بالفهم .

الحمد الله الذي وفقنا وسهل لنا التقدم إلى الأمام .

الحمد الله والصلاة على محمد أعظم النعم .

أهدي هذا العمل إلى:

زهرة فاقت كل الزهور وشمعة يشع منها النور، فهي وسط قلبي البهجة والسرور، ولأجلها تعلمت الكتابة على السطور، أمي الحبيبة أطال الله في عمرها .

إلى النور الذي ينير لي درب النجاح أبي أطال حفظه الله لي ورعاه.

إلى رفيقة دربي وأختي وتوأم روحي "إكرام" .

إلى الأم التي لم تلدني "نروليخة"

إلى الصديقات الغاليات على قلبي وأهلهم .

إلى حبيبتي وصديقتي في مشواري الدراسي "حورية"

إلى كل الذين ساعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

والصلاة والسلام على من لا نبيَّ بعده

الحمد لله الذي هدانا لهذا

سعاد

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

" قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .... ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ... ونصح الأمة ....إلى نبي الرحمة ونور العالمين "سيدنا مُحَمَّد صلى الله عليه وسلم"

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .... إلى من علمني العطاء بدون انتظار .... إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .... أرجو من الله أن يمد في عمرك لترىثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد.... والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة ..... إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان و لتفاني ..... إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي.

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة

إلى إخوتي ورفقاء دربي في هذه الحياة، معكم أكون أنا وبدونكم أكون مثل أي شيء، إلى من أرى التفاؤل بعينهم والسعادة في ضحكتهم ....في نهاية مشواري أريد أن أشكر كم على مواقفكم النبيلة إلى تطلعاتكم لنجاحي بنظرات الأمل.

إلى من رافقوني منذ أن حملنا حقائب صغيرة ومعكم سرت الدرب خطوة بخطوة وما يزالون برافقي حتى الآن.

إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم أصدقائي

نورية

ملخص:

تهدف الدراسة الحالية والتي كانت بعنوان الفقر والهجرة و النمو الاقتصادي،بحيث أجريت هذه الدراسة على عينة من الدول الأجنبية تتمثل في (15دولة) خلال فترة زمنية تمتد من 2000الى 2019، واعتمدنا في هذه الدراسة من اجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة على نماذج البانل (نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التاثيرات الثابتة، نمذج التاثيرات العشوائية) ومن اهم النتائج التي توصلنا إليها :

- معدل النمو الاقتصادي يساعد على تقليص معدلات الفقر .
- يعتبر الفقر من اهم الاسباب التي تؤدي الى الهجرة.
- تحدث الهجرة نتيجة التباين الدولي للظروف الاقتصادية

Rrésume

Le but de la présente étude, qui s'intitulait Pauvreté, migration et croissance économique, afin que cette étude ait été menée sur un échantillon de pays étrangers représentés dans (15 pays) pendant une période allant de 2000 à 2019, et nous avons adopté en cette étude afin de répondre au problème principal posé sur les modèles de panel (Modèle de régression agrégée, modèle à effets fixes, modèle à effets aléatoires (et les résultats les plus importants auxquels nous sommes parvenus :

- Le taux de croissance économique contribue à réduire les taux de pauvreté
- La pauvreté est l'une des principales raisons de la migration
- La migration se produit en raison de différences internationales dans les conditions économiques

Abstract:

The aim of the current study, which was entitled Poverty, Migration and Economic Growth, so that this study was conducted on a sample of foreign countries represented in (15 countries) during a period of time extending from 2000 to 2019, and we adopted in this study in order to answer the main problem posed on the panel models (Aggregate regression model, fixed effects model, random effects model (and the most important results we reached:

- The rate of economic growth helps reduce poverty rates.
- Poverty is one of the main reasons for migration.
- Migration occurs as a result of international differences in economic conditions.

شكر وعرفان

إهداء

إهداء

ملخص

فهرس المحتويات

قائمة الأشكال والجداول

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: ماهية الفقر

تمهيد:..... 15

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الفقر 16

المطلب الأول: تعريف الفقر وأسبابه، وأنواعه 16

1/- مفهوم الفقر 16

2/- أسباب الفقر..... 19

3/- أنواع الفقر..... 24

المطلب الثاني: الاتجاهات المفسرة للفقر 27

المبحث الثاني: معايير الفقر وأساليب قياسه ومؤشراته..... 33

المطلب الأول: معايير الفقر وأساليب قياسه 33

1/- معايير الفقر 33

2/- أساليب قياس الفقر..... 37

خلاصة: 49

الفصل الثاني: ماهية الهجرة

تمهيد:..... 49

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الهجرة 50

المطلب الأول: تعريف الهجرة وأصنافها 50

2/- أصناف الهجرة 54

المطلب الثاني: أسباب الهجرة..... 56

1/- العوامل الاقتصادية والاجتماعية 56

2/- العوامل النفسية 58

3/- العوامل المحفزة 60
المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة وآثارها 61
المطلب الأول: النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة 61
1/- نظرية ازدواجية سوق العمل 61
2/- النظرية السببية التراكمية 63
المطلب الثاني: أثار الهجرة 64
1/- الآثار الاقتصادية 64
2/- الآثار الصحية 65
3/- آثار اجتماعية 65
خلاصة: 68

الفصل الثالث: ماهية النمو الاقتصادي

تمهيد: 70
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي 71
المطلب الأول: مفهوم النمو وتطور التاريخي 71
1/- مفهوم النمو 71
2/- التطور التاريخي لمفهوم النمو الاقتصادي عبر المدارس الاقتصادية 73
المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي 82
المبحث الثاني: عموميات حول النمو الاقتصادي 83
المطلب الأول: عوامل النمو الاقتصادي ومعاييره 83
1/- عوامل النمو الاقتصادي 83
2/- معايير النمو الاقتصادي 90
المطلب الثاني: صعوبات ومعوقات النمو الاقتصادي 95
1/- صعوبات قياس النمو الاقتصادي 95
2/- معوقات النمو الاقتصادي 97
خلاصة: 98

الفصل الرابع: دراسة قياسية حول تأثير الفقر والهجرة على النمو الاقتصادي

تمهيد: 100
المبحث الأول:التعر يف بالمتغيرات ووصفها 101

المطلب الأول: التعريف بالمتغيرات 101
1/- مؤشر النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ويرمز له ب YP1 101
2/- مؤشر جيني و يرمز له ب X1 101
3/- مؤشر إجمالي تكوين رأس المال ويرمز له بـ K1 101
4/- مؤشر تعداد السكاني الإجمالي ويرمز له بـ P 101
5/- مؤشر نسبة التشغيل إلى عدد السكان ذكور فوق 15 عاما ويرمز له بـ E 102
المطلب الثاني: وصف متغيرات الدراسة 102
1/- النمو في نصيب الفرد 102
2/- عدد المهاجرين الدوليين 103
3/- المؤشر العددي للفقر عند خذ الفقر الوطني 104
4/- مؤشر جيني 105
المبحث الثاني: المنهجية المستعلمة 106
المطلب الأول: مفهوم بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) 106
المطلب الثاني: الطريقة والأدوات 107
1/- تحليل النتائج الإحصاء الوصفي 108
2/- تحليل الارتباطات 109
3/- تحليل النتائج نموذج الانحدار التجميعي PRM 110
4/- تحليل النتائج التأثيرات الثابتة FEM 111
5/- اختبار التجميعية (poolability test) بين PRM وFEM 112
6/- تحليل النتائج اختبار فيشر F 112
7/- تحليل النتائج التأثيرات العشوائية REM 113
8/- اختبار التجميعية (Poolability Test) بين PRM وREM 114
9/- تحليل النتائج اختبار CHibar 2 114
11/- تحليل النتائج اختبار Chi 2 115
12/- تقدير نموذج الدراسة 115
خلاصة 116
خاتمة 118
قائمة المصادر والمراجع 121
الملاحق 130

1/- قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الأسباب الاقتصادية على المستوى الكلي للفقر.....	22
02	نظرية النمو المتوازن.....	83
03	النمو الاقتصادي عبر الزمن.....	84
04	العلاقة بين السكان و الدخل.....	86
05	يوضح النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.....	105
06	يوضح النمو عدد المهاجرين الدوليين.....	106
07	المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني.....	107
08	يوضح المؤشر الجيني.....	108

2/- قائمة الجداول

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	يمثل نتائج الإحصاء الوصفي.....	111
02	الارتباطات.....	112
03	يوضح نموذج الانحدار التجميعي PRM.....	113
04	يوضح نموذج التأثيرات الثابتة FEM.....	114
05	اختبار فيشر F.....	115
06	يوضح نموذج التأثيرات العشوائية REM.....	116
07	اختبار CHibar 2.....	117
08	اختبار HOUSSMAN.....	118

مقدمة

اهتم الاقتصاديون ومند الأزل بالنمو الاقتصادي والتنمية، حيث يعتبران من مصممي السياسات الاقتصادية ومتخذي القرارات في أي دولة كانت، كما أنها دائما تعتبر من أهم المواضيع المتداولة للدراسة، وذلك بالبحث عن الوسائل والعوامل ومصادر النمو الاقتصادي التي من شأنها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والرفع من الاقتصاد الوطني لأي بلد، والنمو الاقتصادي يكون بزيادة الفرد للسنة الحالية مقابل السنة الماضية، ويعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدول وتخلفها، وكانت النظريات الاقتصادية الغربية في وقت قريب هي من تضع معايير تقدم المجتمعات البشرية أصبح من المؤكد اليوم أن ثروة المجتمع لا تركز على ما يخزنه من موارد طبيعة مادية بشرية وإنما تشمل الموارد الاجتماعية.

ومن أهم ما يواجه النمو الاقتصادي ويتصدى له ظاهرتي الفقر والهجرة، حيث أن ظاهرة الفقر تعتبر واحدة من أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات والحكومات والنظر يات الاجتماعية منذ أقدم العصور، وارتبطت هذه ظاهرة في القديم بفقدان الموارد أو بالحروب التي تؤدي إلى الاستعباد والقهر والقتل وأخذ حقوق الغير بالقوة من طرف أصحاب النفوذ والمال.

و بالرغم من التطورات العلمية التي يعيشها العالم الحديث في شتى المجالات ورغم النجاحات الاقتصادية العالمية والاستقرار السياسي و الحروب الدولية، المدنية والدينية، إلا أنه مزال الفقر منتشرا على نطاق واسع في العديد من أنحاء العالم، لاسيما في إفريقيا والتي تشمل أكبر عدد من الدول النامية وكذا دول من آسيا ودول من أوربا، كما أنه أصبح ظاهرة مميزة للعديد من المجتمعات، فهو يمس جميع دول العالم سواء متقدمة أو متخلفة لكن بدرجات متفاوتة، وقد أعتبر أشد خطورة من الأسلحة النووية لكون يمس الأفراد بالدرجة الأولى ثم الاقتصاد بالدرجة الثانية.

كما أنه وفي الآونة الأخيرة كثر الحديث عن هذه الظاهرة في أدبيات الأمم المتحدة، وأصبحت قضية عالمية، وقد صنفت هذه الظاهرة البلدان إلى بلدان غنية وأخرى فقيرة، ووضعت مقاييس ومؤشرا عالمية للفقر في مستوى البلدان، وكذلك الأفراد مع مراعاة النسبية، فالفقر في العالم يختلف قياسه من دولة لأخرى وعلى حسب نسبته في الدولة، وبالتالي توسع الاهتمام بظاهرة الفقر من المجال الاقتصادي والاجتماعي في مجتمع من المجتمعات إلى مجال العلاقات الدولية.

و بذلك أصبح الفقر مشكلة كبيرة تقلق ضمير العالم أجمع ، وخاصة أن حجم هذه المشكلة يتزايد يوما بعد يوم، فبسبب الفقر تتعثر الكثير من المسيرات وخطط التنمية وتزداد الهوة بين الأغنياء والفقراء وهذا ما يؤدي إلى زوال أحلام الشعوب والدول في الوصول إلى مستوى إنساني أفصل، وتتفاقم مشكلة الفقر في العادة في المجتمعات النامية، وبخاصة تلك التي يلهث نموها الاقتصادي وراء نموها السكاني، وتتفاوتتبعاً لذلك أساليب المعالجات والمحاولات الرامية إلى الحد من هذه الظاهرة الخطيرة و تداعياتها.

وظاهرة الهجرة كذلك هي الأخرى ظاهرة اجتماعية طبيعية يعود تاريخها إلى زمن بعيد، وهي سمة تميزت بها الشعوب والقبائل، حيث أن الإنسان يبحث عن المناطق التي تسمح له بالعيش والاستقرار، وعليه فإن الفرد يهاجر للبحث عن ما هو أحسن، وتوفير فرص الرقي والتقدم الاقتصادي له ولعائلته، غير أن هذا المفهوم تحول من ظاهرة طبيعية عادية إلى ظاهرة تهدد استقرار وأمن المجتمعات، وأصبحت تحديا مطروحا أمام المجموعة الدوليةنظرا للمخاطر الناجمة عنها.

كما أن جل بلدان العالم لم تسلم من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وأصبحت هاجسا وانشغالا وتخوفا من طموح وسطالشرائح الواسعة من الشباب، وتداعى الأمر إلى أن وصل إلى جامعيينوإطارات وأخصائيين، وتبين الكم الهائل من محاولات الهجرة على القوارب عبر البحر.

ومما زاد في تفاقم هذه الظاهرة ما مرت به الدول عبر الأزمات الاقتصادية على الصعيد السياسي والأمني و التي أفرزت الكثير من المشاكل الاجتماعية وانعدامالاستقرار والأمن، في كل العالم، بالإضافة إلى انتشار المذهب البرغماتي المادي الذي أصبح يسيطر على العلاقات والتفاعلات الاجتماعية بينالأفراد عامة والشباب خاصة، ولهذا أصبحت الهجرة ملاذهم لتحقيق الطموحات المستقبلية، حيث أصبح يطمح إلى الحياة السهلة والرغيدة التي تحقق له الربح السريع متحملين كل المخاطر والمهالك (الموت غرقا، السجن ...).

وعليه ارتأينا أن نعالج هاتين الظاهرتين (الهجرة والفقر) في بحثنا هذا وما لهم من آثار على النمو الاقتصادي لأي دولة كانت، و من خلال طرح الإشكالية التالية.

1/- الإشكالية الرئيسية:

من خلا ما تقدم ذكره يمكننا طرح إشكالية رئيسية وجب علينا الإجابة عنها في موضوع بحثنا بحيث تمثلت هذه الإشكالية فيما يلي:

♦ **ما مدى تأثير كل من الفقر والهجرة على النمو الاقتصادي؟**

2/- الفرضية الرئيسية:

بما أنموضو ع بحثنا يتناول ظاهرة الهجرة والفقر، وما لهما من أثر على النمو الاقتصادي يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- يؤثر كل من الهجرة والفقر على النمو الاقتصادي.

3/- أهمية البحث:

- تتبلور أهمية الدراسة لكون لها أهمية علمية كبيرة تتمثل في تلك الإضافات إلى تعريفات الفقر والهجرة، وتلك التوضيحات لما وضع من تعريفات ومؤشرات ومقاييس.
- وضع تعريفات ومؤشرات ومقاييس لظاهرتي الهجرة والفقر، يسهل استخدامها عند وضع برامج لمكافحتهما.
- تعالج موضوعا هاما وهو النمو الاقتصادي الذي له أثار على الفرد والمجتمع.
- التزايد الكبير لظاهرة الهجرة نحو أو ربا.
- بلوغ مشكلة الفقر مستويات كبيرة في العالم التي أدت إلى تفاقم الأوضاع الصحية والسياسية والاقتصادية، مما أدت إلى الهجرة الغير شرعية.
- محاولة منا معرفة محددات الفقر، والهجرة والنمو الاقتصادي التي سوف تساهم وبلا شك في توجيه السياسة الاقتصادية.
- تخطيط اتجاهات القوى العاملة، وتصحيح مسارات القوى البشرية من حيث سياسات التعليم، وإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية بما يلاءم معطيات الاقتصاد ومخرجاته.

- كما تتمثل أهمية هذه الدراسة في تحديد أثر النمو الاقتصادي على الفقر والهجرة في المدى القصير والطويل.

4/- دوافع وأسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعت إلى اختيار البحث في هذا الموضوع دون يمكن حصرها فيما يلي:

- الرغبة في اكتشاف ظاهرتي الفقر والهجرة واللتان انتشرتا بشكل كبير في العالم في الآونة الأخيرة.
- أهمية وقيمة هذا الموضوع في ظل التحولات التي يشهدها العالم بسبب تفشي ظاهرتي الفقر والهجرة في كل دول العالم.
- كثرة الحديث عن الهجرة و الفقر على المستوى العالمي عامة، حيث أصبح قضية المجتمع الدولي في المحافل الدولية في هذا القرن.
- التعرف على واقع النمو الاقتصادي في العالم.
- الرغبة في التعرف على الجهود التي تبذلها جل دول العالم لمكافحة ظاهرتي الهجرة و الفقر والتعامل مع النمو الاقتصادي في ظل التحولات التي طرأت على الاقتصاد العالمي.
- تحليل العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والفقر والهجرة خلال الفترة محل الدراسة.
- تحليل مدى تأثير النمو الاقتصادي في المدى القصير أو البعيد على الفقر والهجرة في العالم.
- تحديد مدى مرونة الفقر والهجرة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في الأجلين الطويل والقصير.

5/- أهداف البحث:

إن الغرض من تناولنا لهذه البحث ينصب حول محاولة معرفة آثار الفقر والهجرة على النمو الاقتصادي، وتسليط الضوء على ظاهرتي الفقر والهجرة والنمو الاقتصادي، لذلك سنحاول تناول النقاط التالية:

- التعرف على ظاهرتي الفقر والهجرة من خلال تحديد مفهومها، والطرق المستعملة في تكميمهما.
- معرفة المواقف الاقتصادية والدينية من هذه الظاهرة.
- تسليط الضوء على ظاهرتي الهجرة والفقر في العالم من خلال التعرف على أسباب هذه الظاهرتين ومستوياتهما.
- تسليط الضوء على النمو الاقتصادي من خلال تحديد مفهومه، أسبابه، تطوره في العالم.
- إبراز كيفية تعامل بعض الدول مع ظاهرة الفقر وظاهرة الهجرة، وعرض السياسات والاستراتيجيات التي وضعتها هذه الدول من أجل محكافحتهما والحد منهما.
- تحديد الأبعاد التي تساهم في التأثير على الفقر والهجرة في العالم.
- بناء نموذج قياسي تنبئي متعدد الأبعاد للفقر والهجرة في العالم يوضح العلاقة التي تربط بينهما بين النمو الاقتصادي ومعرفة أهم المتغيرات المسببة للفقر والهجرة في العالم.

I6- حدود الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وتحديد قياس للفقر والهجرة على النمو الاقتصادي تم تحديد الإطار الزماني بالفترة الممتدة من 2000 إلى 2019، لأنها الفترة عرف فيها الفقر والهجرة تزايدكبيراً والتي كان لها الأثر البليغ على النمو الاقتصادي في العالم، لذا تم التركيز على الفقر والهجرة كمؤشرين للنمو الاقتصادي في العالم.

I7- الدراسات السابقة:

تعددت وتنوعت الدراسات والبحوث التي تناولت موضوعي الفقر والهجرة والنمو الاقتصادي، إلا أننا اخترنا بعض من تلك الدراسات التي اعتبرناها أكثر أهمية من حيث علاقتها بالموضوع بشكل مباشر أو من خلال علاقتها بمتغيرات الدراسة.

أولا: دراسات التي تناولت الهجرة:

أ/- دراسة فايزة بركان: كانت بعنوان **"آليات التصدي للهجرة غير الشرعية"**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص علم الإجرام والعقاب، جامعة باتنة 2012/2011.

❖ **الإشكالية الدراسة:** ما هي أسباب الهجرة غير الشرعية؟ وما الطرق والأساليب الناجعة للحد منها؟

❖ أهداف **الدراسة:** تتمثل أهداف الدراسة في الأتي:

- إلقاء الضوء على مفهوم الهجرة غير الشرعية، وما يتصل بها من مفاهيم أخرى.
- الوقوف على الأسباب المؤدية إلى الهجرة غير الشرعية.
- الوصول إلى طرق مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

❖ **نتائج الدراسة:** وتتمثل فيما يلي:

- أن الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية مؤرقة لبلدان والاستقبال على السواء.
- الهجرة غير الشرعية لها أثار سلبية على الأفراد والمجتمعات.
- أن الهجرة تمثل خسارة للبلد الأصل من حيث أنها تفقد قوة عاملة تساهم في تنمية البلاد.

ب/- دراسة بوساحة عزوز: كانت هذه الدراسة **"اتجاهات الطلاب نحو ظاهرة الهجرة الخارجية"**، دراسة ميدانية بجامعة باتنة للحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع والتنمية، بجامعة منتوري في قسنطينة كلية الآداب - قسم الاجتماع.

❖ **إشكالية الدراسة:** هل يمكن حدوث هجرة خارج الوطن بين الشباب الجامعي في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة؟

❖ **أهداف الدراسة:**

- التعرف على خصائص وسمات الطلاب الراغبين في الهجرة الخارجية.

- الوقوف على الدوافع المختلفة التي تحفز الطلاب الجامعيين للتفكير في الإقدام على الهجرة خارج وطن (عوامل الجذب)
- الوقوف على عوامل النفور التي تحرم الطلاب من الاستقرار النفسي والاجتماعي في وطنهم الأم، وتدفعهم إلى البحث عن موطن آخر يحلمون بالهجرة إليه (عوامل الطرد).
- استبطان ما يجول في أذهان هذه الشريحة من أفكار وعواطف وأحاسيس ومشاعر تؤهلهم لهجرة مستقبلية محتملة.
- الكشف عن الآثار المتوقعة عن هذه الهجرة على مشاريع التنمية الوطنية.
- الوقوف على آثار وسائل الإعلام والاتصال الحديثة في تشكيل اتجاهات الطلبة النزاعة نحو الهجرة الخارجية .

❖ نتائج الدراسة:

- أن الهجرة الخارجية لا تحدث من فراغ ولا تحدث في فراغ، بل تحكمها عوامل وظروف سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو غير ذلك.
- أن شريحة الطلبة الجامعيين التي أجري عليها البحث –باعتبارهم جزء لا يتجزأ من نسيج المجتمع الجزائري – قد تأثروا بالظروف المحيطة بهم وبصفة خاصة الظروف الاجتماعية والاقتصادية منها.

- تحسين المستوى المعاشي للأسرة الجزائرية وتخفيف وطأة البطالة على الشباب عموما والشباب الجامعي بوجه خاص بإيجاد فرص عمل له بأسلوب شفاف ونزيه، بعيدا عن المحسوبية والوصولية والمصلحة الشخصية وغيرها من الأساليب الملتوية
- أن أفضل سبيل للحد من ظاهرة الهجرة الخارجية لدى فئة الشباب عموما والشباب الجامعي بشكل خاص .
- القيام بالتعرف على مشكلات الشباب ومنها الشباب الجامعي بالوقوف على مدى التوافق والتعارض بين ما يتوقعه المجتمع الجزائري من الشباب وبين ما يريده الشباب لأنفسهم، ينبغي أن ينبغي أن يكون عن طريق الاستماع لآراء هذه الشريحة ومنح الفرص للتعبير عن همومها ومشاعرها

ومشاعرها وآمالها سواء تم ذلك عبر استخدام الدراسات الميدانية واستطلاعات الرأي أو عبر المقابلات المباشرة وحلقات الحوار.

ج/- دراسة مركز (P.H.C): حيث كانت هذه الدراسة حول "اتجاهات المكسيكيين نحو الهجرة الخارجية".

وقد قام المركز بدراسات خاصة بالمهاجرين من ذوي الأصول اللاتينية لاسيما المكسيكيين منهم وهي دراسات مسحية ودورية منذ عام 2000.

❖ **أسباب اختيار هذه الدراسة:**

- المكسيك بلد ينتمي إلى العالم النامي، ويعاني من المشكلات التي تعاني منها البلدان النامية وعلى رأسها الهجرة الشرعية وغير الشرعية.
- كون الدراسة استشرافية تستطلع آراء غير المهاجرين نحو الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهي نقطة التقاطع مع دراستي.
- احتواء الدراسة على عينة من الطلاب الجامعين.

❖ **أهداف الدراسة:**

- اكتشاف اتجاهات المكسيكيين نحو الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

❖ **نتائج الدراسة:**

- أن هناك نسبة كبيرة من السكان البالغين في المكسيك ترغب في الهجرة إلى الولايات المتحدة الأميركية.
- أن هناك أكثر من 2 من 10 يرغبون في العمل والعيش في الولايات المتحدة بغير ترخيص.

أسفرت عنها الدراسة أن 46 % من المكسيكيين البالغين في مسح شهر فيفري و37 % في مسح شهر ماي قالوا بأن لهم أقارب يعيشون ويعملون في الولايات المتحدة الأمريكية.

- أن مداخيل العائلة الشهرية، لم تكبح جماح الرغبة في الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لدى المكسيكيين.

ثانيا: الدراسات التي تناولت الفقر:

أ/- دراسة نصر ضو: كانت بعنوان "أسباب ومظاهر الفقر، دراسة ميدانية لحالة الجزائر (2013/1990)، مذكرة تخرج لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، بجامعة قاصدي مرباح –ورقلة 2013/2012.

❖ **إشكالية الدراسة:** ما هي الأسباب الحقيقية وراء تفاقم ظاهرة الفقر، وما هي أثارها السلبية على المجتمع الجزائري؟

❖ **أهداف الدراسة:**

- تحليل ظاهرة الفقر باعتبارها مشكلة تواجه البلدان النامية خاصة، ومنها الجزائر و ما يتعين فعله.
- عرض لتطور ظاهرة الفقر عبر التاريخ، وتحديد المفاهيم في كل فترة.
- عرض سمات وخصائص هذه الظاهرة ومكوناتها ومفاهيمها ومحدداتها.
- استعراض وتقييم السياسات والاستراتيجيات المتبعة للحد من مشكلة الفقر.

❖ **نتائج الدراسة:**

- فقر مشكلة اقتصادية عالمية ذات أبعاد وامتدادات اجتماعية متعددة، وهي ظاهرة يكاد ال يخلو منها مجتمع سابقا أو حاضرا.
- من الصعب تحديد المستوى الأدنى للفقر بسبب غياب دراسات منهجية موحدة.
- تحديد محاور إستراتيجية تقوم على خمس برامج وطنية تنصب على الحاجات الأساسية للفئات المحرومة.
- إرساء أسس تنمية اقتصادية مستديمة، وتألف اجتماعي من شأنها القضاء على إفقار السكان.
- هناك العديد من الأسباب المؤدية إلى تفاقم ظاهر الفقر،
- الفقر يلقي بظلاله على العديد من القضايا الاجتماعية التي تهز وتخلخل كيان المجتمع الجزائري، من خلال المساهمة في ارتفاع الجريمة والتسرب المدرسي والهجرة غير الشرعية والجهل والأمية.

ب/- الدراسة عائشة بنت سيف الاحمدي: بعنوان: **"أثر ثقافة الفقر على القيم والمواقف التعليمية لدى طلبة المرحلة الثانوية في منطقة المدينة المنورة"** الجامعة الأردنية، 2013.

❖ **إشكالية الدراسة:** هل تختلف استجابات طلبة المرحلة الثانوية من ذوي الخلفيات الثقافية والاقتصادية الفقيرة عن استجابات نظرائهم من ذوي الخلفية الثقافية والاقتصادية الغنية في توجهاتهم المعنوية نحو بعض القيم والمواقف التعليمية؟

❖ **أهداف الدراسة:**

- التعرف على التوجهات المعنوية لطلبة المرحلة الثانوية من خلفيات ثقافية واقتصادية فقيرة نحو بعض القيم والمواقف التعليمية مقارنة بنظرائهم من ذوي خلفيات اقتصادية وثقافية غنية.
- التعرف على التوجهات الحسية لطلبة المرحلة الثانوية من خلفيات ثقافية واقتصادية فقيرة نحو بعض القيم والمواقف التعليمية مقارنة بنظرائهم من ذوي خلفيات ثقافية واقتصادية غنية

❖ **أهمية الدراسة:**

- الفقر مشكلة اجتماعية خطيرة تهدد استقرار المجتمعات، والقضاء عليه يعد أهم أولويات السياسات التنموية، وإلغاء الفقر يتطلب في الدرجة الأولى إلغاء الثقافة الملتصقة به
- تصب هذه الدراسة ضمن التوجهات التي ظهرت ضرورة إيجاد بدائل لسياسات اجتماعية أخرى عن سياسات الرفاه والرعاية الاجتماعية التي تتبناها المملكة العربية ً في مكافحتها للفقر.
- أن الوقوف على تأثير تلك الثقافة على القيم التعليمية يمكن أن يعطي تصو را عن حقيقة امتداد جذور تلك الثقافة بين طبقة الفقراء في المجتمع السعودي.

❖ **نتائج الدراسة:**

- أن ثلاثة أرباع فئة العينة لا يحمل أبائهم وأمهاتهم شهادة المرحلة المتوسطة، مما يستوجب ضرورة تكثيف الجهود المرتبطة بتعميم التعليم العام بمراحله الثلاث في المحافظات الفقيرة في شتى قراها وهجرها.
- وجود فروق بين طلبة مدارس الثانوية العامة بمحافظة الحناكية وطلبة مدارس التعليم الأهلي في محور الإيمان بقدرة التعليم الجيد على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من عدمه.

- كشفت نتائج الدراسة عن ارتفاع معدل الشك والريبة قي عمل المؤسسات التعليمية.

ج/- دراسة (Ruby Payne 2005): استهدفت وضع استراتيجيات لمعالجة الفقر من خلال وضع إطار لفهم الفقر بسيناريوهات تدريب للمعلمين مصحوبا ثقافة أطفال الفاقة من طلبتهم.

❖ **نتائج الدراسة:**

أن هناك اختلافات كبيرة في سلوكيات الطلبة من الطبقة الأقل وتأثير ثقافة الفقر عليهم بحسب الفترة التي عاشوها في الفقر من جهة، وبين سلوكياتهم في المجمل وتلك السلوكيات الموجودة بين أبناء الطبقة المتوسطة. وتم تأكيد هذه الأفكار في ذهن باين، بعد أن قضت ست سنين مديرة لإحدى المدارس الابتدائية في أحد الأحياء الغنية في ولاية إلينوس، وأيضا مناقشاتها مع المعلمين والعاملين في اللجان التأديبية ومديري المدارس في منطقتها، حول تفسيراتهم بشان القلق إزاء المشكلات الانضباطية للطلاب الذين جاءوا من أسر تعيش حالة طويلة من الفاقة، فالفقر من وجهة نظر باين ليس فقط نقص الموارد المالية، ولكن إلى أي مدى تملك الأسر موارد أخرى مثل الاستقرار العاطفي، والمهارات العقلية، والإرشاد الروحي، والصحة الجسدية والحركية، ونظم الدعم، والقدوة، فالقواعد الخفية لثقافة "أناس الفاقة" هي التي تميز الفكر والقيم والسلوكيات بينهم وبين أولئك الذين هم من الطبقة المتوسطة أو الغنية، ولأن معظم المدارس تعمل من منظور ضمني لقيم وثقافة الطبقة المتوسطة الغريبة عن أطفال أسر الفقر، فإن النجاح مع غالبية القادمين من أسر الفقر يعد محدودا، ومعرفة مجموعة القواعد الخفية مهم لنجاح المعلمين في تعليم أطفال لفاقة قواعد الطبقة المتوسطة.

ثالثاً : دراسات حول النمو الاقتصادي

أ/- دراسة (S.Kuzents) يعد أول من حاول قياس العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي من خلال حيث نشره عام 1955، وذلك على الرغم من حدودية البيانات المتوفرة، إلا أنه متكن من جمع بيانات عن ثلاث دول متقدمة ولفترة زمنية امتدت لـ 25 عاما، وتمكن من إثبات صحة هذه الفرضية بدراسة تجريبية تقدم بها عام 1963 ،استطاع من خلالها:

- تحديد العوامل التي تعمل على زيادة التفاوت في توزيع الدخل في مجموعتين.

- تحديد العوامل التي تحدد اتساع التفاوت في توزيع الدخل، كنظام الضرائب والاعانات والخدمات العامة.

ب/- دراسة "عياد هشام": تحت عنوان **"أثر نعدل النمو الاقتصادي على معدل الفقر في الوطن العربي"** 1970-2017.

❖ **إشكالية الدراسة:** هل النمو الاقتصادي يؤدي دوره كاملا في تقليص معدلات الفقر في الوطن العربي خلال الفترة 1970-2017؟

❖ **أهداف الدراسة:**

- دراسة أثر النمو الاقتصادي على معدل الفقر باستعمال عينة من 21 دولة عربية للفترة الممتدة من وكانت إشكالية الدراسة كالآتي:

❖ **نتائج الدراسة:**

- عدم وجود أثر معنوي للنمو الاقتصادي على معدل الفقر
- ضرورة تحقيق تقليص معنوي ومستمر في مؤشر اللامساواة.
- أن معدلات النمو الاقتصادي أن تؤدي دورها كاملا في تقليص معدلات الفقر وضمان وصول ثمار النمو الاقتصادي للطبقات السفلى من المجتمع بنسبة تقرب تلك لدى الطبقات الوسطى والعليا.

8/- منهجية البحث:

للإجابة على إشكاليةالدر اسة ولوصول إلى الأهداف، وإثبات مدى صحة الفرضيات المتبناة اخترنا مزيج من المناهج المستخدمة في البحوث:

أ/- المنهج الوصفي: وهو منهج مناسب لتوصيف الظواهر الاقتصادية وتحليلها، من خلال استخدامه في تقديم مفاهيم حول الفقر والهجرة و النمو الاقتصادي (التعريف، التطور، الأسباب، الآثار...).

ب/- المنهج التحليلي: وهو منهج مناسب لتحليل الأرقام وحجم الفقر والهجرة و النمو الاقتصادي .

ج/- المنهج القياسي: من خلال بناء نموذج قياسي للفقر والهجرة و النمو الاقتصادي والمتغير ات الأساسية المؤثرة فيهم، فقد استعمالنا نموذج بانل.

9/- خطة الدراسة:

من أجل الغوص في معطيات هذا البحث تم تقسيمه إلى مقدمة عامت تضمنت إشكالية الدراسة والفرضيات ومنهج البحث.... إلخ.

ثم يليها ثلاث فصول نظرية وفصل رابع تطبيقي، حيث كان الفصل الأول بعنوان ماهية الفقر والذي قسم إلى مبحثين وكل مبحث يحتوي على مطلبين، وقد تناولت في مجملها تعريف الفقر وأسبابه، وأنواعه، والاتجاهات المفسرة له، ومعاييره وأساليب قياسه ومؤشراته.

أما الفصل الثاني فقد جاء بعنوان ماهية الهجرة وقسم بدوره إلى مبحثين تناولت هذه المباحث الهجرة من حيث التعريف والأصناف والأسباب، والنظريات المفسرة لها وآثارها.

أما الفصل الثالث فقد كان بعنوان ماهية النمو الاقتصادي والذي قسم بدوره إلى مبحثين تناولت هذه المباحث النمو الاقتصادي من حيث التعريف والعوامل ومعايير، ثم تطرقنا إلى الصعوبات ومعوقات النمو الاقتصادي.

وفيما يخص الفصل الرابع والذي كان عبارة عن دراسة قياسية حول تأثير الفقر والهجرة على النمو الاقتصادي، بدورها تناول مبحثين، حيث تناولت هذه المباحث التعريف بالمتغير ات ووصفها، وكذا المنهجية المستعملة، واستنتاج النتائج المتحصل عليها.

لنختم هذا البحث بخاتمة عامة تم طرح بعض النتائج التي توصلنا إليها من الجانب التطبيقي والدراسة القياسية، وتليها قائمة بأهم الملاحق، ثم قائمة خاصة بالمصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في الجانب النظري.

الفصل الأول

ماهية الفقر

تمهيد:

من المعروف بأن نهاية القرن العشرين شهدت اهتماماكبيراً بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تثيرها ظاهرة تفشى الفقرخصوصاً في الدول النامية، وقد ترتب على هذا الاهتمام المتجدد بقضايا الفقر مثابرات نظرية وتطبيقية في مجال قياس الفقر ودراسة أهم محدداته، وكذلك دراسة تفاصيل أحوال الفقراء، والتعرف على كيفية القضاء على الظاهرة أو الحد منها.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الفقر

المطلب الأول: تعريف الفقر وأسبابه، وأنواعه

1/- مفهوم الفقر:

أ/- الفقر لغة:

فَ َقُ ر َ :الفَقر والفُقر ضدالغِنى، مثل الضَّعف والضُّعف، والفقر لغة الرديئة، الفقير الذي لا شيء له، والفقر الحاجة وفعله الافتقار والنعت فقير[1].

ب/- الفقر اصطلاحا:

قبل التطرق للمعنى الاصطلاحي للفقر لا بد من الإشارة أولا إلى أنه لا وجود للفقر إلا في ظل الغنى، وفقر الفقراء لا يمكن قياسه إلا بغنى الأغنياء، ولعل هذا تحديدا ما يجعل الفقر مثل الغنى مفهوماً نسبًا، فالفقير بالنسبة إلى غني بعينه يمكن أن يكون غنيا بالنسبة إلى فقير بعينه، فالفلاح الذي يملك بقرة هو فقير مقارنة بآخر يملك خمسة بقرات أو جرارا آليا، لكن هذا الفلاح الفقير هو نفسه غني بالنسبة للفلاح المعدم الذي لا يملك شيئا.

وعرف بأنه: "تلك الحالة المادية التي لا يستطيع الإنسان من خلالها تحقيق الحد الأدنى لمتطلبات حياته، إما لعدم كفاية دخله بصورة كبيرة أو لعدم وجود دخل على الإطلاق"[2].

ويعرف كذلك بأنه: "الحالة التي لا يكفي فيها دخل الأسرة في إشباع حاجاتها الأساسية للمحافظة على بنائها المادي والنفسي والاجتماعي، وله نتائج خطيرة على الصحة ونوع الثقافة السائدة في حياة الأسرة وبما يتوفر لها من فرص التعليم"[3].

---

[1] - ابن منظور، **لسان العرب**، دار صادر، ط3، بيروت، 1949، ص 60.

[2] - على مُحَمَّد جعفر، **الأحداث المنحرفون، عوامل الانحراف، المسؤولية الجزائية، التدابير**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1984، ص109.

[3] - محمود حسن، **الأسرة ومشكلاتها**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر (د.ب)، 1981، ص ص 56-57.

كما عرف على أنه: "ظاهرة متعددة الأبعاد، لا يعرف فقط على أنه عدم كفاية الموارد المادية بل حتى الموارد الاجتماعية: التعليم غير الكامل، ضعف التحضير لسوق العمل، سوء التغذية بالإضافة إلى نقص الثقة بالنفس والإقصاء الاجتماعي وغياب الشبكات التعاونية"[1].

وعرف المجلس الأعلى للتعليم (Québec) الفقر بأنه: "ظاهرة اقتصادية، اجتماعية و ثقافية، فمن الناحية الاقتصادية تتمثل في الحرمان من الحاجات الأساسية الضرورية للحياة: كالغداء، المسكن، اللباس ومن الناحية الاجتماعية تتمثل في غياب المراقبة على المؤسسات الحكومية والإقصاء الاجتماعي، ومن الناحية الثقافية تتمثل في الطبقية والتبعية والحرمان إذن الفقر ليس فقط الحرمان من الحاجات المادية (الغذاء، المسكن واللباس) والثقافية (التسلية، التثقيف والاتصالات)،لكن أيضا غياب المراقبة و السلطة الاجتماعية".[2]

يعرف الفقر على أنه: "الحرمان الشديد من الحياة الرضية فإن يكون المرء فقيرا معناه أن يعاني من الجوع، و أن لا يجد المأوى والملبس، و أن يصاب بالمرض فلا تتاح له فرص العلاج، أو ن يكون أميا ولا يلتحق بالمدرسة[3].

بالتالي فإن هذا التعريف يضع حدا أدنى لمستوى الدخل الضروري الذي يجب على كل فرد إحرازه لتحقيق ضمان مستوى معيشي معقول، ويطلق على هذا النوع بالفقر المطلق.

يعرف الفقر أيضا في قواميس علم الاجتماع بأنه: "مستوى معيشي منخفض، لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي لفرد أو مجموعة من الأفراد، ويرتبط هذا التعريف بمستوى المعيشة العام في المجتمع وبتوزيع الثروة ونسق المكانة الاجتماعية، ويطلق على هذا

[1] - Profil de la pauvreté en Abiti Temiscoingue, Décembre 2004, P23.
[2] - Rapport sur le développement dans le monde 2000, combattre la pauvreté ; Abrégé, Banque Mondiale 2000.
[3] - Rufus B. Akindola, "Towards a Definition of Poverty: Poor People's Perspectives and Implications for Poverty Reduction," Journal of Developing Societies, v. 25, n. 2 (2009), pp. 21-50.

النوع بالفقر النسبي الذي يحدده البنك الدولي على أساس الأفراد الذي يقل دخلهم السنوي عن ثلث المتوسط القومي لدخل الفرد في الدولة المعنية[1].

كما يعرف الفقر أيضا على أنه: "مدى توفر القدرات والاستحقاقات التي تفسر بتوفر الحرية واحترام الذات، والمساهمة في الحياة المدنية، فضلا عن المشاركة في اتخاذ القرار، وتوفر حقوق المواطنة، و يعرف هذا النوع بفقر القدرة أو الفقر البشري، ويتم قياس فقر القدرة من خلال الرقم القياسي للفقر البشري، الذي يقيس أوجه الحرمان من حياة صحية مديدة، ومن القراءة والكتابة، والحرمان من مستوى معيشي لائق مثل الحرمان من المياه المأمونة وانخفاض وزن الأطفال عن المعدل الطبيعي لأعمارهم ويدل ارتفاع قيمة تلك المؤشرات على انتشار الفقر البشري"[2].

ومن جهة أخرى عرف الفقر على أنه: "يمكن أن يوجد الفقر يوجد في مجتمع معين، إذا كان كان في هذا المجتمع شخص أو عدة أشخاص لم يصلوا بعد إلى مستوى أدنى أو مقبول من الرفاهية الرفاهية الاقتصادية على حسب مقاييس هذا المجتمع"[3].

و عرف بأنه: "حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كما و نوعا وتدني الحالة الصحية و المستوى التعليمي و الوضع السكني والحرمان من تملك السلع السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات...الخ"[4].

ويتضح مما سبق أن محاولات إيجاد مفهوم محدد وواضح للفقر يخضع لمنطلقين أساسين هما:

---

[1]- عزة مُحَمَّد حجازي، **أثر الركود الاقتصادي في الفقر: مع إشارة خاصة إلى مصر**، بحوث اقتصادية عربية، العدد 51، مصر، 2010، ص 80-108.

[2] عبد الرزاق الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص ص 94-95.

[3]- In Gaiys fields (2001), Povrety, Concepts and Dimensions Presentation Methodologique, Mescico , march ,p 28 -29 .

[4] - عبد الرزاق الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص20.

المفهوم المادي المتمثل في معايير الدخل، والحاجات الأساسية، ومفهوم القدرة، إلا أنه يجب التمييز بين الفقر بصفته ظاهرة اجتماعية تاريخية، تعبر عن الوجه الآخر لصور التمايز الاجتماعي واللامساواة وانعدام العدالة، التي هي السبب الأساسي الذي ظل ومازال يهدد الحياة البشرية والحضارات الإنسانية.

وبين الفقر بصفته مصطلحا ومفهوما، فالفقر بصفته تجريدا وتنظيراً لا يمكنه اختزال هذه الظاهرة، ولا حتى التعبير عن كل أبعادها، ومنه فإن المسألة ليست ذات طبيعة معرفية ومنهجية فحسب، بل لها طابع عملي أيضا، فالتعريف والمقاربة المختارة لدراسة ظاهرة الفقر لها ارتباط مباشر بالسياسات والآليات الممكنة لمكافحتها.

2/- أسباب الفقر:

توجد الكثير من الأسباب التي تؤدي إلى الفقر وهي أسباب اقتصادية أو أسباب اجتماعية.

أ/- الأسباب الاقتصادية:

الافتقار إلى الدخل والأصول اللازمة للحصول على الضروريات الأساسية (الغذاء، المأوى، الملبس، والمستويات المقبولة من الصحة والتعليم)، حيث يؤكد الفقراء دائما على الدور المحوري للعمل في تحسين أوضاع حياتهم، وثروة البلد في مجموعها لها أثر كبير في ذلك، فكلما زادت البلدان ثراء تحسن وضع الفقراء في تلك البلدان في المتوسط، علما بأن الآلية الرئيسية المؤدية كذلك هي دفع أجر أفضل مقابل العمل، فمع ارتفاع النمو الاقتصادي يتناقص الفقر نتيجة ارتفاع الدخل[1].

[1] - The world Bank, Attacking poverty, world development Report Washington, December 2000-2001 PP34-42.

سوء استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، وعدم الاستفادة منها بالشكل الكافي لرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول الفقيرة، وبالتالي يصبح الاستهلاك المحلي أكثر من الناتج الداخلي وهو ما يطرح إشكالية عدم التوازن من جديد[1].

انخفاض إنتاجية العمال بحيث تبين النظرية النيوكلاسيكية وجود علاقة نسبية بين الإنتاجية الحدية للعمال والأجور، وتتأثر إنتاجية العمال بثلاثة عوامل هي:

- إمكانية الحصول على التعليم.
- إمكانية الحصول على الخدمات الصحية.
- إمكانية الحصول على الأصول والائتمان[2].

السياسات الائتمانية الحكومية غير المناسبة، بما في ذلك التحيز ضد الأنشطة ذات الإنتاجية العالية، وانحياز نمط النمو المتحقق إلى جانب الأغنياء وعلى حساب الفقراء، إضافة إلى هذا فإن الإنفاق العام على القطاعات التي تؤثر في أوضاع الفقراء لا يلقى اهتماما من جانب السياسات المحلية.

ارتفاع معدلات البطالة نتيجة لعدم قدرة الأجهزة الإنتاجية والخدمية على استيعاب العمالة، والطلب الإضافي سنويا، في ظل عدم فعالية ونجاعة سياسة التشغيل، ناهيك عن برامج الخوصصة التي تؤدي إلى التسريح الجزئي أو الكلي للعمالة، وبالتالي يصبح الفرد البطال عبئا على عائلته، ومن ثم يقترن فقر الشعب بوجود حالة من البطالة، وتزداد العلاقة بينهما قوة واتساعا كلما ظل الأفراد الفقراء فترة طويلة بدون عمل[3].

---

[1] - عبيرات مقدم، العايب عبد الرحمن، **القياس الكمي لمؤشرات الفقر في إطار مسبباته واستراتيجيات مكافحته: إشارة إلى تجربة ماليزيا**، ندوة دولية حول: تجارب مكافحة الفقر العالمي العربي والإسلامي، جامعة سعد دحلب، البليدة، 1-3 جويلية 2007، ص 265.

[2] - كريمة كريم، **دراسات في الفقر والعولمة**، مصر والدول العربية، المجلس الأعلى للثقافة، 2005، ص 410.

[3] - رضا العدل، فرج عزت، محمد بسيوني، مرجع سابق، ص 182.

يسبب النقص في الهياكل الأساسية، وضعف المنافذ إلى السوق، وانخفاض الحد الأدنى للأجور تحت خط الفقر، وعدم توفر الموارد اللازمة، هذا يؤدى إلى عدم قدرة الفقراء على الاستثمار في مشاريع ترفع من مستواهم المعيشي.

سوء توزيع الدخل والذي يتأثر بدوره بسببين غير مباشرين هما:

- عدم المساواة في توزيع الأصول المادية والمالية بين السكان.
- عدم كفاية التحويلات إلى الفقراء.

وأخيرا نرى أن التغييرات في الاقتصاد العالمي والأسواق العالمية التي أدت إلى عولمة أسواق السلع والخدمات، وتدهور نسب التبادل التجاري، والدين الخارجي، وتنفيذ برامج التصحيح الهيكلي، والأزمات المالية المتتالية، كلها عوامل أخرى أثرت على الفقر والفقراء[1].

[1]- بوشامة مصطفى، محفوظ مراد، **ظاهرة الفقر في العالم العربي والإسلامي، أسبابها، آثارها، ندوة دولية حول: تجارب مكافحة الفقر في العلمين العربي والإسلامي**، جامعة سعد دحلب، البليدة، 1-3جويلية 2007، ص 548.

الشكل رقم 01: الأسباب الاقتصادية على المستوى الكلي للفقر

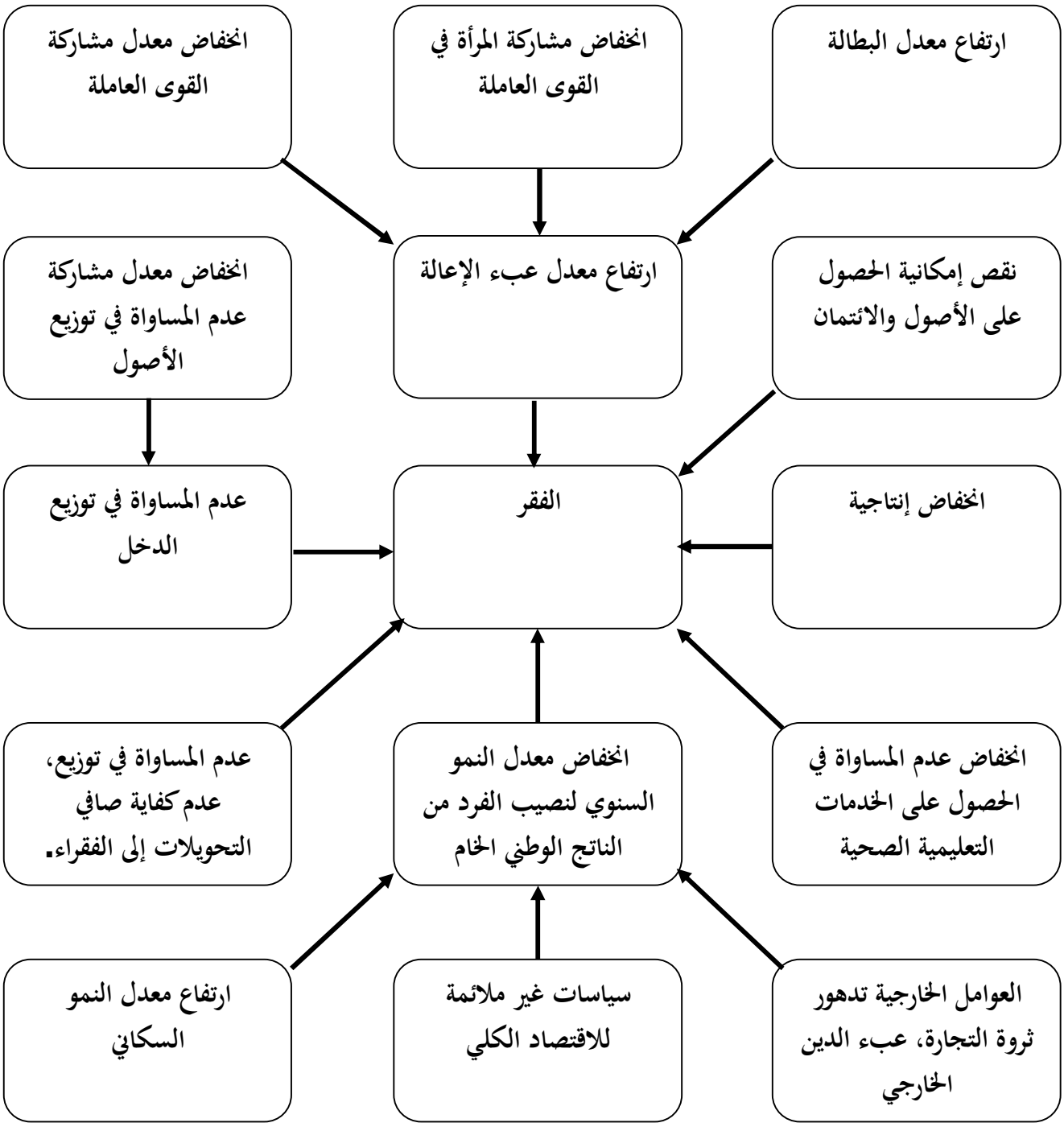

المصدر: كريمة كريم، دراسات في الفقر والعولمة، مرجع سابق، ص 410.

ب/- الأسباب الاجتماعية:

تتمثل أهم الأسباب الاجتماعية فيما يلي:

- النقص في قدرة المؤسسات الاجتماعية سواء الحكومية أو المنظمات غير الحكومية في القضاء على الفقر، إضافة إلى الأمية والتعليم والتدريب المهني المتحيز وغير الملائم لمتطلبات سوق العمل.
- التحيز ضد المرأة حيث أن تهميش هذه الأخيرة يعد من أهم العوامل الرئيسية المولدة للفقر، نتيجة تعرضهن للتمييز وخاصة في المناطق الريفية، حيث يؤدي إلى إبعادهن عن السياسات التي تهدف إلى الحد من الفقر[1].
- التعرض للمعاناة من الصدمات المعاكسة المرتبطة بالعجز عن التعامل معها، حيث أن التعرض التعرض للمعاناة زميل دائم للحرمان المادي، والبشري، نظرا لأوضاع الفقراء وأشباههم فهم يعيشون ويزرعون الأراضي هامشية، وهم يعيشون في مراكز سكن حضرية مزدوجة، وهم يعملون بصورة غير مستقرة في القطاع الرسمي، وغير الرسمي، وهم الأكثر تعرضا للأمراض[2].
- ظهور النظام الطبقي والتمايز بين الطبقات، الذي يؤدي إلى عدم وجود مشاركة فعالة بين أفراد المجتمع[3].
- الشعور بأنه لا يسمع لهم صوت وأنهم بلا حول ولا قوة في مؤسسات الدولة والمجتمع[4].

ج/- أسباب أخرى:

هناك عوامل كثيرة أخرى لا تقل أهمية عن العوامل السابقة منها:

---

[1] -عبيرات مقدم، العايب عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 266.

[2] -The world Bank, Attacking poverty, world development Report Washington, Op. Cit , PP34-42.

[3] - كنتوش عاشور، قورين حاج قويدر، **مؤشرات الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية والتقارير الرقمية، ندوة دولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي**، جامعة سعد دحلب، البليدة، 1-3 جويلية 2007، ص 216.

[4] - The world Bank, Attacking poverty, Op.C it , PP34-42.

النزاعات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي، الذي كان ولا يزال سائدا في عدد كبير من الأقطار.

الحروب والتي ينتج عنها المزيد من الأرامل، والأيتام والفقراء، إضافة إلى التضخم، والهجرات القسرية، والنتائج الاقتصادية السلبية للإنفاق العسكري.

الفساد والبيروقراطية وذلك بسبب البطء في المعاملات، حيث يساهم في تعطيل مشاريع النهضة الاقتصادية المنشودة، وقد رصد تقرير الفساد في 2011 الذي يصدر عن منظمة الشفافية الدولية، أربعة جوانب يؤثر فيها الفساد بدرجة كبيرة على البنية التحتية، ومن ثم على تكلفة الخدمات بالنسبة للفقراء، من خلال رفعه لتكلفة رأس المال[1].

كما يعرقل النمو الاقتصادي، ويكرس عدم المساواة، ويلحق الأذى بتوزيع الإنفاق العام، ومن ثم يقف عائقا أمام التخفيف من حدة الفقر.

3/- أنواع الفقر:

يمكن النظر إلى ظاهرة الفقر من عدة زوايا منها:

أ/- الفقر المطلق:

يعبر عنه تقرير التنمية الدولية على أنه: "يصف الحالة التي يستطيع الناس فيها العيش فقط، العيش فقط، حيث تكون وجبة الطعام القادمة مسألة حياة أو موت، بما أن الآثار التراكمية لسوء لسوء التغذية والمجاعة تضعف الجميع، خاصة الأطفال مما يزيد من معدلات وفياتهم مقارنة بغيرهم، بغيرهم، وهكذا يتخذ الفقر في هذه الظروف حالة مطلقة، لعدم وجود شيء فوقه أو تحته سوى الموت، وهي حالة العديد من سكان العالم الثالث، أو هم قريبون من التعرض لها، فاعتمادهم

[1] - حاجي فاطيمة، **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2013-2014، ص 20.

الأكبر على المساعدة والإغاثة أو على مدخول ضئيل من الزراعة و البيع المتجول وغيره، و تسمى تسمى هذه الحالة أيضا بالفقر المدقع..."[1].

كما تشير إحصائيات البنك الدولي بأن نحو بليون شخص في العالم يقل مستوى دخلهم عن دخلهم عن دولار واحد في اليوم، وأن هناك أيضا حوالي 7.1 بليون شخص يعيشون في أماكن لا أماكن لا تتوافر فيها وسائل مناسبة للصرف الصحي، وبليون آخر من سكان هذا العالم لا تتوفر تتوفر لهم وسائل الماء النقي الشروب، بالإضافة إلى وجود حوالي 3.1 بليون من سكان العالم يتحملون تبعات استنشاقهم للهواء الملوث والذي يؤدي إلى انتشار الأمراض وحتى الوفاة، وكلها وكلها حالات تشير إلى المعاناة من تبعات الفقر المطلق[2].

كما يرى اندرو ويبستر أن الفقر المطلق إنما يعتمد على تخمين مستوى الدخل الضروري لشراء الطعام الكافي لإشباع الحاجات الغذائية لكل شخص في العائلة، وأن كلفة هذا الطعام تعتبر تعتبر هي الكلفة الأساسية لعيش الكفاف، وهي عندما تضاف إلى حصة الملابس الأساسية والوقود والوقود والإيجار تتكون صورة للدخل يمكن اعتبار من دونها في حالة فقر[3].

وقد قامت عدة دراسات حول الفقر المطلق وضرورات الحياة، ومع ما تقدم به الأطباء وعلماء التغذية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين من دراسات، فهي تختص بالاحتياجات الفيسيولوجية للأفراد، أي الأشياء مثل الطعام والمأوى والملبس والتدفئة والتي تمثل

[1]- اندرو ويبستر، **مدخل لسوسيولوجية التنمية**، تر: حمدي حميد يوسف، سلسلة المائة كتاب، بغداد، 1986، ص ص 24-25.

[2]- اسماعيل سراج الدين، محسن يوسف، **الفقر والأزمة الاقتصادية**، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار الأمين للنشر والتوزيع، الإسكندرية 1989، ص ص 165-166.

[3] - اندرو ويبستر، **مدخل لسوسيولوجية التنمية**، مرجع سابق، ص 26.

تمثل الضروريات الجوهرية للبقاء على قيد الحياة و بترجمة هذه العناصر إلى قيمة نقدية تكون بداية تكون بداية الفقر المطلق[1].

ب/- الفقر النسبي:

ومن أبرز دعاة نظرية -ومفهوم- الفقر النسبي نجد عالم الاجتماع البريطاني: بيتر تاوسند تاوسند الذي أنجز دراسة شاملة عن الفقراء ويعرف الفقراء نسبيا (أو المحرومين نسبيا) بأنهم: "من لا "من لا يستطيعون الحصول على ضرورات الحياة أي مستويات الغذاء، ووسائل الراحة والمتعة والمتعة والخدمات التي تُتيح لهم أداء أدوارهم الاجتماعية والمشاركة في العلاقات وإتباع السلوكيات العادية والمتوقعة منهم بموجب عضويتهم في المجتمع، فلو كانوا يفتقرون إلى الموارد، أو الموارد، أو يحرمون من الحصول على مستلزمات الحياة الضرورية التي توفر لهم حق عضوية المجتمع، المجتمع، حينئذ يقال إنهم فقراء"[2].

ويعطي أمثلة على ذلك إذ يرى أن الفقر-أو الحرمان- يحدث مثلا عندما يضطر طفلان للنوم طفلان للنوم في سرير واحد دون اختيارهما في البلدان التي يُعتقد فيها بضرورة أن يكون للطفل للطفل سرير خاص به لتشجيع نومه، أو عندما يبدأ الناس في استبعاد أي من الجوانب الاعتيادية في الاعتيادية في مجتمعهم كأكل اللحوم مرة في الأسبوع أو إرسال بطاقات عيد الميلاد لنقص الدخل، الدخل، حينها نقول أنهم بدءوا يعانون الحرمان النسبي أو الفقر النسبي[3].

فالناس يصبحون فقراء عندما تعوزهم الموارد التي تمكنهم من الحصول على الغذاء، والمشاركة في الأنشطة والحصول على وسائل المعيشة، وأسباب الراحة المتعارف عليها في مجتمعاتهم، فالفقر النسبي إذاً مفهوم أكثر شمولا، يشبه المفهوم الذي اعتمده أمارتياسين، الذي نظر

---

[1] - بيير ستروبل، **من الفقر إلى الحرمان: مجتمع الأجراء أم مجتمع حقوق الإنسان**، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 148، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، يونيو 1996، ص 33.

[2] - نفس المرجع، ص 35-36.

[3] - اندرو ويبستر، **مدخل لسوسيولوجية التنمية**، مرجع سابق، ص 28-19.

نظر إلى حياة الفرد باعتبارها توليفة من المتغيرات تضم الأفعال والنشاطات، وتتفاوت هذه المتغيرات من جودة التغذية إلى أمور معقدة مثل: احترام الذات والمساهمة في الحياة المدنية، وبفقدان وبفقدان الحدود الدنيا من هذه المتغيرات تتسم فئة الفقراء بالاغتراب عن المجتمع والابتعاد عن المساهمة في قراراته الراهنة والمستقبلية على حد سواء[1].

ج/- أنواع أخرى للفقر:

✍ **الفقر الاقتصادي:** الذي يعني عدم قدرة الفرد على كسب المال، على الاستهلاك، على التملك، الوصول للغذاء...الخ.

✍ **الفقر الإنساني:** هو عدم تمكن الفرد من الصحة، التربية، التغذية، الماء الصالح للشرب والمسكن، هذه العناصر التي تعتبر أساس تحسين معيشة الفرد والوجود.

✍ **الفقر السياسي:** يتجلى في غياب حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، هدر الحريات الأساسية والإنسانية.

✍ **الفقر السوسيوثقافي:** الذي يتميز بعدم القدرة على المشاركة على اعتبار الفرد هو محور الجماعة والمجتمع، في جميع الأشكال الثقافية والهوية والانتماء التي تربط الفرد بالمجتمع.

✍ **الفقر الوقائي:** هو غياب القدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية والخارجية.

المطلب الثاني: الاتجاهات المفسرة للفقر

1/- الاتجاه الرأسمالي:

تأثرت نظرة الرأسمالية العامة للحياة تأثرا كبيرا بحركة التنوير التي امتدت عبر حوالي قرنين من قرنين من الزمن- من أوائل القران السابع عشر حتى أوائل القرن التاسع عشر- فاتخذت شكلا

[1] - سالم توفيق النجفي، **المتضمنات الاقتصادية للأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي: إشكالية الوضع الراهن، ومأزق المستقبل**، بيت الحكمة، بغداد، 1999، ص 13.

متطرفا رافضة الكثير من المعتقدات المسيحية ومناقضة لها إلى درجة اعتبار كل ما تمثله الكنيسة لا الكنيسة لا يمكن الدفاع عنه (نظرا لاستبداد هذه الأخيرة وفسادها)، وهكذا تضاءلت قوة تأثير تأثير الدين الذي يوفر الرادع الأخلاقي ويؤاخي بين البشر، وأصبحت الغاية البشرية مفهوما لا مفهوما لا فائدة منه من الناحية العلمية وبلا غاية نهائية للحياة، فلا مجال للقيم السامية التي يعيش التي يعيش من أجلها الإنسان، فيباح كل شيء، ويكون الأساس الوحيد للقيم هو الحرية البشرية[1].

البشرية[1].

ويقول برترند راسل وهي نظرة عززتها الداروينية الاجتماعية وتعمقت مفاهيمها وفق مبدئها: "صراع البقاء والبقاء للأصلح"[2]، والأصلح هو الأقوى حسبها، وتزعم الرأسمالية أن هناك تناسقا وانسجاما بين المصالح الذاتية والمصالح العامة، أي أنه وبينما كل واحد من أفراد المجتمع يحاول تحقيق مصلحته فإنه تلقائيا ستتحقق المصلحة العامة، وهذه الأخيرة تعني تحقيق العدل العدل والمساواة والقضاء على مختلف المشاكل وأهمها الفقر، ولكن واقع هذا النظام أثبت فشله الذريع في تحقيق مثل هذه النتيجة[3].

وقد أولت الرأسمالية اهتماما كبيرا لمسألة الفقر وحاولت استئصاله من المجتمع، وتحقيق مستوى مناسب لكافة الطبقات الاجتماعية متخذة الحرية الاقتصادية وسيلة لتحقيق ذلك، و محملة و محملة في الوقت ذاته الفقراء مسؤولية فقرهم، فلا الدولة ولا الأغنياء مسؤولون عن ذلك وكل فرد حر في تصرفه وفي ماله، ولعل هذا ما جعل من النظام الرأسمالي في أول ظهوره يضطر الصغار والنساء للعمل في المصانع وبأجور منخفضة ونظرا لفشل الرأسمالية في تحقيق الأهداف التي جاءت جاءت من أجلها وبفعل مساوئها الكثيرة، واستجابة للتحدي المتمثل في الاشتراكية والصعوبات

[1] - يوسف القرضاوي، **مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام**، مؤسسة الرسالة، ط 10، بيروت، 1994، ص ص 7-8.

[2] - عمر شبرا، **الإسلام والتحدي الاقتصادي**، ترجمة: مُحَمَّد زهير السنهوري، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، و.م.أ، 1996، ص ص 59-60.

[3] - مُحَمَّد الغروي، **الفقراء في ظل الرأسمالية والماركسية والإسلام**، دار التعارف للمطبوعات، ط2، بيروت، 1981، ص18.

الناجمة عن ا لركود الاقتصادي والحرب، استحدثت الدول الرأسمالية ما يسمى بدولة الرفاهية، والتي والتي ازداد زخمها بعد ا لركود الكبير الذي صاحب الحرب العالمية الثانية، وكان هدفها الأول تخفيف أهم التجاوزات الرأسمالية وبالتالي التقليل من جاذبية الاشتراكية، ورأى البعض أنها تمثل: تمثل: "حركة ادارة اجتماعية من الأعلى، هدفها ضمان النظام الاجتماعي بدون نقل السلطة الأساسية من السلطة الحاكمة إلى الأكثرية المتمثلة في العامة"[1].

فهي إذن فلسفة تبتعد عن الداروينية الاجتماعية الخاصة برأسمالية عدم التدخل، وترى بأن بأن رفاهية الفرد أهم من أن تترك لمجرد عمليات قوى السوق، وترى بأن الفقر و عدم قدرة الأفراد الأفراد على عدم تلبية حاجاتهم لا تعزى بالضرورة إلى عجزهم الشخصي بل هي أمور قد تحدث للأفراد دونما ذنب ارتكبوه[2]، فاعترفت للعاجزين والضعفاء والفقراء بشيء من الحق ظل يتنامى شيئا فشيئا بتدخل الدولة وتنظيم القانون حتى انتهى إلى ما يسمى التأمين الاجتماعي والضمان والضمان الاجتماعي أيضا معتبرة تأمين الحماية الاجتماعية ضرورية لكل فرد، وتوفير الخدمات الخدمات الاجتماعية أمور أساسية تمكن الأفراد من القيام بمهامهم (الصحة، السكن، التعليم والنقل والنقل العام...)، لكنها قد لا تكون في متناول أصحاب الموارد المحدودة[3].

كما تعترف هذه الفلسفة بأن التشغيل التام والتوزيع العادل للدخل والثروة من بين أهدافها أهدافها الأساسية، فدولة الرفاهيةإذاً تضحي بقليل من الحرية في سبيل تحقيق المزيد من العدالة، العدالة، ومع ذلك ومع قيام خبراء الإحصاء بمراجعة أرقامهم بالفعل فإن عهد دولة الرفاهية قد ولى ولى أو كاد، فلم تعد الدول الرأسمالية -التي اعتمدت ذلك النهج مع الإشارة إلى تركيزه الكبير الكبير على الضرائب- بقادرة على تحمل ولو حتى القدر اليسير من العدالة التي حققتها فازداد التمرد على الضرائب، وأصبح أصحاب الأموال يفضلون إنفاقها على أنفسهم على أن يحولوها إلى

[1] - يوسف القرضاوي، **مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام**، مرجع سابق، ص ص 9-10.

[2] - عمر شبرا، **الإسلام والتحدي الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 154.

[3] - يوسف القرضاوي، **مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام**، مرجع سابق، ص 10.

إلى أحد أجهزة الدولة البيروقراطية المتضخمة، مما جعل البعض يرى أن الفقر سيزداد، ولكن على على من أصبحوا فقراء ألا يلوموا إلا أنفسهم كونهم يفضلون الحياة السهلة على العمل الجاد، ويفشلون[1].

وبالتالي في التخطيط لمواجهة الأيام الصعبة، وهكذا فالرأسمالية حتى بشكلها المعدل المتمثل في دولة الرفاهية قد فشلت في القضاء على الفقر وتحقيق العدالة والمساواة بين الفئات الاجتماعية.

2/- الاتجاه الاشتراكي (الماركسي):

تجدر الإشارة في البداية إلى أن الماركسية جاءت كرد فعل لسلبيات الرأسمالية والتي تمثلت في الفقر والبؤس والمعاناة جراء الاقتصاد الحر الذي يؤدي إلى استدامة الظلم وحالات عدم المساواة، وقد رأت في الملكية الخاصة ونظام الأجور مصدرا للشرور وأن العدالة تتحقق بجعل الملكية الخاصة اشتراكية بدرجة متفاوتة، كما أدركت أن الديمقراطية لا فعالية لها مع وجود حالات عدم المساواة والمصالح الخاصة، وتصورت مستقبلا القيادة فيه (سواء بالقوة أو بالسبل الديمقراطية) لإقامة مجتمع ديمقراطي متساو وللجماهير-البروليتاريا- خال من الصراع الطبقي، قائم على التخطيط الشامل وسيطرة الطبقة العاملة على وسائل الإنتاج.

فالاشتراكية إذن جاءت بشكل أساسي للتصدي لظاهرة الفقر ومعالجة مشكلة الفوارق الكبيرة في الدخل والثروة بين الأفراد كما بين الأمم، وقد كان لهذه النظرية صدى واسعا حيث حيث بنيت على أساسها العديد من البلدان كما كان لها اثر مهم في توجيه دفة الصراع بين الأمم

[1] - جون فريدمان، **إعادة التفكير في الفقر: تخويل السلطة وحقوق المواطنين**، المجلة الدولية للعلوم السياسية، العدد 148، مجلة ربع سنوية تصدر عن اليونيسكو، مركز مطبوعات اليونيسكو، القاهرة، يونيو 1996، ص 15.

بين الأمم لعقود طويلة[1]، وقد تمثلت المبادئ الأساسية التي قامت عليها الاشتراكية الماركسية فيما الماركسية فيما يلي:

أ/- تأميم وسائل الإنتاج: حيث منحت الأفراد الحق في تملك ممتلكات شخصية من بيت وملابس وطعام...، وأممت وسائل الإنتاج التي تصنع السلع والبضائع، وسمحت للأفراد بتملك الأعمال والحرف الصغيرة.

ب/- التوزيع على أساس العمل: انطلاقا من المبدأ القائل: "من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته".

ج/- القيادة تكون بأيدي الديكتاتورية العمالية: وهم ثوريون حزبيون لهم خصائص فكرية وحزبية خاصة، ويجب أن تتسلم هذه الفئة السلطة بشكل مطابق لطبيعة المرحلة الاشتراكية، لتقضي حسبهم على بقايا الرأسمالية من جهة ولوضع تخطيط اقتصادي موجه لكل الشعب من جهة أخرى، وهو أمر يتطلب حسب الماركسيين سلطة ديكتاتورية مطلقة حتى تتمكن من فرض المنهاج الاقتصادي المقرر على الشعب .

لقد كانت الإستراتيجية الماركسية بعد مرحلة الثورة - أي بعد ملكية الدولة لوسائل الإنتاج الإنتاج والتخطيط المركزي- تأمل في تحقيق ذلك القدر من الكفاءة والعدالة حسب مبدأ من كل كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته، كما سبقت الإشارة إليه، فبإزالة الامتيازات التي توفرها الملكية الخاصة فإن آلية الدولة تتمكن من إزالة حالات التشوه والظلم التي تفرزها حركة السوق العمياء، وهو أمل لا يمكن تجسيده على أرض الواقع نظرا لخطورة العيوب التي انطوى عليها[2].

عليها[2].

[1] - محمد الغروي، **الفقراء في ظل الرأسمالية والماركسية والإسلام**، مرجع سابق، ص 19.

[2] - عمر شبرا، **الإسلام والتحدي الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 113.

فأفكار ماركس إنما تعكس عدم الثقة بالبشر فهم لا يمكن إصلاحهم، ولابد من تجريدهم من ممتلكاتهم الخاصة لأنها هي التي تقودهم إلى السلطة والاستغلال، لكن المسؤولين في دولة شمولية يمارسون سلطة أكبر بكثير من سلطة أصحاب الأملاك، فهل هؤلاء سيكونون ملائكة ويمكن الوثوق بهم..؟! فماركس لم يدرك أن مجتمع اللادولة يؤدي إلى احتمال المزيد من الاستغلال والظلم من خلال التواطؤ بين أصحاب المصالح الراسخة ضد أفراد المجتمع الآخرين.

ومن النقاط الأخرى التي تستدعي الوقوف عندها حال الحديث عن نقد الماركسية هي أن أن هذه الأخيرة قد فرضت على الشعب مبادئها وتعاليمها، لكن فطرة الإنسان وطبيعة مجتمعه ونزعات الفرد الأصلية قد لفظتها شيئا فشيئا وبدأت بإرغام القيادة على التنازل على الاشتراكية، الاشتراكية، ولعل هذا ما أثبته الواقع اليوم حيث يلاحظ تلاشي آثار النظام الاشتراكي الماركسي الماركسي من كل دول العالم تقريبا ليحل محلها النظام الرأسمالي الحر الذي يعكس فلسفة الهيمنة الهيمنة الأمريكية خصوصا والغربية عموما، على كل شعوب العالم ودوله، التي أخذ يسيطر عليها يسيطر عليها هذا النظام لتتحول إلى مجرد أنظمة جيبية في خدمة المركز[1].

3/- الاتجاه الإسلامي:

يذهب البعض إلى أن الإسلام يحبذ الفقر ويدعو إليه، حيث بّت على البؤس والحاجة والتقشف ويكره الغنى والثروة وجمع الأموال، لكن الحقيقة على العكس من هذا تماما، فالإسلام يمقت الفقر ويدعو الإنسان إلى محاربة الحالات التي تدفعه إلى الذل والمسكنة في سبيل الحاجة أو أو جرائها[2].

[1] - عمر شبرا، **الإسلام والتحدي الاقتصادي**، مرجع سابق، ص ص 112-113.

[2] - محمد الغروي، **الفقراء في ظل الرأسمالية والماركسية والإسلام**، مرجع سابق، ص ص 97.

كما ينكر الإسلام على المقدسين للفقر من متصوفة ومترهبنين- نظرتهم تلك للفقر على وجه الخصوص وإلى الحياة الطيبة بصفة عامة، كما ينكر على المتصوفين قبولهم بالأفكار الوافدة الوافدة على المسلمين من المانوية الفارسية والصوفية الهندية والرهبانية النصرانية، وما يشابهها من يشابهها من الاتجاهات المتطرفة، ولم ترد في مدح الفقر آية واحدة من القرآن الكريم، ولا حديث حديث واحد من أحاديث النبي صلىالله عليه وسلم، والأحاديث الواردة في مدح الزهد في الدنيا لا الدنيا لا تعني مدح الفقر، فالزهد يقتضي ملك شيء يزهد فيه، فالزاهد حقا من ملك الدنيا فجعلها في يده، ولم يجعلها في قلبه[1]، فالإسلام من هذا المنطلق يحث على الحياة الدنيا وممارسة وممارسة الأعمال الاجتماعية والاقتباس من حضارتها ومدنيتها والاستزادة من زينتها[2].

المبحث الثاني: معايير الفقر وأساليب قياسه ومؤشراته

المطلب الأول: معايير الفقر وأساليب قياسه

1/- معايير الفقر

كما رأينا من خلال استعراض وجهات النظر المختلفة لتحديد مفهوم الفقر فإن الشيء نفسه يلاحظ عند الحديث عن المعايير المعتمدة لقياسه، نظرا للارتباط الوثيق بين الاثنين، فمقاييس الفقر إذن ليست موحدة بل تختلف باختلاف مستعمليها انطلاقا من اختلاف الفرضيات التي يعتمدونها في تحديداتهم لتلك المقاييس، فالكل يتفق على أن الفقر هو نوع من الحرمان لكن الاختلاف يكمن في درجة ذلك الحرمان وكيفية تحديده.

[1] - يوسف القرضاوي، **مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام**، مؤسسة الرسالة، ط10، بيروت، 1994، ص 12.

[2] - مُحَمَّد الغروي، مرجع سابق، ص ص 82.

ويمكن القول أن معيار تحديد الفقر يختلف من بلد لآخر، اعتمادا على تحديد المستوى الأدنى المستوى الأدنى للمعيشة الذي يعتبر الفشل في الوصول إليه فقرا، وبالتالي لا يمكن الحديث عن عن معيار محدد يقيس الفقر، لكن يمكن ذكر بعض المحاولات التي تناولت الموضوع[1].

أ/- معيار الدخل والثروة:

وفي هذا الصدد يمكن ذكر المحاولة التي قام بها معن خليل عمر والذي حدد معياران هما الدخل والثروة، والدخل يشير إلى كمية المال التي يحصل عليها الفرد من عمله سنويا، أي أجرته أي أجرته اليومية مضروبة في عدد أيام السنة[2].

أما عن الثروة فتشير إلى مجموعة ما يملكه الفرد من عقار و ممتلكات شخصية وأسهم وسنادات ونقد، لكن دقة المعلومات عن دخل الفرد تكون أوضح من دقة المعلومات عن مجموعة ثروة الفرد بسبب معرفة الدولة لمداخيل الأفراد أكثر من ثرواتهم، فيمكن ترتيب الأشخاص حسب حسب مداخيلهم، كما أن توزيع الثروات بين السكان يسمح بوضع ترتيب رئيسي بين الأثرياء الأثرياء والفقراء[3].

ويرى معن خليل عمر أن هذين المعيارين -الدخل والثروة- إنما يستخدمان لقياس نوعين من نوعين من الفقر وهما: المعيار المطلق والمعيار النسبي، ويقيس الأول نقص ضروريات الحياة كقاعدة الحياة كقاعدة أساسية لقياس خط الفقر أو حدوده الدنيا[4].

[1]- مولود قاسم، نايت بلقاسم، **مفهوم العدالة الاجتماعية**، مجلة الأصالة الشهرية، العدد 32، السنة الخامسة، أفريل 1976، ص04.

[2] - معن خليل عمر، **علم المشكلات الاجتماعية**، دار النشرق الأدنى، الأردن، 1998، ص 194.

[3] - Jean Michel Morin, Précis de sociologie, édition Nathan, Paris, 1996, p94.

[4] - معن خليل عمر، **علم المشكلات الاجتماعية**، مرجع سابق، ص ص 194-195.

أما الثاني فهو معيار يبنى على الدخل المنخفض والثروة القليلة، فالفرد لديه دخل مالي منخفض وثروة قليلة أكثر من معدل الفرد العام في المجتمع، أي دخل يستطيع أن يعيش به على الكفاف.

ب/- معيار الرفاهية واللا رفاهية:

حيث هناك من يقسم مناهج قياس الفقر إلى اتجاهين هما:

الاتجاه الأول: يسمى اتجاه الرفاهية ويعتمد أصحابه على استخدام معايير مالية في قياس الرفاهية مثل: دخل الفرد وإنفاقه الاستهلاكي، وهو الاتجاه السائد في أدبيات الفقر..

الاتجاه الثاني: يدعى اتجاه اللارفاهية ويعنى بدراسة المؤشرات الاجتماعية للرفاهية مثل: التغذية، التغذية، الصحة والتعليم و يركز على بعض القضايا منها: سوء التغذية أو غياب الرعاية الصحية أو الصحية أو الأمية، انطلاقا من أنها تمثل نتائجها مباشرة للفقر وقد تزايد هذا الاتجاه في دول العالم العالم النامي في منتصف السبعينات حيث لوحظ أن هناك ارتفاعا في الدخل الفردي في بعض الدول وبالمقابل لم يحدث هنالك أي تقدم في بعض مجالات الرفاهية الاجتماعية مثل التغذية، التغذية، الصحة...إلخ[1].

ج/- معيار الاستهلاك والدخل:

وهنا يمكن إدراج المحاولة التي قدمها عبد الرزاق الفارس الذي يرى أن هناك العديد من المؤشرات مثل: نصيب الفرد من استهلاك الغذاء أو نصيب الفرد من الدخل القومي والتي تستعمل تستعمل لتحديد وقياس الفقر المطلق، وهي حسبه مقاييس كلية تبدو محايدة وموضوعية ينبغي ألا ينبغي ألا تخفي حقيقة أن الفقر هو بشكل أساسي مفهوم معياري Normative ، كما يرى أن

[1] - أحمد حويتي وآخرون، **علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مر كز الدراسات والبحوث 1998 ص176.

يرى أن أي تعريف إحصائي للفقر إنما يعكس مجموعة من القيم التي تضع الحد الأدنى لمستوى لمستوى المعيشة في إطار اجتماعي-ثقافي محدد و في فترة زمنية محددة[1].

وهناك وفقا لذلك ثلاثة مناهج لقياس القفر، منهج يعتمد على تحديد حجم الاستهلاك من سلع محددة ومنهج يعتمد على الدخل الكلي لوحدة القياس سواء كانت الفرد أم الأسرة، أما المنهج الثالث فيعتمد على مستوى الرفاه الكلي، أو حجم الإنفاق الكلي ليس على الاستهلاك فقط و إنما على الحاجات الأساسية الأخرى، وسيتم التركيز على المنهجين الأولين فقط لأهميتهما:

❖ **منهج الاستهلاك:** ويعتمد على احتساب تكاليف استهلاك بعض السلع المحددة، ويحتوي ويحتوي أربعة مكونات على الأقل تدور جميعها حول حفظ البقاء الإنساني المحتمل، وهناك من يطلق على هذا المقياس اسم الحاجات الأساسية غير المشبعة و هو مقياس تقليدي يقوم على مقارنة على مقارنة موقف كل أسرة بالنسبة لحاجات معينة، باستخدام مجموعة من الأوضاع المعيارية لكل لكل حاجة من الحاجات، بحيث يعد ما هو دون المستوى الأدنى منها غير مشبع، وتعد الأسر التي التي تكون فيها واحدة أو أكثر من الحاجات الأساسية غير مشبعة، من الأسر الفقيرة وأفرادها وأفرادها فقراء والعوامل الحاسمة في هذه الطريقة من القياس هي المتعلقة باختيار الحاجات وتحديد وتحديد الحد الأدنى لكل منها، ومعيار الفقر المحدد، مثل معرفة ما إذا كانت هناك حاجة واحدة تبرر وصفها بأنها فقيرة[2].

❖ **منهج الدخل:** ويعتبر عند البعض الاختيار الطبيعي لقياس الفقر، فالدخل هو الذي يحدد يحدد قيود الميزانية التي تفرض على الفرد أو العائلة ما يستهلكه وما لا يستهلكه والمشكلة بعد ذلك بعد ذلك تكمن في وضع مستوى الدخل الذي يحدد الفقراء من غيرهم، و هذا المستوى يرمز إليه

[1]- عبد الرزاق الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 19.

[2] - جوليو بوليتيفينيك، **الفقر في أمريكا اللاتينية: تحليل نقدي لثلاث دراسات**، المجلة الدولية للعلوم السياسية، العدد 148، مجلة ربع سنوية تصدر عن اليونيسكو، مركز مطبوعات اليونيسكو، القاهرة، يونيو 1996، ص 123.

إليه بأنه "خط الفقر"، وهو خط وهمي يستعمل للتمييز بين الفقراء و غير الفقراء. هذا المنهج المنهج يستدعي تحديد مفهوم الدخل الذي سيتم استخدامه، ففي حين يستخدم البعض الدخل الدخل النقدي السنوي للعائلة يستخدم البعض الآخر الدخل الجاري وليس الدخل طوال العمر، والدخل الفعلي وليس المحتمل، فهي طريقة تنبني أساسا على معدل نصيب الفرد في الأسرة من الدخل، وتعد الأسر ذات الدخول الأقل من هذا خطأ من الأسر الفقيرة، ويعد كل أفرادها فقراء فقراء ويطلق على هذه الطريقة طريقة قياس خط الفقر.[1]

2/- أساليب قياس الفقر:

اعتمدت المحاولات الأولى لقياس الفقر على مؤشرات مباشرة عن القدرة الداخلية أو الاستهلاكية للأسرة، و في مقدمتها دخل أو إنفاق الأسرة أو الفرد، وحصة الوحدة الاستهلاكية من الإنفاق ونسبة الإنفاق على المواد الغذائية وحصة الفرد من السعرات الغذائية، إلا أن أساليب قياس الفقر شهدت مؤخرا تطورا كبيرا، فظهرت أساليب عديدة، منها أسلوب خط الفقر. ويمكن تلخيص هذه الطريقة في:

تعتمد منهجية هذا الأسلوب على تقسيم المجتمع قيد الدراسة إلى فئتين، فئة الفقراء وفئة غير الفقراء، وذلك عن طريق ما يسمى بـ: "خط الفقر" وهناك أنواع مختلفة من خطوط الفقر، أهمها "خط الفقر المطلق" و"خط الفقر المدقع" و"خط الفقر النسبي"، ويحدد خط الفقر تبعا للتعريف المعتمد للفقر وواقع المجتمع قيد الدراسة.

وحسب أغلبية الباحثين يعد خط الفقر المطلق، وما يشتق منه من مؤشرات هو الأنسب بالنسبة للدول النامية، ويعرف خط الفقر المطلق (خط الفقر العام) بأنه: "إجمالي تكلفة سلة السلع

[1] - عبد الرزاق الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 12.

المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية من مواد غذائية وملبس ومسكن وتعليم وصحة والاحتياجات الأساسية الأخرى"[1].

ويستخدم إضافة إلى هذا، ما يدعى بخط الفقر المدقع (خط الفقر الشديد)، وتتبع عدة طرق لتقدير خط الفقر المدقع من بينها اعتباره يساوي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية من المواد الغذائية فقط، وإضافة إلى خطي الفقر المطلق والمدقع، تستخدم خطوط فقر خاصة لأغراض معينة، ومن بين هذه الخطوط ما يستخدمه البنك الدولي لأغراض المقارنة لنسب الفقر كخط الفقر "دولار واحد للفرد في اليوم"، و"دولارين للفرد في اليوم"، ويمكن تقدير خط الفقر المطلق بإتباع طرق بسيطة، ومنها تلك التي تبني على الأحكام الشخصية الاجتهادية أو على أساس بعض التشريعات كالحد الأدنى للأجور وحدود الإعانات الاجتماعية والحد الأعلى للدخل المعفى من ضريبة الدخل، إلا أن تلك الطرق لا تستند على أسس موضوعية محددة وإنما تعتمد على اجتهادات الأفراد والمشرعين أو تفرضها عوامل لا علاقة لها بوضع الفقر.

وتقدر قيمة خط الفقر المطلق عادة عن طريق استخدام مسوحات نفقات ودخل الأسرة، باعتبار أن خط الفقر يساوي إجمالي تكلفة سلة السلع الضرورية لسد الاحتياجات الاستهلاكية للأسرة[2].

وتحدد تكلفة الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية بالنسبة للمواد الغذائية في الغالب وفقا لحاجة الجسم من السعرات، وربما من عناصر تغذية أخرى كالبروتينات، أما بالنسبة إلى تكلفة الاحتياجات الأساسية غير الغذائية، فتقدر في الغالب على أساس تكلفة الاحتياجات من المواد الأساسية الغذائية وفقا للعلاقة النسبية بين الإنفاق على المواد الغذائية والإنفاق على السلع غير الغذائية، وهناك طريقتان رئيسيتان لتطبيق هذا الأسلوب تختلفان في كيفية تحديدهما للمواد الغذائية.

[1]- علي عبد القادر علي، **الفقر: مؤشرات القياس والسياسات**، مجلة جسر التنمية، العدد الرابع، ديسمبر 2018، ص5.

[2] - نفس المرجع، ص 06.

أ/- طريقة السلة الغذائية:

تعتمد على تحديد سلة من المواد الغذائية التي توفر تغذية متوازنة بأدنى تكلفة، ومكونات هذه السلة يحددها عادة مختصون بالتغذية وبما يتلاءم والعادات الغذائية في المجتمع المعني، ويحسب إجمالي تكلفة السلة المذكورة على أساس أدنى الأسعار، ولو اعتبرنا أن خط الفقر المدقع يساوي تكلفة سلة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية من المواد الغذائية فقط، تكون القيم المحسوبة لإجمالي تكلفة السلة هي قيمة خط الفقر المدقع، أما خط الفقر المطلق فيقدر باعتباره يساوي إجمالي تكلفة سلة المواد الغذائية مضافا إليه تكلفة السلع غير الغذائية الضرورية لسد الاحتياجات الاستهلاكية، وتقدر التكلفة الأخيرة وفقا لنسبة الإنفاق على المواد الغذائية من إجمالي الإنفاق.

وقد طبقت هذه الطريقة لحساب خط الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن كتابة خط الفقر الغذائي تحت هذه الطريقة على النحو التالي:[1]

$$Z_f = \sum P_j . X_j$$

حيث:

Z_f : إنفاق الفقراء على السلع والخدمات الغذائية.

X: سلة سلع الاحتياجات الأساسية.

P: أسعار هذه السلع.

وفي حالة الولايات المتحدة استخدم معامل لتحويل سلة السلع الغذائية الأساسية "X" إلى خط الفقر على النحو التالي:

$$Z = Z_f + Z_n = \Phi \sum P_j . X_j$$

[1] - على عبد القادر علي، **برنامج التكيف الهيكلي والفقر في السودان**، مركز البحوث العربية، القاهرة، 1994، ص 05.

حيث:

Z: خط الفقر.

Z_f: إنفاق الفقراء على السلع والخدمات الغذائية.

Z_n: إنفاق الفقراء على السلع والخدمات غير الغذائية.

Φ: معامل التحويل أخذ على أنه مقلوب نصيب الغذاء في إجمالي الإنفاق وقد قدر وقتها على أنه يساوي 3، ومعنى هذا أن نصيب الغذاء في إجمالي الإنفاق في الولايات المتحدة قد كان مساويا للثلث).

ب/- طريقة النمط الغذائي الفعلي:

تقوم على أساس حساب متوسط حصة الفرد الإجمالية من السعرات في كل فئة من فئات الإنفاق أو الدخل من بيانات متوسط كمية استهلاك الفرد من كل مادة غذائية، ثم تحدد قيمة خط الفقر المدقع باعتبارها تساوي متوسط الإنفاق على المواد الغذائية المقابل لمتوسط احتياجات الفرد من السعرات، أما قيمة خط الفقر المطلق فتحدد باعتبارها تساوي مقدار الإنفاق الإجمالي المقابل لمتوسط احتياجات الفرد من السعرات[1].

أي أنه أننا نحتاج إلى نوعين من المعلومات لكل فرد أو عائلة، استهلاك السعرات الحرارية "C"، وإجمالي الإنفاق على الغذاء "Y_f "، على هذا الأساس يمكن تقدير دالة تكلفة السعرات الحرارية على أساس المعادلة التالية:

$$Y_f = e^{a+bC}$$

ومن خلال هذا يمكن تقدير خط الفقر على النحو التالي:

$$\ln Y_f = a+bC$$

[1]- على عبد القادر علي، **الفقر: مؤشرات القياس والسياسات**، مرجع سابق، ص 06.

حيث:

C: السعرات الحرارية المطلوبة.

وتتميز الطريقة الثانية مقارنة بالأولى في أن خط الفقر يقدر فيها على أساس بيانات الاستهلاك الفعلي من الم واد الغذائية وليس على أساس سلة المواد الغذائية التي تحدد وفق اعتبارات غذائية في الغالب، كما أن تكلفة المواد الغذائية تحسب في الطريقة الأولى وفق الأسعار الفعلية التي تدفعها الأسر عند خط الفقر وليس وفق أدنى الأسعار لكل مادة غذائية، كما في طريقة النمط الغذائي المقترح، وهذا أكثر توافقا مع الواقع، إذ أن تباين الأسعار من منطقة إلى أخرى لا يسمح لنفس الأسرة بشراء كافة المواد الغذائية الضرورية بأدنى أسعارها في المناطق كافة[1].

المطلب الثاني: مؤشرات الفقر

إن خط الفقر يستعمل للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء، وهذا الخط يقاس بالعملة المحلية وبالأسعار الجارية، فمن هذا المنطلق فهو لا يصلح للمقارنة ما بين الفترات الزمنية المختلفة، لأنها تتصف بوجود تباين في مستويات الأسعار أو في الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية خلالها، وكذلك ما بين الدول ذات العملات المختلفة، كما أن هذا الخط لا يعكس مدى جسامة مشكلة الفقر من حيث عدد الفقراء أو من حيث الفجوة التي تفصلهم عن خط الفقر ودرجة التفاوت في شدة فقرهم، إلا أنه يمكن استعماله لاستنتاج العديد من مؤشرات الفقر القابلة للمقارنة الزمنية أو المكانية، والتي تعكس جوانب مختلفة لمشكلة الفقر، حيث تعني مؤشرات قياس الفقر تجميع المعلومات حول الفقراء الذين تم تحديدهم على أساس خط الفقر لقياس متوسط درجة الحرمان التي يعاني منها هؤلاء في المجتمع.

[1] - محمد حسين باقر، **الفقر في التطبيق**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الأسكوا، الأمم المتحدة، نيونيورك، 2007، ص 5.

وحتى تكون هذه القياسات منطقية اقترح البروفيسور أمارتياس سنة 1976 بديهيتين لابد من استفاؤهما بواسطة مؤشرات قياس الفقر، الأولى منهما هي بديهية الرتابة التي تنص أنه بافتراض ثبات كل الأشياء الأخرى على حالها، فإن الانخفاض في دخل أي من الفقراء لابد من أن يؤدي إلى زيادة الفقر، والثانية بديهية التحويلات والتي تقول أنه بافتراض ثبات كل الأشياء الأخرى على حالها، فإن أي تحويل للدخل من أحد الفقراء إلى فرد آخر أكثر دخلا لابد وأن يؤدي إلى زيادة الفقر، وأهم هذه المؤشرات[1]:

1/- نسبة الفقر:

يقيس هذا المؤشر الأهمية النسبية للفقراء في المجتمع، وهو يقاس إما بالنسبة للأفراد باعتباره يساوي نسبة السكان الفقراء أو بالنسبة للأسر باعتباره يساوي نسبة الأسر الفقيرة، وتكون نسبة السكان الفقراء عادة أكبر من نسبة الأسر الفقيرة لأن الأسر الفقيرة هي أكبر حجما في المتوسط من الأسر غير الفقيرة، حيث نجد:

نسبة الأفراد الفقراء = (عدد الأفراد تحت خط الفقر/ مجموع عدد السكان) X 100.

نسبة الأسر الفقراء = (عدد الأسر تحت خط الفقر/ مجموع عدد السكان) X 100.

وبالتعبير الرياضي فنها على هذا الشكل:

$$H = \frac{q}{n} * 100$$

حيث:

H: نسبة الفقر.

q: عدد الفقراء.

[1] - عبد الرزاق الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 28.

n: إجمالي السكان.

ومن الملاحظ أن هذا المؤشر لا يستوفي متطلبات بديهيتي الرتابة والتحويلات، وأدت هذه الملاحظة إلى انفجار الأبحاث التي هدفت إلى تطوير مؤشرات قياس الفقر والتي تحترم هاتين البديهيتين[1].

2/- فجوة الفقر:

يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الموجودة بين دخول الفقراء ومستوى خط الفقر، ويمكن حسابه بشكل مطلق بالوحدات النقدية باعتباره يساوي إجمالي المبلغ المطلوب لرفع مستوى استهلاك الفقراء كافة إلى مستوى خط الفقر، إلا أنه لأغراض المقارنة ما بين فترات زمنية تتباين فيما بينها من حيث حجم السكان أو مستويات الأسعار أو ما بين دول تتباين في عملاتها المحلية، يفضل حسابه كنسبة مئوية من القيمة الكلية لاستهلاك كافة السكان عندما يكون مستوى استهلاك كل منهم مساويا لخط الفقر.

حيث فجوة الفقر تعطى رياضيا بالعلاقة أدناه:

$$P_\alpha = \frac{1}{n}\sum_{j=1}^{q}\left[\frac{Z - y_j}{Z}\right]^\alpha$$

$\alpha > 1$ وتعبر عن درجة اهتمام المجتمع برفاه أفقر الفقراء.

q: عدد الفقراء.

Z: خط الفقر.

Y_j: متوسط دخل الفرد.

[1] - Matthieu Clément, Dynamiques et persistance de la pauvreté en Russie, Centre d'Economie du Développement – Université Montesquieu-Bordeaux IV, France, 2006, p6 33.

يلاحظ أن مختلف القيم التي تعطى ل: " α " تؤدي إلى عدد من المؤشرات المعروفة، وذلك على النحو التالي: [1]

$$(i).....P_0 = H = \frac{q}{n} \qquad : 0 = \alpha$$

$$(ii).....P_1 = \frac{1}{n}\sum_{j=1}^{q}(\frac{Z - y_j}{Z}) = \frac{q}{n}(1 - \frac{y_p}{Z}) = H(1 - \frac{y_p}{Z}) \qquad : 1 = \alpha$$

$$(iii).....P_2 = \frac{1}{n}\sum_{j=1}^{q}(\frac{Z - y_j}{Z})^2 \qquad : 2 = \alpha$$

حيث:

Y_P: متوسط دخل الفقراء.

إن المعادلة رقم (i) تعطي مؤشر نسبة الفقر والذي يعكس مدى تفشي الفقر في المجتمع.

والمعادلة رقم (ii) تعطي مؤشر فجوة الفقر، والتي تقيس عمق الفقر.

والمعادلة رقم (iii) فتبين مؤشر تربيع فجوة الفقر والذي يسمى ب: "شدة الفقر"، حيث تجدر الإشارة إلى أن قيمة هذه المؤشرات تتراوح ما بين الصفر والواحد، وكلما كانت قيمة مؤشر شدة الفقر أعلى كلما كانت فجوة الفقر أوسع وأشد عمقا.

تعتمد درجة الفقر عموما على توزيع الإنفاق الاستهلاكي في المجتمع المعني، وعادة ما يعبر عن ذلك من الناحية النظرية بكتابة مؤشر الفقر بطريقة عامة "P" على أنه دالة في خط الفقر "Z"، ومتوسط الدخل في المجتمع، "μ"، ودرجة عدم عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في المجتمع "θ" على النحو التالي:

[1] - Fouzi Mourji, Bernard Decaluwé & Patrick Plane, Le développement face à la pauvreté, édition économica , paris, 2006, p158.

$$P = f(Z, \mu, \theta) = f(\frac{\mu}{Z}, \theta)$$

$$\begin{cases} \frac{\partial f}{\partial \mu} < 0 \\ \frac{\partial f}{\partial Z} > 0 \\ \frac{\partial f}{\partial \theta} > 0 \end{cases}$$

ملاحظة:

توزيع الإنفاق في المجتمع يتم تلخيصها على شكل منحنى "لورنز" ومن أهم مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق هو معامل "جيني"[1].

3/- مؤشرات التنمية البشرية:

أ/- مؤشر التنمية البشرية (HDI):

تضمن التقرير العالمي للتنمية البشرية لسنة 1990 مؤشرا لتقييم التنمية البشرية، والذي يسمح بقياس المستوى المتوسط لبلد ما، وذلك حسب المعايير التالية:

***/- مدة حياة الفرد:** يعني البقاء على قيد الحياة لمدة طويلة وفي صحة جيدة، ومؤشر الأمل في الحياة يعتبر من مؤشرات قياس الفقر، إذ أنه كلما كانت قيمته كبيرة دل ذلك على تقدم البلد وازدهاره، وهو يعكس تحسن الوضع الاجتماعي عموما، والعكس صحيح.

***/- المستوى التعليمي:** يقصد به نسبة التمدرس الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ست سنوات و 23 سنة من جهة، ومن جهة أخرى نسبة تعلم كبار السن، إذ أن التعليم يعني اكتساب المعارف والمهارات المختلفة.

[1] - ميتشل ب.تودار، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 203

***I-** **الدخل الحقيقي للفرد:** يقاس بالقدرة الشرائية، حيث أن الدخل يعكس الوضع المعيشي للفرد[1].

ب/- مؤشر الفقر البشري (HPI):

احتوى التقرير العالمي حول التنمية البشرية الصادر في سنة 1997 مؤشرا آخر يهدف إلى تحديد مستوى الفقر في البلدان، والذي ينقسم بدوره إلى:

***I-** **مؤشر الفقر البشري للبلدان النامية (IPH):** يتم تحديده عن طريق ثلاث نقاط أساسية في حياة الإنسان، والتي شبق ذكرها في مؤشر التنمية البشرية، لكن خلافا لهذا الأخير إن مؤشر الفقر البشري يتناولها من زاوية العجز، ويتعلق الأمر بما يلي:

***I-** **طول العمر:** يقاس باحتمال الوفاة في سن مبكرة (قبل بلوغ 40 سنة)، ويرمز له بالرمز "P_1"، وقيمته الكبيرة تدل على تقدم الدولة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، والعكس صحيح، فهذا المؤشر يعكس الحالة العامة للبلد من حيث مستويات التغذية، الصحة، توفر وسائل الصحة وغيرها من العوامل التي تعكس مستوى الرفاهية في البلد.

***I-** **نقص التعليم:** يقاس بنسبة البالغين الأميين، أي 15 سنة فما فوق،ويرمز له بالرمز "P_2"، إذ يعتبر التعليم نوع من الاستثمار البشري، يحقق عائدا مرتفعا للفرد والمجتمع، ومن بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي:

- نسبة الذين لا يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.
- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي والثانوي؛

[1] - مُحَّد محمود الإمام، **السياسة الاقتصادية وآثارها التوزيعية ومكافحة الفقر**، سلسلة أوراق بحثية، معهد التخطيط القومي، مصر، 1996، ص 36.

- نسبة الإنفاق على التعليم في جميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي، وكذلك إجمالي الإنفاق الحكومي[1].

***/- نقص الخدمات:** ويقصد بها الخدمات التي يوفرها الاقتصاد، ويرمز له بالرمز "P_3" ويتم قياسها من خلال المعايير الثلاثة التالية:

- نسبة الأفراد المحرومين من مياه الشرب "P_{31}".
- نسبة الأفراد المحرومين من الاستفادة من الخدمات الصحية "P_{32}".

إذ أن الفقر كما هو معروف حليف المرض، ويستدل على وضع الصحة من خلال مؤشر عدد الوفيات لكل ألف ساكن، وارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الضحية وسوء التغذية عموما.

- نسبة الأطفال الذين تقل سنهم عن 5 سنوات ويعانون من سوء التغذية، ويرمز له بالرمز "P_{33}".

ويمكن أن نحدد الجوانب الثلاثة لمؤشر الفقر البشري للدول النامية (IPH-1)، حسب الصيغة الرياضية التالية وذلك كما حددها التقرير العالمي للتنمية البشرية لسنة 1997:

$$IPH-1=\left[\frac{1}{3}(P_1^3+P_2^3+P_3^3)\right]^{1/3}$$

ويتم حساب "P_1" و"P_2" وفق ما هو معروف، أما "P_3" يتم حسابه حسب العلاقة التالية:

$$P_3=\frac{1}{3}(P_{31}+P_{32}+P_{33})$$

[1] - PNUD, Rapport mondial sur le développement humain 1997, Ed. economica, paris, 1997, p18-20

ب/- مؤشر الفقر البشري للبلدان المصنعة (IPH-2): ويتحدد وفق النقض في الجوانب الأربعة التالية:

- نقص القدرة على العيش طويلا وبصحة جيدة، ويقاس بنسبة الأشخاص الذين قد لا يبلغون 60 سنة، ويرمز له بالرمز "P_1".
- نقص التعليم، ويقاس بالأمية ويرمز له بالرمز "P_2".
- نقص الوسائل الاقتصادية ويقاس بالفقر النقدي، ويرمز له بالرمز " P_3".
- نقص المشاركة في الحياة الاجتماعية ويقاس بالبطالة طويلة المدى، ويرمز له بالرمز " P_4".[1]
- ومنه فمعادلة الفقر البشري للدول المصنعة تعطى كما يلي:

$$IPH-2=\left[\frac{1}{4}(P_1'^3+P_2'^3+P_3'^3+P_4)\right]^{1/3}$$

[1] - مُحَمَّد محمود الإمام، **السياسة الاقتصادية وآثارها التوزيعية ومكافحة الفقر**، مرجع سابق، ص36.

خلاصة:

من خلال ما تقدمنا بذكره يمكننا القول بأن الفقر ظاهرة قديمة و حديثة، فقديمة لأن البشرية في تاريخها الطويل عانت من الحرمان إلى حد المجاعات، وحديثة لأن الدراسات حول الفقر لم تتوقف إلى الآن، سواء من حـ يـث تعريف الفقر أو من حيث المقاييس المستخدمة في قياس حجم الفقر أو من حيث الإجراءات التي يجب أن تتخذ لمعالجة وضعية الفقراء.

وقد تبين من خلال بحثنا أن الدراسات حول الفقر ما تزال جارية، مما يدل على أن المختصين لم يتوصلوا بعد إلى فهم الظاهرة فهـ مـا صحيحا، ناهيك عن وصف العلاج الشافي لها، وهذا ما يدعوا إلى القول أن الباب مـازال مفتوحا للباحثين للمساهمة في فهم الظاهرة ووضع الحلول المناسبة لها، من أجل إنقاذ حياة 100 مليون من البشر هم ضحايا الفقر كل سنة.

الفصل الثاني

ماهية الهجرة

تمهيد:

تمثل الهجرةعاملاً له أهميته في تغير السكان، والهجرة كعملية سكانية تزايدت معدلاتها في عالم اليوم على نحو ملحوظ نتيجة لتغير نظام العمل والإنتاج في اغلب مجتمعاته من الزراعة إلى الصناعة، ومن نظام في الإنتاج زراعي يقوم على الاستقرار إلى نظام في الإنتاج يقوم على التصنيع حيث تجذب فرص العمل التي يوفرهاأعداداً كبيرة من السكان فتضطرهم إلى التنقل السكاني أينما توجد هذه المنشآت الصناعية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الهجرة

المطلب الأول: تعريف الهجرة وأصنافها

1/- تعريف الهجرة

أ/- الهجرة لغة:

هجـَرة، والمهاجرة من أرض إلى أرض، أي ترك الأولى للثانية[1].

(هجر) لكسر يهجره هجرانا بالفتح، أو هجرانا بالكسر: أي قطعه والهجر ضد الوصل، وهجر الشيء يهجرهجرا أي تركه واعرض عنه، وهجر الرجلهجراً إذا تباعد ونأى ويقال لقيت لقيت فلانا بعد هجر أي بعد مغيب طويل[2].

الهجرة تعني الاغتراب أو الخروج من أرض إلى أخرى أو الانتقال من أرض إلى أخرى سعيا وراء الرزق أو العلم أو العلاج أو أي منفعة أخرى، كما تعني الهجرة بصفة عامة الانتقال للعيش من مكان إلى أخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة.[3]

والهجرة اسم من فعل هجر يهجرهجراً وهجراناً، نقول هجر المكان أي تركه والهجرة هي الخروج من أرض إلى أخرى ومفارقة البلد إلى غيره[4].

أما في اللغة الفرنسية فتنقسم الهجرة لغة إلى لفظين:

اللفظ الأول (Immigré): وهو الشخص الذي يدخل إلى إقليم الدولة المستقلةمهاجراً أو وافدا وينطبق نفس المعنى على اللفظين (Migrant/Immigré).

---

[1]- مُحَمَّد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، **مختار الصحاح**، دار الكتاب العربي، 1981، ص690 .

[2]- مُحَمَّد مرضى الحسيني الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، دار الأبحاث، ط1، الجزائر، 2011، ص 481.

[3]- **معجم الكافي**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط3، بيروت، 1994، ص 1055.

[4]- الفيروز أبادي مجد الدين مُحَمَّد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، بيروت دار الفكر، ج2، دون سنة الطبع، ص 157.

اللفظ الثاني (Emigré): وهو الشخص الذي يغادر إقليم بلده مهاجرا إلى بلد آخر[1].

ويعطي قاموس ويبشر الجديد ثلاث معاني للفعل "هاجر (Migrate)" هي:

- الإنتقال من مكان إلى أخر وبخاصة من دولة أو إقليم أو محل سكن أو إقامة إلى مكان آخر بغرض الإقامة فيه.
- الإنتقال بصفة دورية من إقليم إلى آخر.
- ينتقل أو يحو ل (Totransfer)[2].

ب/- الهجرة اصطلاحا:

عرفت الأمم المتحدة الهجرة على أنها: "نوع من الانتقال الجغرافي أو المكاني المتضمن تغير دائم لمحل الإقامة الاعتيادي بين وحدة جغرافية وأخرى، وبما أن بعض أنواع تغير محل السكن مؤقتة ولا تتضمن تغيرات في محل الإقامة الاعتيادي لهذا فهي تستبعد عادة من الهجرة، وهي لا تشمل حركات السكان الرحل والهجرة الموسمية وتبديل محل السكن والذهاب والإياب للعمل ولا تشمل الزوار والسائحون، وذلك لعدم حصول تغير في محل السكن"[3].

كما عرفت الهجرة على أنها: " الشخص الذي يترك مكانه إلى مكان أخر ويقيم فيه بقية حياته يعتبر مهاجراً، بينما الشخص الذي يذهب لمكان أو مدينة مجاورة ويمضي فيها عدة ساعات ويعود يعد زائر (Visitor) وليس مهاجر"[4].

---

[1] - Abdel Fattah Mourad, Dictionnaire moured des termes juridique, économique et commerciaux, 2eme partie, lieu et année de publication non spécifies.

[2] - ن.لين.سميث، ترجمة مُحَمَّد السيد غلاب وآخرون، **أسياسات علم السكان**، دار الفكر الغربي، القاهرة، 1971، ص499.

[3] - أحمد علي أسماعيل، **أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط8، القاهرة، 1998، ص95

[4] - واحدة حمة، ويس نصرالله، **الهجرة الخارجية وأثرها في بناء الأسرة ووظائفها (دراسة ميدانية في مدينة السليمانية)**، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، غير منشورة، كلية الآداب جامعة بغداد، 2005، ص9 .

وقد عرفت على أنه: "كل من يغادر بلده للإقامة في دولة أجنبية إقامة دائمة أو لمدة طويلة لقضاء حاجات يراها ضرورية"[1].

أما المكتب الدولي للعمل (BIT) يعرف المهاجر غير الشرعي بأنه: "كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة، لذلك يعتبرمهاجراً غير شرعي أو سري أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية"[2].

وحسب تعريف الامم المتحدة نوع من الانتقال الجغرافي أو المكاني المتضمن تغير دائم لمحل الاقامة الاعتيادي بين وحدة جغرافية وأخرى، وبما أن بعض أنواع تغير محل السكن مؤقته ولا تتضمن تغيرات في محل الاقامة الاعتيادي لهذا فهي تستبعد عادة من الهجرة ، وهي لاتشمل حركات السكان الرحل والهجرة الموسمية وتبديل محل السكن والذهاب والاياب للعمل ولا تشمل الزوار والسائحون وذلك لعدم حصول تغير في محل السكن[3].

كما يشار إلى أن الشخص الذي يترك مكانه ألى مكان أخر ويقيم فيه بقية حياته يعتبر مهاجراً بينما الشخص الذي يذهب لمكان أو مدينة مجاورة ويمضي فيها عدة ساعات ويعود يعد زائر (Visitor) وليس مهاجر[4].

"تعرف المادة الثانية من الاتفاقية رقم 143 للمنظمة العالمية للعمل" الهجرة الغير شرعية بان هذه الأخيرة حيث يكون المهاجر خلال سفره أو عند وصوله أو خلال إقامته أو عمله في شروط

[1] - قزو مُحَمَّد أكلي، **الوضع القانوني للمهاجرين الجزائريين بفرنسا**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 1986، ص ص 21-22.

[2] - Bureauteanational du travail, une approche equitable pour les traveilleures migrants dans une économie mondialisé, conférence intemationale du 2eme session, rapport m6 genére, 2004, p15-21.

[3]- مُحَمَّد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، **مختار الصحاح**، دار الكتاب العربي، 1981، ص690.

[4]- أحمد علي أسماعيل، **أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط8، القاهرة، 1998، ص95 .

تتنافى والاتفاقيات الدولية والإقليمية أو تنافي التشريع الوطني، إذن هناك ثلاث حالات حيث يكون المهاجر غير شرعي : العبور ، الإقامة، وممارسة النشاط في الدولة المستقبلة"[1].

جاء في موسوعة العلوم الاجتماعية إلى: "أن الهجرة الحركة الدائمة للناس على نحو ما عبر الحدود الاجتماعية، ومن حيث المفهوم لبد من التميز بين حركة البدو الرحل وعن هجرة العمل أو الدراسة وعن رحيل واحد أو أكثر أو تغير مكان الإقامة..."[2]، لكن بالرغم من التحديد يصعب ضبطه ميدانيا وتعتبر الهجرة العالمية أحسن مثال بالرغم من مشكلة طول الإقامة والهجرة الغير قانونية.

والهجرة الخارجية، تكون من بلد إلى آخر، ومن قارة إلى أخرى، كما هي عليه الهجرة مثلا من آسيا وإفريقيا، إلى أوروبا وأمريكا واستراليا، أو العكس أيضا، أو فيما بين أمريكا وأوروبا واستراليا[3].

ويقصد بالهجرة الخارجية مغادرة بلد بالخروج منه قصد الإقامة في بلد أخر، رقد ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حرية جميع الأشخاص في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلدهم الأصلي، كما خطر على الدول فرض قيود على حق الفرد في مغادرة إقليمية إلا في ظروف محدودة جدا[4].

---

[1]- حفيظة قباطي، **المهاجر الجزائري من فاعل اقتصادي الى مهاجر غير شرعي، مسارات حراقة الغزوات أنموذجا**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، عدد 16، 2012، ص184-185.

[2]- ميشيل مان واخرون، **موسوعة العلوم الاجتماعية**، ترجمة: عادل مختار الهواري وآخرون، دار المعرفة الجامعية، القاهرة مصر، (د.ط)، 1999، ص449.

[3]- كاظم نجيب، **الهجرة المغاربية وواقع العنصرية والعداء للأجانب في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي**، الكتاب الثاني، دون بلد نشر، 2000، ص07.

[4]- نبيل مرزوق، **هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية الاقتصادية**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دط، سوريا، 2010، ص02.

ومن هنا ينظر إلى الهجرة باعتبارها علامة بارزة على التغير الاجتماعي طالما كانت عملية التصنيع تصاحبها حركات سكنية من الريف إلى الحضر ومن مدينة إلى أخرى في نفس البلد ومن مجتمع إلى أخر.

2/- أصناف الهجرة

هناك من يصنف الهجرة وفقا لعدة معايير، نطاق الحدود السياسية، رغبة الفرد أو الجماعة المهاجرة، طول الفترة الزمنية، عدد المهاجرين كالآتي:

أ/- وفقا لرغبة وإرادة الفرد أو الجماعة المهاجرة:

❖ **هجرة اختيارية:** الهجرة الاختيارية تشمل كل أنواع الهجرة الداخلية والخارجية يقوم بها الأفراد أو الجماعات بإرادتهم في التنقل من مكان إلى آخر أو بلد إلى آخر دون ضغط أو إجبار رسمي وفقا لظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية.

❖ **هجرة إجبارية أو اضطرارية أو مخططة:** إن الهجرة الاضطرارية هي هجرة قهرية أو قسرية يضطر فيها الأفراد أو الجماعات إلى النزوح من مناطق إقامتهم الأصلية لأسباب كثيرة طبيعية كالزلزال والفيضانات، أو دفاعية أو عسكرية من أجل الحفاظ على الأمن، أو تنظيمية، أو سياسية.

ب/- وفقا لمعيار طول الفترة الزمنية:

❖ **هجرة دائمة:** وهي عملية انتقال الأفراد أو الجماعات من منطقة الإقامة المعتادة إلى منطقة أخرى وما يتبعه من تغير كامل لظروف المهاجرين الذين يتركون محل إقامتهم ولا يعودون إليه مرة أخرى[1].

[1]- منال سعد صالح، **دراسة بعض العوامل المؤثرة على هجرة شباب الخريجين إلى المجتمعات الصحراوية الجديدة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، 2006، ص 23.

❖ **هجرة مؤقتة:** وهي تمثل الهجرة التي ينتقل فيها الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى انتقالا مؤقتا، وذلك لأسباب اجتماعية واقتصادية مثل هجرة عمال التراحيل في موسم العمل و حركة الاصطياف أثناء الصيف[1].

ج/- وفقا لمعيار عدد المهاجرين:

❖ **الهجرة الفردية:** وهي التي تعتمد على القرار الفردي أو الشخصي لمهاجر واحد وأسرته، ولا يرتبط ذلك بأهداف قومية أو عنصرية.

❖ **لهجرة الجماعية:** وهي التي ترتبط بجماعات تشترك معا في أصول واحدة أو تواجه ظروفا اقتصادية أو دينية واحدة[2].

د/- وفقا للنطاق الحدود السياسية والإدارية:

❖ **الهجرة الداخلية:** هي عملية انتقال الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى داخل المجتمع ولها نوعان أساسيان:

- **الهجرة الوافدة (Migration-In):** وتعني الوفود إلى منطقة الاستقبال.
- **الهجرة النازحة (Migration-Out):** وتعني النزوح من منطقة الأصل أو المنطقة التي يحدث منها الهجرة[3].

---

[1]- قدة حمزة، **معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة الغير شرعية في الجزائر، تحليل محتوى لعينة من الصحف**، مذكرة تخرج لنسل شهادة الماجستير، في الاتصال والتنمية المستدامة للمؤسسات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010-2011، ص 95

[2]- منال سعد صالح، **دراسة بعض العوامل المؤثرة على هجرة شباب الخريجين إلى المجتمعات الصحراوية الجديدة**، مرجع سابق، ص 24.

[3]- قدة حمزة، **معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة الغير شرعية في الجزائر، تحليل محتوى لعينة من الصحف**، مرجع سابق، ص97.

❖ **هجرة دولية أو خارجية:** وهي انتقال الأفراد خارج حدود أوطانهم، وقد يكون المجتمع مسرحا لتيارين من الهجرة الخارجية:

- **الهجرة الوافدة (Immigration):** وتعني الوفود إلى البلد المستقبلة للمهاجرين[1].
- **الهجرة النازحة (Emigration):** وتعني النزوح من البلد التي تحدث منها الهجرة.

المطلب الثاني: أسباب الهجرة

1/- العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

للعوامل الاقتصادية والاجتماعية دور كبير في دفع عملية الهجرة، والفوارق المتباينة بين الدول الأصل للهجرة والدول المستقبلة لها، كمستوى الدخل، العمل، المعيشة هي أسباب تؤدي إلى الهجرة حقا، حيث نجد أن المهاجرين الذين يعانون من انخفاض في مستوى الدخل، الشغل وأحيانا البطالة الكاملة، إضافة إلى الظروف الاجتماعية من سكن، صحة وتعليم يسعون للهجرة إلى بلدان أكثر تقدما بحثا عن ضمان حياة أفضل.

فعلى الصعيد الدولي نجد الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الدول المتقدمة والمتخلفة شاسعة الهوة، وكل المؤشرات تؤكد وجود هوة كبرى بين الاتحاد الأوربي ودول جنوب المتوسط فالإنتاج[2].

أ/- البطالة:

تعتبر البطالة أحد الأسباب الرئيسية للهجرة غير الشرعية، وتقول الإحصائيات أنه يوجد في الدول العربية أعلى معدلات البطالة في العالم، كما أن 60% تقريبا من سكانها دون سن الخامسة

---

[1]- منال سعد صالح، **دراسة بعض العوامل المؤثرة على هجرة شباب الخريجين إلى المجتمعات الصحراوية الجديدة**، مرجع سابق، ص 25.

[2] - الأمين الكلاعي، **الهجرة بين ضفتي المتوسط وإشكالية الحوار**، مجلة دراسات دولية، تونس، العدد 101، 2006، ص36.

والعشرين، وحسب تقرير لمجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية بأن البطالة تتزايد سنويا بمعدل 03%.[1]

وبكل تأكيد أصبحت عواقب البطالة أكثر مأسوية مما تبينه أحدث البحوث الاستقصائية حول النشاط، الشغل والبطالة المنجزة من قبل الديوان الوطني للإحصاء، ما يؤكد أن البطالة تستهدف الشباب أكثر فأكثر في الوسط الحضري[2].

ب/- الفقر:

إن الفكرة العامة للمقاربة الجديدة للفقر هو أنه لا يمكن تحديد مستوى معيشة الأفراد فقط من خلال مداخيلهم، والمهم بالنسبة لتحليل الفقر هو قدرة الفرد أو الأسرة على تلبية عدد من الحاجيات الحيوية، كالتغذية والسكن والصحة.

إن المداخيل المتوفرة ليست بالضرورة مؤشرا جيدا، لأن ذلك يتوقف على أسعار المنتجات الأساسية والعادات الغذائية المرتبطة بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية (نفس الدولار يمكن أن يلبي بشكل مختلف الحاجيات الغذائية)[3].

ويؤدي عجز الأسرة على تلبية متطلباتها الإنسانية إلى تفككها وانهيار مستوى معيشتها، مما يؤدي إلى انحراف أفرادها والاتجاه إلى السرقة أو الانضمام لعصابات الجريمة والسرقة، ويصاحب ذلك أيضا مظاهر اجتماعية مرضية مثل التسول وعمالة الأطفال، فيعيش المجتمع حالة من الانهيار

[1] - عبد الرازق ضيفي، **الهجرة غير الشرعية حرب في حوض المتوسط وقودها الشباب**، مجلة العلم والإيمان، مؤسسة العالي للنشر والإعلام، العدد19، سطيف، 2008، ص 25.

[2] - عبد المجيد بوزيدي، **تقييم البطالة**، الشروق اليومي 20 مارس2008 ، العدد 2254، ليوم 20 مارس2008 ، ص 22

[3] - على الحوات، **الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي**، منشورات الجامعة العربية، ط1، طرابلس، 2007، ص45.

الاجتماعي والارتباك والفوضى، بحيث يصبح هم الإنسان تدبير لقمة العيش بأي طريقة مشروعة أو غير مشروعة فذلك ليس المهم، إنما المهم هو البقاء على قيد الحياة[1].

وقد حدد البنك العالمي نسبة 50 دولار شهريا كأدنى حد للدخل، فما دون ذلك يعد صاحبفقير ً ا، وبناءا على هذه النسبة فربع سكان العالم يدخل ضمن هذه الفئة.

وإذا كانت الظروف الاقتصادية والاجتماعية عاملا أساسيا في التحفيز على الهجرة، إلا أن هذا لا يبرر سلوك بعض الشباب ذو المستوى الاقتصادي الجيد بسلوك درب الهجرة التي قد يكون وراءها عوامل أخرى.

2/- العوامل النفسية:

قد يكون عالم الاجتماع ابن خلدون صادقا فيما ذكره من أن" المغلوب مولع أبدا بالاقتداء بالغالب في شعاره، وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده"[2]، إنها بالفعل ضريبة جديدة من ضرائب التبعية التي تغرق فيها بلدان الجنوب، فالانبهار بدنيا الآخر وطريقة عيشه والرغبة في محاكاته في سياق الاغتراب والبحث عن الذات المفقودة والهوية المجزأة التي ترفض البلد الأصلي، وتأمل في تحقيق هوية البلد الأوروبي المستقبل، كلها تجعل الشباب يضحون بأرواحهم ويغامرون بها بين أمواج المتوسط، فالذين تكتب لهم النجاة يهرعون إلى التخلص من أوراق هوياتهم لاكتساب هوية جديدة، أما الذين استحال عليهم الوصول فلن يكون مصيرهم سوى مقابر بحرية تتسع للمئات بل للآلاف[3].

لقد تبين من خلال دراسة الدكتور سليمان مظهر أنه لا يمكن فهم وشرح أسباب تورط وانخراط الشباب في الهجرة السرية إلا باجتماع عدة عوامل والتي صنفها إلى:

---

[1]- George pierre tapines: Mondialisation ,intégration régionale et migration internationales, revue internationale des sciences socials,n 165 septembre ,2000, p 350.

[2] - عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن خلدون، **المقدمة**، الجزء الأول، الفصل الثالث والعشرون، دار الجيل، بيروت، ص162.

[3]-Slimane Medhar : L'implication de jeunes algériens dans l'immigration clandestine, revue-pensee et societes, taksidj com, etude-edition - distribution , N:°01 janvier, 2008 .p47.

- ظروف نفسية بحتة تخص الشباب الحراق بصفة شخصية أو على مستوى المحيط العائلي، والتي تولد يأسا وإحباطا يشعر به الشباب على المستوى المحلي.
- الإغراء الذي يتلقاه الشباب من البلد أو الضفة الأخرى.
- الصعوبات والعراقيل الكبيرة للهجرة القانونية الممارسة على الشباب وحقه في الحصول على تأشيرة لزيارة العالم الغربي.
- الانجذاب نحو النمط الأوروبي للعيش، بالإضافة إلى غياب الأفق في المجتمع الأم للشباب و يؤكد الدكتور مظهر على أنه باستثناء الشباب سليل ا لأوساط ميسورة الحال، فإن معظم الشباب الشباب الذي يعيش حياة صعبة نوعا ما، يمر بفترة احتقان وعنف فيصاب باليأس والقنوط، وهذا العنف غالبا ما يكون سببه النسيان والتهميش الذي يحيط بالشباب وحتى على مستوى الأحياء نجدها خالية من أي فضاء ترفيهي محترم[1].

وفي هذا السياق يؤكد الأستاذ مصطفى باشن: "أن اليأس دافع رئيسي للهجرة غير الشرعية، فاليأس هو الدرجة الأخيرة والمتقدمة من الاكتئاب، هذا الأخير الذي يعد سمة من سمات المنتحرين وبالتالي حالة اليأس التي تنشأ لدى الحراق يمكن أن تؤدي به إلى المغامرة والهجرة"[2].

هذا فضلا عن مدى تأثر الشباب بنجاح المهاجرين الأوائل والذين تظهر عليهم بوادر الثروة والغنى عند عودتهم إلى الوطن لقضاء عطلهم كالسيارات، الهدايا، الاستثمارات... وغيرها[3].

وهذا ما ينمي رو ح الهجرة عند الشباب، الذي يعيش البطالة والفقر ويطمح إلى التقليد.

---

[1]- على الحوات، **الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي**، مرجع سابق، ص50.

[2]- مهدي بن شريف، **تفاقمظاهر ة الهجرة السرية في الجزائر**، مجلة الشرطة، العدد 88، سبتمبر 2008، ص 50.

[3] - رابح طيبي الطاهر، **الهجرة غير الشرعية (الحرقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة "دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي"**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 49.

إن الشيء الذي يمكن التأكيد عليه حول ظاهرة الهجرة هو أن الأسباب والدوافع المؤدية إليها بحثاً عن عوامل الاستقرار والرفاه من أسباب اقتصادية، اجتماعية، نفسية إضافة إلى أسباب أخرى قد لا تعد أساسية لدفع الهجرة لكن تساهم بنسبة أو بأخرى إلى تحفيز الشباب للتفكير في الهجرة.

3/- العوامل المحفزة:

أ/- تأثير وسائل الإعلام:

إن الثورة الإعلامية التي يعرفها العالم جعلت السكان حتى الفقراء منهم يمتلكون الهوائيات المقعرة التي تمكنهم من تتبع آلاف القنوات في العالم، وتبرز لهم ما وصلت إليه الدول الأوروبية من تقدم وتحضر وتطور في جميع الأصعدة وخاصة في المجال المادي والاجتماعي، وهذا ما جعلهم يعيشون في عالم سحري يزرع فيهم الرغبة في الهجرة.

ب/- القرب الجغرافي:

ومثال ذلك أوروبا لا تبعد عن الجزائر ودول المغرب العربي إلا بمسافات قليلة، إذ تبعد إسبانيا إسبانيا بـ. 14.4كلم^2 عن المغرب (مضيق جبل طارق) وعن السواحل الجزائرية الغربية كعين تموشنت، وبني صاف ب 180 كلم^2، في حين لا تبعد إيطاليا عن السواحل الشرقية سوى 100كلم^2، هذا القرب خلف لدى الشباب الطمع، وركوب البحر، والتفكير في شتى الوسائل الممكنة لتحقيق حلمهم للوصول إلى الضفة الأخرى[1].

ج/- عوامل النداء:

إن انتهاج الشباب درب الهجرة كان نتيجة غلق الأبواب خاصة بعد تقوقع أوربا حول نفسها، وتطبيق اتفاقية "شنغن" التي دخلت حيز التطبيق في 1985، حيث توسع حلم الشباب للوصول إلى جنة لا يفصلهم عنها سوى ساعة من ركوب البحر هادئا في الصيف أو هائجا في

[1]- رابح طيبي الطاهر، **الهجرة غير الشرعية (الحرقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة "دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي"**، مرجع سابق، ص50

الشتاء، في زوارق كانت في الأول بدائية ثم تطورت إلى زوارق حديثة، وانتقلت من محاولات فردية إلى شبكات تسترزق من التهريب.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة وآثارها

المطلب الأول: النظريات المفسرة لظاهرةالهجرة

هناك عدة نماذج وأطر تحليلية تحاول إعطاء مقاربات شاملة تفسر لنا ظاهرة الهجرة وحركة الأشخاص سواء من قبل المختصين في مجال الاقتصاد، علم الاجتماع أو الجغرافيا.

1/- نظرية ازدواجية سوق العمل:

يعد الباحث (Pior 1979) أول من صاغ أفكار هذه النظرية، وترجع سبب الهجرة الدولية إلى الطلب الدائم والمزمن والمتأصل على الهجرة العاملة في بنية الدول المتقدمة، ويرجع ذلك إلى الخصائص الأربع التالية التي تتميز بها مجتمعات و اقتصادات هذه الدول:

أ/- التضخم البنائي:

يكون أرباب العمل عادة بحاجة إلى جلب عدد كبير من العمالة غير المؤهلة في أسفل هرم العمل، يدفعهم ذلك إلى تحسين الرواتب في هذا المستوى مما يعرضهم إلى ضغط كبير من المستويات المستويات العالية للهرم بغية رفع أجورهم كذلك فتصبح تكلفة تحسين الرواتب تضخم يدفع أرباب أرباب العمل إلى البحث عن عمالة تقبل أجور منخفضة في أسفل الهرم، بالتالي اللجوء إلى العمالة المهاجرة[1].

[1]- أ.سليم دحه، **الهجرة الدولية: المفهوم ومنظورات التفسير**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 6، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، يناير 2013، الجزائر، ص ص 15-16

ب/- المشاكل المبررة:

المهاجرون يبدؤون بالعمل لأجل الراتب ثم يسعون بعد ذلك إلى محاكاة المجتمعات المتطورة والعيش في مستويات قياسية (شراء منزل، التعليم، شراء الأرض، استهلاك السلع، تحقيق الرفاهية...)، وبالتالي فطبقه أسفل الهرم تخرج من سوق العمل ويتم الاستعاضة عنها بمهاجرين جدد، فمشكلة الحاجة إلى العمال المهاجرين بشكل دائم تجد مبررها في عدم ثبات الطبقة السفلى لهرم العمل وانتقالها إلى طبقات أعلى.

ج/- الازدواجية الاقتصادية:

عند انخفاض الطلب على العمل رأس المال لا يتأثر كثيرا بتوقف العملية الإنتاجية، بينما العمل يتراجع ويتراخى بالتالي يتحمل العمال تكاليف البطالة، لكن الرأسماليون يبقون حصة معينة من العمال عند الحاجة للحفاظ على الطلب القاعدي، وهم في نفس الوقت بحاجة إلى عمالة مؤهلة لتشغيل الآلات وتحريك رأس المال العاطل، ولكن هذه العمالة مكلفة مما يدفع الرأسمالي ين إلى استقدام عمالة غير مؤهلة وغير مكلفة (أجور متدينة، شروط عمل غير كافية) وتدريبها، وبالتالي يلجأ هؤلاء إلى العمال المهاجرين.

د/- ديمغرافية العرض على العمل:

في السابق، وجد أرباب العمل في الدول المتقدمة حاجتهم للعمالة في النساء والمراهقين للعمل للعمل في ظروف سيئة نظرا لحاجة النساء لتامين حياة أطفالهن وتمدرسهم ولاعتقاد المراهقين بوجود فرص عمل أفضل في المستقبل، لكن بارتفاع معدلات الطلاق وتراجع فئة المراهق ين في سوق العمل اختل التوازن بين الطلب ومحدودية العرض مما دفع الرأسماليين إلى الاستنجادبالهجر ة[1].

[1]-Douglass Massey, Social structure, house should strategy and cumulative causation, Population index 56 (1),1990, p26 .

2/- النظرية السببية التراكمية:

يتركز هذه النظرية على التوسع الذاتي للهجرة (الهجرة تولد الهجرة) وقد وضع هذه النظرية الباحثان (Myrdal سنة 1957 وطور ها d.massey سنة 1990)، حيث وجدا أن تراكم الخبرات والتجارب الهجروية يولد طلبا إضافيا على الهجرة لدى الأشخاص الذين لم يهاجروا بعد، و بالتالي سطر الباحثان ستة عوامل تجعل من الهجرة تتوسع ذاتيا:

أ/- توزيع الدخل:

الهجرة لا تكون فقط للحصول على راتب ولكن أيضا لتعزيز وتنويع مداخيل الأسر الفقيرة، بالتالي فتحويلات المهاجرين توجه أساسا لزيادة عدد الأفراد المهاجرين داخل هاته الأسر.

ب/- توزيع الأرض:

المهاجرون من الأسر الريفية ينفقون أموالهم لشراء الأراضي بأسعار عالية لزيادة هيبتهم في مجتمعاتهم الأصلية مما يدفع بالعمال الزراعيين إلى الهجرة لتحسين مداخيلهم وشراء أراضي هم كذلك[1].

ج/- منظومة الإنتاج الزراعي:

الأسر ذات المداخيل المتأتية من الهجرة تعمل على تطوير رأس المال الزراعي (الآلات، السقي، المبيدات...) فتعمل التكنولوجيا على تخفيض اليد العاملة في الزراعة واتجاه الفائض في العمالة نحو الهجرة.

[1] - أ.سليم دحه، **الهجرة الدولية: المفهوم ومنظورات التفسير، مرجع سابق**، ص 17.

د/- ثقافة الهجرة:

المهاجر يبدأ بتحقيق المكسب المادي ثم يندمج في المجتمعات الصناعية المتقدمة فتتغير سلوكياته وأذواقه وطريقة حياته، هذا الأمر يجعل المهاجر يكرر عملية الهجرة نظرا لارتباطه الثقافي ببلاد المهجر.

هـ/- التوزيع الجهوي لرأس المال البشري:

رغم أن شبكات المهاجرين تعمل على تسهيل عملية الهجرة بتخفيض التكاليف والمخاطر، مما يجعل رأس المال البشري يتراكم في دول الاستقبال، إلا أن دول الإرسال تعمل على تحسين ظروف المناطق الريفية بتطوير البنية التحتية وتشجيع الاستثمار مما يشجع هجرة العودة.

و/- التصنيف الاجتماعي غير الموضوعي:

في مجتمعات الاستقبال المهاجرون يوضعون ضمن مهن خاصة تسمى مهن المهاجرين مما يبقي الطلب على المهاجرين دائم في تلك المهن[1].

المطلب الثاني: أثار الهجرة

1/- الآثار الاقتصادية:

لقد شكلت حالة عدم الاستقرار التي تعيشها دول العالم تراجعا الاقتصادي بسب ظروف الغلاء و ارتفاع أسعار السلع وكدا تدني قيمة العملات النقدية أمام السوق العالمي، وكثرة البطالة

[1]- Peggy levitt, transnational migration (taking stake and futur direction), Global networks, 2001, pp195-216.

وخاصة بطالة الشباب الجامعي، مما أتاح الفرصة لأعداد كبيرة من هؤولاء الشباب الذين لم يجدوا الوظيفة التي تناسب مستواهم التعليمي، مما أدى بهم إلى الهجرة غلى الخارج، أو توافد الأفارقة وخاصة في الآونة الأخيرة مما جعلهم أصحاب المشاريع الكبرى يرتكزون على هذه الفئة لكون أنهم يقبلون أي نصيب من المال يمنح لهم ويعملون بأقل تكلفة، وقد سبب هذا أزمة عمل كبيرة مست حتى الطبقة الفقيرة[1].

2/- الآثار الصحية:

بسب البيروقراطية و الفوضى وانهيار المنظومة الأمنية فقد تسببت الهجرة غير الشرعية وخاصة الأفارقة بنقل الأمراض المعدية نتيجة عدم إجراء فحوصات طبية دخول أثناء دخولهم حدود الدول، مما ساعد على انتشار الأمراض الخطرة داخل المجتمع العالمي وهذا ما نلاحظه في الآونة الأخيرة خاصة أن انتشار فيروس كرونا زاد في مختلف ولايات الوطن وأمرض الايدز (نقص المناعة) الذي يعد أوسع في الأوضاع الصحية في العالم، وأكثر وأسرع الأمراض انتشارا، مما يشكل ذلك تهديدا كبيرا للمجتمع، كما أن هناك أفراد يبحثون عن علاج لأمراض يعانون منها، ولم يجدوا العلاج في دولهم يلجؤن للهجرة الغير شرعية وخاصة عن طريق البحر و البر ّ ، ومعظمهم يلاقون حذفهم في وسط البحر .... إلخ.

3/- آثار اجتماعية:

لقد شكلت عملية ارتفاع نسبة الجريمة أحد الإشكاليات التي يعاني منها الأفراد، فقد كان كثير من الهاربين والذين دخلوا بشكل مهاجرين غير شرعيين هم وخاصة الأفارقة أصحاب سوابق في الإجرام والقتل والسرقات، مما شكل ذلك ثراً اجتماعي أثر على نفسية الأشخاص، وكذلك لا نسوا بأن انخفاض العقوبات أو قانون العقوبات الذي يتساهل مع المجرمين في ظل الفساد الذي

[1]- الشيخ الحسين العلوي، **الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا، معاناة إنسانية برسم التسعير**، مركز الجزيرة للدراسات، أيار، قطر، 2015، ص 22.

تعيشه دول العالم، جل منها مكان واسعا لتفشي عدة ظواهر منها المخدرات والخمور والسرقة والتي أصبحت تلاحق معظم المجرمين الهاربين الذين يلجئون إلى طرق الهجرة الغير الشرعية، وهذا ما زاد تجار البحار الذين يقومون بنقل المهاجرين من إفريقيا إلى فرنسا أو إيطاليا أو إسبانيا أو حتى بلدان آسيا يزدادون يوما بعد يوم، حيث أصبح ثمن نقل الشخص الواحد من 1000 دولار إلى 50000 ألف دولا[1].

وهناك من جمع آثار الهجرة في جملة من النقاط التالية:

- اختلال التركيب السكاني وتوزيعهم وخصائصهم، فهجرة الذكور من القوى العامة الشابة إلى الحضر يؤدي إلى إضعاف الإنتاج الزراعي والحيواني، وتفاقم مشكلة البطالة والعمالة الناقصة أو الجزئية في الحضر وخاصة في المراكز الحضرية الكبرى، حيث كشفت الدراسات الحديثة أن الهجرات القادمة للمدن تعد العامل الرئيسي في زيادة عدد السكان التي عادة ما تفوق معدل النمو الطبيعي لسكانها.

- كبر حجم الأسرة في الحضر والريف، وهذا دلالة على استمرار تأثير القيم الريفية التي تتميز بزيادة النسل وكبر حجم الأسرة والخصوبة العالية.

- تفاقم مشكلة التفكك الاجتماعي نتيجة صعوبة التكيف والاندماج مع نمط الحياة في المدينة وانفصال النازحين إلى المدينة عن أسرهم في القرية، وطول فترة غياب العائل قد يؤدي إلى تسرب الأبناء من المدرسة وانحراف بعض أفراد الأسرة الأمر الذي يزيد من تفاقم المشكلات الاجتماعية في الريف.

- ترييف المدينة (انتشار الأنماط الريفية في المراكز الحضرية بشكل يطغى على المراكز الحضرية) وانتشار ظاهرة البناء العشوائي ومساكن الصفيح وما يترتب على ذلك من انتشار مظاهر العنف

[1]- كرنفودة، رمضان، أصدقاء اليونسكو، **آثار سلبية للهجرة غير الشرعية على الجنوب الليبي. صحيفة بوابة الوسيط الليبية**، مرجع سابق، ص 12.

والأمراض الاجتماعية مثل الجرائم والسرقات وانحراف الأحداث خاصة بين الفقراء وذوي الدخل المحدود.

- انتشار ظاهرة عمالة الأطفال في الريف والحضر ومشكلة التسول وأطفال الشوارع في المدينة.

- تزايد الضغط على الخدمات والمنافع العامة في المدينة نتيجة تزايد الهجرة الداخلية، وارتفاع الكثافة السكانية يضطر الدولة لتخصيص نسبة كبيرة من استثماراتها لمواجهة تحديات التحضر السريع والمشكلات الناجمة عنه مثل بناء المساكن والمدارس والمستشفيات وشبكات الاتصال والمواصلات والمياه والصرف الصحي والكهرباء وغيرها من المرافق والخدمات الأساسية والنظافة وحماية البيئة من التلوث، وانخفاض نصيب المواطن من الخدمات والمنافع العامة.

- معظم المهاجرين إلى عواصم المدن من فئات الشباب، وبالتالي أفرغت المناطق الأصلية من فئة الذكور القادرين على العمل ومن هم في سن الشباب (اختلال التركيب النوعي بين الريف والمدينة).

- ظهور البطالة بشكل كبير بين القادرين على العمل نتيجة عجز الاقتصاد لتشغيل جميع المهاجرين لكثرة أعدادهم في المدن.

- توسعت عواصم المدن شكل كبير خاصة عند أطرافها الأمر الذي أدى إلى انحسار الأراضي الزراعية المجاورة للمدن[1].

[1] - مصطفى مجاهدي وحفيظة قباطي**سير ّ ذاتية وخطابات حول تجارب (الحرقة)**، مجلة إنسانيات، عدد مزدوج رقم 55-56، وهران، الجزائر، 2012، ص17.

خلاصة:

نستنتج من خلال ما سبق أن للهجرة تداعيات مختلفة على الأمن، من خلال تزايد نسبة المهاجرين، مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الداخلي لأي دولة سواء كانت المهاجر إليها أو المهاجر منها، وهذا يساهم في انتشار البطالة المؤدية إلى تدني مستوى المعيشة والفقر، وبروز مظاهر اجتماعية خطيرة مثل المتاجرة في المخدرات وتكوين شبكات دولية لسرقة والتجارة بالأعضاء مثل ما يحصل في الدول الأوربية، أو تجارة الرقيق الصين، وتهريب المواد الأولية أو المخدرات أو الآثار وما لهم من أثار سلبية على الشباب كالتسول والعنف والقتل الذي أنتشر بكثرة في الآونة الأخيرة، وانتشار عادات سيئة أو انتشار تعطي المخدرات أو التوجه الشباب نحو الانخراط في الجماعات الإرهابية، و هذا ما فرض على الدول تكثيف جهود متناسقة في الحدود لمنع مثل هذه الظاهرة.

الفصل الثالث

ماهية النمو الاقتصادي

تمهيد:

يعد موضوع النمو الاقتصادي من المواضيع التي تلقى اهتماما متزايدا من قبل المفكرين والباحثين على اختلاف توجهاتهم الفكرية والمدارس الاقتصادية التي ينتمون إليها لتحقيق معدلات نمو مرتفعة من أجل رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، ويتم ذلك عن طريق تطوير قطاعات الاقتصاد الوطني من خلال الدفع بمعدلات النمو الاقتصادي إلى الأعلى مما سيؤدي إلى رفع الدخل الوطني الإجمالي، وبالتالي رفع الدخل الفردي.

وقد تزايد الاهتمام بالفكر التنموي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية لدى العديد من الاقتصاديين حيث حظي موضوع النمو الاقتصادي بالكثير من الدراسات والبحوث العلمية من الجانبين النظري والتطبيقي.

سنحاول من خلال هذا الفصل تقديم مفهوم النمو الاقتصادي من جوانبه المختلفة والتطور التاريخي للنمو الاقتصادي عبر المدارس بالإضافة إلى معايير قياس النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي في أي بلاد ذو أهمية بالغة في الارتفاع بمستوى الناتج (الدخل)، وبالتالي رفع المستويات المعيشية للجماعات الفقيرة في دولة ما فهذا النمو هو نعمة كبرى للبلد الذي يعتبره هدفا أساسيا للسياسة، ومنه فالنمو الاقتصادي يعتبر أيضا أحد أهم مواضيع العصر التي لابد من الوقوف عليها.

المطلب الأول: مفهوم النمو وتطور التاريخي

1/- مفهوم النمو:

لقد تعدت التعاريف الخاصة بمفهوم النمو الاقتصادي ومن بينها:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه: "الزيادة الحقيقية في حصة الفرد من الناتج الوطني خلال فترة زمنية محددة"[1].

كما عرف بأنه: "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي"[2].

فقد عرف كند لبرجريفى بأن **النمو الاقتصادي هو:** نمو الإنتاج أكثر عن طريق التوسع في استخدام المدخلات وتغير التوليفات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج".[3]

وفي تعريف آخر له هو "قدرة الأمة على عرض مختلف لسكان بشكل متزايد، وتكون هذه القدرة مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات الأيديولوجية والمؤسسة التي يتطلبها ذالك النمو"[4].

ومن هنا نلاحظ أن النمو الاقتصادي يتطلب:

---

[1] - Charles Jones , Introduction to economic growth , library of Congress, 1998, p:3.

[2] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة للتنمية**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003، ص 11.

3- عزوز علي، **الضغط الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي** – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1994-2004)"، مذكرة ماجستير –جامعة الشلف- دفعة 2007، ص56.

[4] - Charles Jones,Opcit ,p:3.

✍ تغيرات إيديولوجية ومؤسسية تساند النمو.

✍ التقدم التكنولوجي.

✍ زيادة مستمرة في الناتج القومي.

بذلك فإن النمو الاقتصادي هو متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الخام ويعبر عن التوسع الاقتصادي، ولهذا ارتبط التعريف بالناتج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية والتوسع الاقتصادي النمو.

وقد عرف الاقتصادي **فرنسوا بنو** النمو الاقتصادي على أنه "الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لبلد ما لمؤشر الإنتاج الكلي الخام أو صافي[1].

في حين يقول **بونيه** أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن: "عملية توسع اقتصادي تلقائية، تقاس بتغيرات كمية حادثة"[2].

وهناك تعريف عام للنمو الاقتصادي وهو زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[3]

كما أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى فترة أخرى (عادتا ما تكون سنة) وزيادة نصيب الفرد منه، ويأخذ معدل النمو الاقتصادي عموما ثلاث حالات:

- **معدل نمو ثابت:** أي نمو منتظم عبر الزمن.

---

[1]- مُحَمَّد مدحت مصطفى وآخرون، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ص40.

[2]- مقداد يسرى، **دور الإنفاق العام على قطاع التعليم في تعزيز النمو الاقتصادي، دراسة قياسية ومقاربتيه الحالة الجزائر خلال فترة (2011/1970)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تحليل الاقتصاد جامعة أبوا بكر بلقايد تلمسان 2014-2015، ص 81-83.

[3]- مُحَمَّد عبد العزيز عجيمية-وآخرون، **التنمية الاقتصادية – دراسة نظرية وتطبيقية-**، الناشر قسم الاقتصاد، الإسكندرية 2003، ص 71.

- **معدل نمو متزايد:** أي يتزايد عبر الزمن.
- **معدل نمو متناقص:** أي يتناقص عبر الزمن (أزمة) [1].

2/- التطور التاريخي لمفهوم النمو الاقتصادي عبر المدارس الاقتصادية:

إن موضوع التنمية الاقتصادية أو النمو الاقتصادي لم يظهر كعلم مستقل إلا حديثاً وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية، فهذا لا يعني أن مختلف التيارات والمدارس الاقتصادية لم تهتم بهذا الموضوع، بل أنه يمكن لنا من خلال قراءات وتحليل الأفكار التي جاءت بها هذه المدارس معرفة وجهة نظرها تجاه التنمية الاقتصادية، وفي بعض الأحيان يتبين لنا أن معظم جهود رواد هذه المدارس انصبت حول تحديد أفضل الطرق وأكفأ السياسات التي بإمكانها تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

أ/- النمو الاقتصادي عند التجاريين:

الفكر الاقتصادي في مرحلة العصور الوسطى كان يحكمه الدين والأخلاق أما في مرحلة التجاريين فقد اختفى تأثير الدين وأصبح الشيء الذي يحكم سياساتهم هو قوة الدولة، حيث أن التجاريين كانوا يولون أهمية كبيرة على الذهب والفضة باعتبارهم عماد الثروة ويصدق هذا بصفة خاصة على كتاب التجاريين قبل بداية القرن 17.

فنمو الأمة وتطورها يقاس بحجم ثروتها التي قوامها ما تحوزه من معادن نفيسة "الذهب والفضة" باعتبار أن الضرائب حينذاك لم تكن أداة ثابتة يعتد بها لتوفير الإيراد اللازم تبقى المعادن النفيسة المصدر الوحيد للنمو الاقتصادي الذي يقوي الدولة ويحميها من الاعتداء الخارجي.

[1]- وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها: حالة الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013-2014، ص ص 71-72.

التجاريون لم يجمعهم منهج تحليلي واحد ولم يقدموا نظريات، ولكن مجموعة من الأفكار متشابهة إلى حد كبير هدفها رفعة وقوة الدولة عن طريق الحصول على أكبر قدر من الذهب عن طريق التجارة الخارجية، وذلك من خلال التصدير، ويمكن إيجاز السياسات المتشابهة إلى حد كبير في أفكار جميع التجاريين[1]:

- كل شبر من الأرض يجب أن يستغل في الزراعة أو التعدين.
- جميع المو اد الخام يجب أن تصنع محليا.
- يجب تشجيع زيادة السكان أي زيادة القوة العاملة.
- عدم تصدير ذهب أو فضة وجميع النقود داخل الدولة يحتفظ بها لتسهيل التبادل.
- منع جميع الواردات من السلع الأجنبية إلا للضرورة القصوى.
- الواردات الضرورية يدفع ثمنها من السلع المعدة للتصدير بدلا من الذهب أو الفضة.
- يفضل أن تكون الواردات من المواد الأولية.
- يجب أن يباع فائض الإنتاج المحلى للخارج ويفضل اخذ ثمنه بالذب والفضة.
- تحريم استيراد أي سلع من الخارج تنتج محليا وكافية لإشباع الطلب المحلى.
- تخفيض الضرائب على رجال الأعمال والحرفيين ومساعدتهم بمعونات مادية عن طريق خفض الأسعار حتى يكون بإمكان منتجاتهم المنافسة على المستوى الخارجي .
- القطاع الزراعي يعتبر في نظرهم قطاع ثانوي يعتمد أساسا في تطوره على قطاعي الصناعة والتجارة.

[1]- عزوز علي، **الضغط الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994- 2004**، مرجع سابق، ص73.

- استغلال المناجم إذا كانت موجودة وتشجيع ودعم الصناعات التحويلية لزيادة الصادرات والحد من الواردات.
- إتباع سياسة التقليل من الواردات وتشجيع الصناع الأجانب على الإقامة في البلاد.

ب/- النمو الاقتصادي عند الكلاسيك:

نظرا لما رآه الكلاسيك من أهمية الصناعة بالنسبة لانتعاش الاقتصاد القومي ونموه، فإنهم بحثوا واهتموا بمساهمتها في تكوين فائض اقتصادي، كما أنهم وضعوا لنا أسس النظريات التي تختص بالجزء الذي يقتطع من هذا الفائض من اجل التكوين الرأسمالي والعوامل المختلفة التي تحكم هذا التكوين الرأسمالي "نظرية الادخار والاستثمار الكلاسيكية".

كما أن الكلاسيك قاموا بالربط ما بين عمل الجهاز الاقتصادي في أية فترة زمنية وعملية النمو الاقتصادي في الفترة الطويلة جدا ونظرية الكلاسيك في النمو الاقتصادي مازالت حتى الآن تعتبر ثروة في الفكر الاقتصادي، ولكن من خلال استعراض أفكار أبرز رواد هذا التيار يمكن لنا أن ندرك وجهة نظر الكلاسيك.[1]

- **تحليل الطبيعيين للنمو الاقتصادي:** يعتقد أنصار المدرسة الطبيعية أن الزراعة هي أساس النمو الاقتصادي وهي وحدها التي تنتج ثروة الأمم، وهي المصدر الوحيد للدخل الحقيقي للدولة لأنها تحقق الفائض، أما النشاطات الاقتصادية الأخرى فهي عقيمة وأيضا النقود ثروة عقيمة وكانوا يشجعون حرية التجارة.

إن تحليل الفيزيوقراطيين للنمو الاقتصادي يقوم على البحث في عملية الإنتاج وعليه وضع رواد المدرسة الطبيعية فرضيات أساسية لتحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية وهي:

- الزراعة هي المصدر الأساسي للإنتاج وتحقيق الفائض.

[1]- د.عبد الرحمن يسرى أحمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، سنة 2001، ص184.

- رأس المال الموظف في الزراعة هو رأس المال المنتج.
- العاملون في الزراعة هم المنتجون وحدهم وهم الذين يجب أن يدفعوا الضريبة.
- ضرورة تحرير التجارة الخارجية وتدعيم الملكية الخاصة وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.[1]

▪ **نظرية ادم سميث في النمو الاقتصادي:** كان هدف آدم سميث هو التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي وماهية العوامل والسياسات التي تعيقه وتقف في طريقه، ويقول آدم سميث أن تحقيق الزيادة في الثروة (النمو) سوف يأتي عن طريق إتباع مبدأ تقسيم العمل والتخصص لأن من شأن هذا أن يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمال، كذلك فإن التخصص يؤدي إلى زيادة المهارة العمالية وإلى زيادة المقدرة الإبتكارية، ولكن لكي ينجح فلا بد من قيام الأفراد بالادخار، وذلك لأن زيادة الادخار يؤدي إلى زيادة رأس المال، وبالتالي إلى زيادة القدرة الإنتاجية في المجتمع مما يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج والمبادلات وزيادة دخول الأفراد، ولكن بالإضافة إلى تراكم رأس المال، فإنه يوجد يوجد قيد آخر وهو حجم السوق، فعندما يكون السوق ضيقا يكون الطلب غير كافي لشراء السلع المنتجة في ظل أسلوب الإنتاج الكبير، ويتمخض عن تزايد الدخول توسيع أحجام الأسواق بالنسبة لمعظم السلع.[2]

✓ **تحليل دافيد ريكاردو:** يمكن تلخيص أراء ريكاردو فيما يخص موضوع النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فيما يلي:[3]

---

[1]- عزوز علي، **الضغط الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994- 2004**، مرجع سابق، ص74.

[2]- مُحَمَّد عبد العزيز عجيمية، د.مُحَمَّد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها، سياساتها**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2003، ص69.

[3]- بشير فاطمة، بغدالي، سهام بلاحاجي حياة، **أثر برامج التنمية الاقتصادية على التشغيل –دراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2004/2001)**، مذكرة ليسانس علوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2007، ص7.

✓ **الدولة وأهميتها في النشاط الاقتصادي:** يعتقد ريكاردو بضرورة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وأن الرأسماليين هم عمود التنمية الاقتصادية لذلك يحبذ ريكاردو عدم فرض الضرائب المعرقلة لنشاطهم حتى لا تقل عزائمهم وبالتالي تضيع فرص التنمية.

✓ **تقسيم الدخل عند ريكاردو:** يقسم الدخل عند ريكاردو إلى العناصر الآتية:

- الربح ويحصل عليه الرأسمالي.
- الأجر ويحصل عليه العامل.
- الريع الذي يأخذه الإقطاعي.

وبما أن الأرباح هي أعظم هذه الدخول فإن الرأسمالي يقدم أعظم عمال للعملية الإنتاجية وللمجتمع، ويتم ذلك عن طريق إعادة استخدام هذه الأرباح في المجال الإنتاجي، ولهذا ركز ريكاردو على زيادة الأرباح إذ كلما زادت الأرباح فإن تكوين رأس المال يزداد بذلك الاستثمار مما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

✓ **التجارة الدولية عند ريكاردو:** التجارة الدولية مهمة جدا في المجال الاقتصادي وتؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق التقسيم الدولي للعمل وذلك بتخصص كل دولة في إنتاج السلع والمواد التي يمكن إنتاجها بنفقات نسبية اقل "نظرية التكاليف النسبية".

ج/- النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي الكينزي:

في أعقاب الكساد الكبير للازمة الاقتصادية الكبرى لسنة 1929 أحدث الاقتصادي جون ميلر كينز ثروة فكية على خلاف التقليديين ومن سبقوه من النيوكلاسيك فهو يحلل فهو يحلل الاقتصاد ككل دون تحديد الأعوان الاقتصاديين بصفة منفردة[1].

[1]- بشير فاطمة، بغدالي سهام، بلاحاجي حياة، **أثر برامج التنمية الاقتصادية على التشغيل**، مرجع سابق، ص8.

أدرك كينز أن مستوى الإنتاج محدد بالطلب الكلي الفعال حيث أن الدخل الذي يحصل عليه الأفراد لا يتحول إلى طلب فعال إلا إذا وجه نحو الاستهلاك أو الاستثمار، كما أن الجزء المخصص للاستهلاك لا يطرح مشكلة لأنه محدد بمستوى الدخل الذي يحصل عليه الأفراد ولكن الجزء الذي يطرح الإشكال بالنسبة للكثير هو الجزء المخصص للاستثمار ويعود ذلك أساسا إلى أن حجم الاستثمار يتحدد بسعر الفائدة وبمعدل الكفاية الحدية لرأس المال، وبالتالي فإذا رأى الأفراد أن للعائد المتوقع من الاستثمار أقل فإنهم يحجمون عن الاستثمار، وبالتالي يقل الطلب الكلي الفعال وهو ما يحدث اختلال في التوازن الاقتصادي في البلد.

كما أقر كينز بحدوث التوازن عند أي مستوى من مستويات التشغيل، وبذلك طالب بضرورة تدخل الدولة لعلاج أسباب الأزمات التي قد يتعرف لها الاقتصاد الوطني، فعمل على تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجديدة التي ينبغي أن تتبع حتى يصل الاقتصاد إلى التوظيف الكامل ويتحقق التوازن في الدخل الوطني، ولعلاج ذلك يرى أنه من الضروري تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية والرفع من مستوى الإنفاق العام والسياسة النقدية بزيادة المعروض النقدي وبما يسمى سياسة النقود الرخيصة والتمويل بالتضخم.

د/- النمو الاقتصادي في الاقتصاد المعاصر:

مع ما خلفته الحرب العالمية الثانية من دمار اقتصادي مس على الخصوص دول متقدمة اقتصاديا، لم تكن قد أخذت نصيبها من التحليل والتنظيم الاقتصادي أهمها مشكلة التخلف الاقتصادي الذي عانت منه هذه الدول المستقلة حديثا.

وفي خضم ذلك ظهرت مجموعة من النظريات والنماذج التي حاولت تفسير ومعالجة هذه النظرية، ونستعرض فيما يلي إلى أهم هذه النظريات:

أ/- نظرية مراحل النمو الاقتصادي لروستو:

استخدم روستو في نظريته المسماة بنظرية انطلاق المنهج التاريخي في تحليله لنظرية النمو الاقتصادي واعتمد على النظام الرأسمالي أثناء بناءه لهذه النظرية، وبالتالي فقد اعتبرت هذه النظرية كاستقراء للمراحل التي مرت بها الدول المتقدمة حتى وصلت إلا ما هو عليه، ويرى روستو أن المجتمع يتطور عبر خمس مراحل[1].

- **مرحلة المجتمع التقليدي:** يتميز المجتمع في هذه المرحلة بأنه عبارة عن مجتمع تقليدي يعيق استخدام التكنولوجيا، وبالتالي لا يساعد على تطور الإنتاجية كما يتميز الاقتصاد بالخصائص التالية:

  - هيمنة القطاع الأول "القطاع الزراعي" على النشاط الاقتصادي.
  - يقوم على الإنتاج المعاشي أي عدم تحقيق فائض قابل للتسويق.

- **مرحلة التهيؤ للانطلاق:** تتميز هذه المرحلة بحدوث تغيرات جذرية في القطاعات غير الصناعية (الزراعة –التجارة –النقل)، كما سترتفع واردات البلد التي تمول عن طريق حصيلة صادرات المواد الأولية ويؤدي ارتفاع مستوى التجارة إلى تصور المجتمع الذي يقبل إدخال التكنولوجيا الجديدة مع بلوغ نسبة الاستثمار إلى 5% من الدخل الوطني ويصاحب ذلك ظهور البنوك وبعض المؤسسات الخاصة بالادخار كما تبدأ بعض الصناعات في النمو.

- **مرحلة الانطلاق:** تتميز هذه المرحلة بارتفاع معدل الاستثمار إلى 10% من الدخل الوطني كما يرتفع فيها الإنتاج الحقيقي للفرد وتحدث تغيرات كبيرة في التقنيات المستخدمة، وبالتالي يمكن وصف هذهالمر حلة بمرحلة الثورة الصناعية التي يهيمن فيها القطاع الصناعي على باقي القطاعات.

[1] - نبيل بوفليح، **أثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية" دراسة حالة برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004**، المطبق في الجزائر، مذكرة ماجستير- جامعة شلف 2004-2005، ص ص 75-76.

➢ **مرحلة النضج الاقتصادي:** تعتبر هذه المرحلة أطول نسبيا وحجم الاستثمار فيها يقدر مابين 10% و20% من الدخل الوطني بحيث تفوق كمية الإنتاج الزيادة السكانية، كما يزداد استخدام استخدام التكنولوجيا الحديثة وتتسع رقعة القطاعات القيادية في الاقتصاد وتتطور التجارة الخارجية فتزداد المواد المصدرة[1].

➢ **مرحلة الاستهلاك الواسع:** تتميز هذه المرحلة باكتمال التطور التقني واستخدام التكنولوجيا ويصاحب ذلك ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد والتوسع في مجال تقديم الخدمات الصعبة المعرفية – السياحية– الترفيهية وانتشار الحريات الفردية والاجتماعية، كما تخصص نسبة متزايدة من الدخل الوطني للأغراض العسكرية والصناعية.

ب/- نظرية النمو المتوازن:

إن أهم مشكلة تعترض جهود التنمية تتمثل في ضيق السوق، ومن أجل ذلك يرى نوركس أن السبيل الوحيدللخروج من مشكلة ضيق السوق هو برنامج استثماري تتوجه فيه الاستثمارات إلى جبهة واسعة وعريضة من المشروعات الصناعية وغير الصناعية المتكاملة.

إن هذا الاستثمار يتم بدفعة قوية أولى تتبعها دفعات قوية أخرى تعمل على نقل الاقتصاد المتخلف إلى اقتصاد متقدم، إن هذه الدفعات القوية تتميز باستثمار كل الإمكانيات والمواد مرة واحدة وفي كل القطاعات الاقتصادية بدون تميز تتخللها فترة انتظار تقوم الدولة فيها بجمع قواها ومواردها وإمكانياتها حتى تتمكن من القيام بدفعة قوية أخرى، ثم تليها فترة راحة أخرى وهكذا فإن البلد حسب نوركس يحتاج مجموعة من الدفعات القوية لإحداث التنمية و ذلك وفقا للشكل التالي:

[1]- نبيل بوفليح، **أثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية" دراسة حالة برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004**، مرجع سابق، ض 76.

الشكل رقم 02: نظرية النمو المتوازن

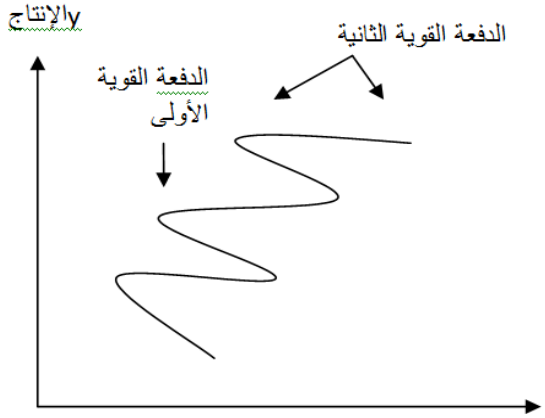

المصدر: نبيل بوفليح، **آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية**، ص13.

ج/- نظرية النمو الغير متوازن ل هيرشمان.

تعتمد نظرية ألبرت هيرشمان على مفهوم "القطاع القائد" أو "أقطاب النمو" أو "مراكز النمو" تتخذ شكل تركيز الموارد في عدد محدود من الأنشطة هي القطاع القائد بحيث يترتب على توسع وتقدم هذا القطاع القائد يخلق قوة جذب لبقية قطاعات الاقتصاد القومي، إن إستراتيجية النمو غير المتوازنة تكو ن مصحوبة بظاهرة اختلال التوازن.

إن نظرية النمو غير المتوازن ترى أن القيد على عملية النمو لا يتمثل في الأسواق، كما يراه نمط النمو المتوازن ولكن يتمثل في القدرة على اتخاذ قرارات التنمية.

وبصورة خاصة القدرة على اتخاذ قرارات الاستثمار، وحيث أن هذه القدرات نادرة فيجب خلق ذلك الإطار من الدوافع والظروف التي تؤدي إلى اتخاذ قرارات الاستثمار بفاعلية عالية هي ظروف اختلال التوازن المتمثل في الضغوط والاختناقات، اختلال التوازن يعطي قوة تصحيحية تقوم بتصحيح هذا الاختلال في التوازن[1].

[1] - نبيل بوفليح، **آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية**، مرجع سابق، ص 77-79.

الشكل رقم 03: النمو الاقتصادي عبر الزمن

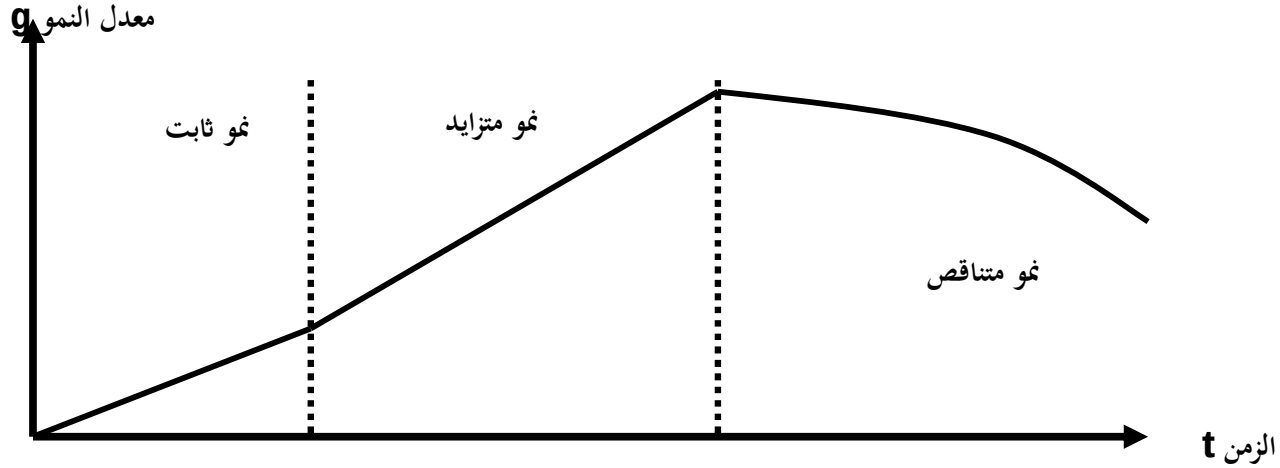

المصدر: وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة (1990-2010)، ص 09.

المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي

- النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عوائده، أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا، ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة.
- التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولا من النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما، تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فإن الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع باطراد[1].
- يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسرا وسهولة.
- النمو الاقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار.
- يلعب النمو الاقتصادي دو را ذا أهمية خاصة في الأمن الوطني.

[1] - بن رمضان نجيمة، بادة إيمان، **الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في النمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة الموارد البشرية، قسم العلومالتجار ية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص 52.

المبحث الثاني: عموميات حول النمو الاقتصادي

المطلب الأول: عوامل النمو الاقتصادي ومعاييره

1/- عوامل النمو الاقتصادي:

أ/- العمل:

يعبر عن القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمكن للإنسان استعمالها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، وهو من أهم العناصر التي تتحكم في زيادة الإنتاج، وهذا الأخير يؤدي زيادة معدلات نمو الناتج القومي، ويرتبط بحجم يد العاملة بعدد السكان النشيطين في البلد، وكذا ساعات العمل التي يبذلها كل عامل.

كما تمثل الزيادة في عدد السكان عامل رئيسي في ارتفاع حجم العمالة في دولة ما، ويعتبر التحسن في نوعية عنصر العمل من العناصر المهمة في زيادة الإنتاجية، ويتم تحسين عنصر العمل من العناصر المهمة في زيادة الإنتاجية، ويتم تحسين عنصر العمل عن طريق التدريب أثناء العمل والتعليم[1].

كما يجب التركيز في هذا تحال على أن نوعية العمل ترتبط ايجابيا ببعض الأمور الهامة، ومنها التحسينات في صحة السكان وطول أعمارهم، وهذه الأمور بطبيعة الحال، مرغوبة كأهداف في حد ذاتها، ولكن لها نتائج تنعكس على مستوى الإنتاج والإنتاجية[2].

وتبرز أهمية العمل في عملية الإنتاج من خلال الإنتاجية الحدية لعنصر العمل والني تعبر عن حجم الناتج الإضافي نتيجة زيادة عنصر العمل بوحدة واحدة.

---

[1]- محمد موساوي، **الاستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1970-2011)**، الرسالة دكتوراه الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014-2015، ص 86.

[2]- مقداد يسرى، مرجع سابق، ص ص 85-86.

الشكل رقم 04: العلاقة بين السكان والدخل

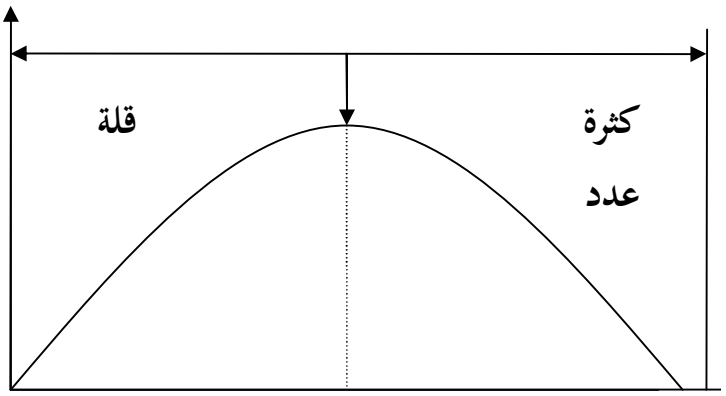

المصدر: **عزوز على**، الضغط الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(1994– 2004)، **مذكرة ماجستير، جامعة الشلف 2006– 2007، ص58.**

يوضح الشكل أن هناك علاقة طردية بين معدل نمو السكان ومعدل النمو الاقتصادي إلى حد معين وهو نقطة الذروة في الشكل 04 التي تمثل الحجم الأمثل للسكان الذي يوافق معدل النمو الأمثل التي يشهدها اقتصاد ما من خلال نقص نصيب الفرد من الدخل الوطني وهذا ما يفسر في الواقع الاقتصادي في السياسات السكانية التي تنتهجها[1].

ب/- رأس المال:

هو عبارة عن السلع والخدمات التي توجد في لحظة معينة في اقتصاد ما، كما يمثل رأس المال مجمع الاستثمارات والتجهيزات والبنى التحتية التي يمتلكها الاقتصاد (طرقات والسكك الحديدية والاتصالات والكهرباء) في لحظة زمنية معينة، ويتم تمويل رأس المال من خلال الادخار الذي يوجه للاستثمار إذ أن زيادة الادخار تؤدي إلى زيادة الاستثمار ومن المستحيل بقاء الأموال المدخرة عقيمة دون استخدامها لأغرض الاستثمار الذي ينتج عنه زيادة الناتج والدخل، وهذا ما يؤدي إلى

[1] - محمد موساوي، **الاستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1970-2011)**، مرجع سابق، ص86.

الزيادة وتكوين في رأس مال في الاقتصاد، وهناك مجال آخر لتكوين رأس المال وهو عن طريق الاقتراض سواء كان داخلي أو الخارجي.

- **رأس المال المادي:** وهو عبارة عن الأشياء المادية التي يرتكز عليها الاقتصاد، مثل المصانع الجديدة، والآلات والمعدات..... الخ.
- **رأس مال:** يمثل في اليد العاملة، والتعليم العام والخاص والتدريب في أماكن العمل، وكذالك الاستثمار في الصحة.

وبالرغم من أن رأس المال عنصر هاما العملية الإنتاجية إلا أنه يتعرض إلى الامتلاك مع مرور الزمن، وهذا ما أدى بالمؤسسات أو المنظمات إلى إيجاد طريقة من أجل الحفاظ عليه وهي وجود مستوى معين من الاستثمار يغطي قيمة الامتلاك ويزيد عنه، كما أن زيادة حجم العمالة يتطلب أيضا الرفع من مستوى الاستثمار قصد الحفاظ على مستوى نصيب الفرد من رأس المال.

- **رأس المال الإنتاجي:** وهو عبارة عن الآلات والمعدات التي تستخدم في العملية الإنتاجية وتساهم بصورة مباشرة في الإنتاج.
- **رأس المال الاجتماعي:** هي عبارة عن البنية الأساسية في المجتمع من طرق وشبكات المياه ووسائل المواصلات وتساهم بطريقة غير مباشرة في العملية الإنتاجية[1].
- **التطور التكنولوجي:** تتمثل في التقنيات الحديثة والمتطورة التي تستعمل في الإنتاج، والتي تحذف إلى إنتاج كمية أكبر من المنتج بنفس الكمية من المدخلات، أو إنتاج نفس الكمية من المنتج بكميات أقل من المدخلات أي أن التقدم التقني يعمل على زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج بالاستغلال بالاستغلال الأمثل لكل عنصر من عناصر الإنتاج، حتى إذا بقية عناصر الإنتاج على حالها وحدوث وحدوث تقدم تقني فإن ذالك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وبتالي سيحقق النمو الاقتصادي ويتولد التطور والتقدم في التكنولوجيا من خلال الاختراعات الجديدة فالنقطة الهامة في التطور

[1] - محمد موساوي، **الاستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1970-2011)**، مرجع سابق، ص ص 86-87.

التكنولوجي تتمثل في انه يعمل على استنزاف الطاقة الكامنة في كمية مدخلات من الموارد المستخدمة من اجل الزيادة الكبيرة في الناتج القومي.

العنصر الأول: تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني ويقاس متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني عن طريق (الدخل الوطني، عدد السكان)، ويتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أن يكون معدل الزيادة في الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادات في عدد السكان.

$$\text{متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني} = \frac{\text{الدخل الوطني}}{\text{عدد السكان}} = \frac{\text{الناتج الوطني الإجمالي}}{\text{عدد السكان}}$$

فإذا كانت النسبة تساوي 1 فهذا يعني أنه على الرغم من زيادة الدخل الوطني إلا أن نصيب الفرد منه يضل ثابت بسبب زيادة عدد السكان بنفس النسبة[1].

وإذا كانت النسبة أقل من 1 فهذا يعني أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني ينخفض رغم زيادة الدخل الوطني وذلك لأن معدل النمو في عدد السكان يزيد عن معدل النمو في الدخل الوطني.

$$\frac{\text{معدل الزيادة في الدخل الوطني}}{\text{معدل الزيادة في عدد السكان}} < 1$$

العنصر الثاني: تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أي تحقيق زيادة حقيقية في مقدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات المختلفة.

$$\text{الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الدخل النقدي (الإسمي)}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

لذلك فإن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يتطلب أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار

[1]- مُحَمَّد عبد العزيز عجيمية وآخرون، مرجع سابق، ص 101.

"التضخم" ويعني ذلك أن حدوث الزيادة زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني يتطلب أن يكون، فإذا كانت هذه النسبة 1 فهذا يعني أن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي "قدرته على الشراء" تظل ثابتة على الرغم من زيادة دخله النقدي بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة.

$$\frac{\text{معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني}}{\text{معدل الزيادة في المتوسط العام للأسعار}} < 1$$

وإذا كانت هذه النسبة 1 فهذا يعني أن القوة الشرائية لمتوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني انخفضت على الرغم من زيادته بسبب ارتفاع المستوى العام بنسبة أكبر [1].

العنصر الثالث: تحقيق زيادة مستمرة و مستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي والزيادة المستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تتطلب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي، أي أنها لا تحدث بسبب ظروف طارئة قد تكون بسبب حصول الدولة على إعانة من الخارج لفترة معينة أو بسبب ارتفاع مفاجئ في أسعار السلع التي تقوم بتصديرها الخارج بسبب ظروف طارئة لا تلبث أن تزول، كما حدث في حالة ارتفاع أسعار النفط عام 1973، حيث أدت إلى زيادة كبيرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيق في الدول المصدرة للنفط لم تلبث أن اختفى مع انخفاض أسعار النفط مرة أخرى في الثمانينات فهذا النمو يعتبر نمو عابر لا يلبث أن يزول.

ومن ناحية أخرى فهذه الزيادة لا بد وأن تكون مستقرة بمعنى أن لا تتعرض للتقلب الشديد في معدلها من فترة زمنية لأخرى.

ونهاية هذا التحليل يتعين الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو

[1]- محمد عبد العزيز عجيمية وآخرون ، مرجع سابق، ص ص 102-103.

بنوعية السلع والخدمات التي يحصل عليها، فالزيادة في متوسط الدخل لا تعني أن كل فرد من أفراد المجتمع قد زاد دخله من الناحية المطلقة أو من الناحية النسبية.

ج/- الأرض والموارد الطبيعية:

إن عامل الأرض من حيث المساحة والنوعية وما تخزنه من موارد باطنية له دور كبير في عملية النمو والتطور الاقتصادي ويعتبر هذين العاملين من أقدم التفسيرات المقدمة لإظهار أسباب الاختلافات فيما بين الطاقة الإنتاجية في مختلف المجتمعات ومن ثم مستويات المعيشة[1].

د/- التجارة الدولية:

من أهم ميزة تضيفها التجارة الدولية لدولة ما مع العالم الخارجي هي أن قيام هذه التجارة يسمح لها بالتخلص من محدودية مواردها الخاصة الطبيعية والبشرية و تركيز جهدها الإنمائي في المجالات التي تكون لها فيها ميزة حقيقية إذ لو لم تكن ثمة تجارة دولية فإن الدول النامية تضطر إلى المضي في عملية النمو على كل الجبهات في آن واحد.

ب/- العوامل غير الاقتصادية:

العوامل غير الاقتصادية أيضا تلعب دوراً هاما في عملية النمو الاقتصادي، هذه العوامل تتمثل بالتالي:

❖ **العوامل السياسية:** الاستقرار السياسي والإدارة القوية والفعالة هي ضرورية ومفيدة للنمو الاقتصادي، ذلك لأن الاستقرار السياسي والإدارة القوية في دول مثل أمريكا وبريطانيا وألمانيا وفرنسا واليابان هو الذي جعل هذه الدول تصل أعلى مستويات النمو الاقتصادي، بينما في معظم الدول الفقيرة نجد عدم الاستقرار السياسي وضعف الإدارة اثّر بشكل كبير على برامجها الاقتصادية، يقول ليوس "لم تحقق أي دولة تقدما دون وجود محفزات ايجابية من حكومة ذكية".

[1]- مُحَمَّد عبد العزيز عجيمية وآخرون ، مرجع سابق، ص ص 102-103.

❖ **العوامل الاجتماعية والسايكولوجية:** وتضم المواقف الاجتماعية والقيم والمؤسسات الاجتماعية التي تتغير مع التوسع في التعليم وتحول الثقافة من مجتمع إلى أخر، الثورة الصناعية في بريطانيا وأوربا في القرن الثامن عشر تأثرت بشكل كبير بروح المغامرة والتوسع في التعليم الذي قاد قاد إلى اكتشافات واختراعات جديدة ومن ثم إلى بروز مغامرين جدد. كذلك بالنسبة للقيم الاجتماعية، نظام العائلة المشتركة جرى استبداله بنظام العائلة المنفردة الذي قاد إلى نمو سريع، المجتمعات الأقل تطورا تخضع لعادات تقليدية وإيديولوجيات قديمة لا يمكنها المساهمة في إحداث أو تسريع النمو[1].

لذا لابد من تعديل أو تغيير هذه العوامل السايكولوجية لتسريع النمو، غير أن هذه المهمة ليست بسيطة لأن أي تغيير سريع قد يخلق حالة من الاستياء والمقاومة بما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، فقط التغيير الاجتماعي الاختياري هو الذي يقود إلى النمو، وطبقا لتقرير الأمم المتحدة عن الدول النامية، انه يستحيل الإسراع بالنمو في هذه الدول دون تسويات مؤذية، وهي لهذا تنصح بأن عمليات تغيير تطورية وليست ثورية في العوامل الثقافية والاجتماعية.

➢ **التعليم:** وهو بلا شك المحرك الأساسي لعجلة النمو.

➢ **التمدين:** في الاقتصاديات الزراعية الفقيرة يجب للتغيير الهيكلي أن يبدأ في تغيير حجم السكان في القطاعات الريفية البعيدة عن المدن.

❖ **العوامل الدينية:** وتلعب دوراً في عملية النمو الاقتصادي، فمثلا الديانة الهندية تدعو للإيمان بالقدر وتمنع الناس من العمل الشاق. الناس يتم تلقينهم كي يبقوا مقتنعين بنصيبهم كارهين ركوب المخاطرة أو المبادرة.

[1] - حاتم حميد محسن، **الاقتصاد في المبادئ، دراسة تحليلية في الاقتصاد الجزئي والكلي**، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق 2008، ص 55.

2/- معايير النمو الاقتصادي:

لعل ما يعنينا في هذا المبحث الوسيلة التي عن طريقها نتعرف على ما يحققه المجتمع من تقدم أو نمو أو تنمية أي ما هي الوسائل التي يمكن عن طريقها قياس درجة التقدم في دولة ما؟

وتوجد ثلاث معاير لقياس التنمية أو النمو والتي سنتطرق إليها في هذه المطالب.

أ/- معيار الدخل:

تعتبر معايير الدخل التي سوف نذكرها أن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي وينقسم إلى قسمين:

- **الدخل القومي الكلي:** يقترح ميد Meade قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب وذلك لأن زيادة الدخل أو نقصه قد لا يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية[1].

فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عندما يزداد عدد السكان بمعدل أكبر ونقص الدخل القومي لا يعني تخلفا اقتصاديا، وعندما ينخفض عدد السكان كذلك يتعذر الإفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة.

- **الدخل القومي الكلي المتوقع:** يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس على أساس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما تتوفر لها الإمكانيات المختلفة للإفادة من ثروتها الكامنة إضافتا إلى ما بلغته من تقدم تقني في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل.

[1] - د/مُحَمَّد عبد العزيز عجيمية، د/إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية**، مرجع سابق، ص 88.

ب/- معايير متوسط الدخل:

يعتبر نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم.

إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، وقضية أخرى هي هل نقسم إجمالي الدخل القومي على جميع السكان أو نقسمه على السكان العاملين دون غيرهم.

فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك وحساب الدخل لقوة العمل مقيد من نواحي الإنتاج ويقاس النمو الاقتصادي مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة الآتية[1]:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية - الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100$$

- **معادلة سنجر للنمو الاقتصادي:**

عبر سنجر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاث عوامل:

- الادخار الصافي.
- إنتاجية رأس المال.
- معدل نمو السكان.

وتتخذ هذه الدالة الشكل التالي : $D = SP - R$

[1]- د/محمد عبد العزيز عجيمية، د/إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية**، مرجع سابق، ص 91 - 98.

D: وهي معدل النمو السنوي لدخل الفرد.

S: هي معدل الادخار الصافي.

P: هي إنتاجية رأس المال.

R : هي معدل نمو السكان السنوي .

معدل النمو السنوي لدخل الفرد = (معدل الادخار الصافي X إنتاجية الاستثمار الجديدة)- معدل نمو السكان.

ج/- المعايير الاجتماعية:

يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعبر بها من تغيرات، فهناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية والجوانب التعليمية والثقافية[1].

د/- معيار الصحة:

من بين المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي:

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان، عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان فارتفاع الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وسوء التغذية وكل هذا من علامات التخلف.
- متوسط عمر الفرد فكلما زاد دل على درجة التقدم الاقتصادي، وكلما انخفض دل على درجة التخلف الاقتصادي.
- وكذلك توجد مؤشرات أخرى نذكر من بينها عدد الأفراد لكل طبيب وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات.

هـ/- معيار التعليم:

من بين المعايير المستخدمة:

[1]- د.مُحَمَّد عبد العزيز عجيمية، د.إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 93.

- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من الأفراد.
- نسبة المسجلين في مرحلة التعليم الأساسي وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.
- نسبة الإنفاق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي، وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

و/- معيار التغذية:

إن العديد من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها مما يعرضها إلى نقص أو سوء التغذية والتي يترتب عليها ضعف قدرتها الإنتاجية ومن ثم انخفاض مستويات الدخول الدخول فيها[1].

ز/- معيار نوعية الحياة المادية:

هو معيار مركب أي يعتمد على أكثر من جانب من جوانب الحياة ويتكون من:

- توقع الحياة عند الميلاد.
- مؤشر صحي للكبار.
- معدل الوفيات بين الأطفال.
- مؤشر صحي للصغار.
- المعرفة بالقراءة والكتابة.
- مؤشر تعليمي للكبار.

[1]- د.مُحَمَّد عبد العزيز عجيمية، د.إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 97.

ك/- دليل التنمية البشرية (معيار التقدم البشري):

ويعتبر هذا المعيار محاولة الربط بين مفردات معيار نوعية الحياة المادية والناتج القومي المعدل بالقوة الشرائية و يركز هذا المعيار على ثلاث متغيرات:

- توقع الحياة عند الميلاد.

معيار التحصيل العلمي ويتكون من جزئيين:

- معرفة القراءة والكتابة متوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية.
- متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقوة الشرائية.

ل/- المعايير الهيكلية:

اتجهت الدول النامية إلى إحداث تغيرات هيكلية في بيئاتها الاقتصادية عن طريق الاتجاه نحو التصنيع وذلك لتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه إضافة إلى تحقيق زيادة في الدخل ورفع مستويات المعيشة[1].

يترتب على هذا الاتجاه تغيرات واضحة في الأهمية بالنسبة لقطاعات الاقتصاد المختلفة كما أثر ذلك على هيكل الصادرات والواردات وعلى فرص العمل المختلفة وعلى توزيع السكان بين الريف والحضر.

كل هذه المتغيرات يمكن اتخاذها كمؤشرات للدلالة على درجة النمو والتقدم الاقتصادي، ولعل أهم تلك المؤشرات:

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.
- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

[1]- د/محمد عبد العزيز عجيمية، د إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 108 .

ولا شك أن الاتجاه إلى التصنيع لا بد أن يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي نتيجة لإسهام الصناعات الجديدة. كما يؤدي إلى زيادة الصادرات وزيادة فرص العمل.

المطلب الثاني: صعوبات ومعوقات النمو الاقتصادي

1/- صعوبات قياس النمو الاقتصادي:

تعتبر معايير الدخل أكثر المعايير استخداما لقياس مستوى النمو الاقتصادي لاقتصاد دولة ما، إلا أن الملفت للانتباه هو أن اتخاذ معيار الدخل كمؤثر لقياس مستوى التطور، تعترضه جملة من المشاكل تتعلق أساسا بحساب الناتج المحلي الخام.[1]

أ/- إشكالية دمج السلع غير المسوقة:

وتتعلق أساسا بمشكلة الاستهلاك الذاتي والإنتاج الذي لا يمر بالسوق حيث يتم قياس الناتج الكلي وفقا للصفقات التي عقدت ذاتيا خاصة في قطاع الزراعة حيث يستهلك المزارعون جزء كبير من المحاصيل التي ينتجونها ولا يمكن تقديم تقدير دقيق لهذا الجزء من الاستهلاك الذاتي، مما يوحي أن الناتج الإجمالي يصبح مقدرا بأقل من قيمته الحقيقية بالإضافة إلى ذلك الانتشار الرهيب لظاهرة الأسواق الموازية التي تحتوي على العديد من المنتجات غير المدرجة عند حساب القيم المضافة، بالإضافة إلى الخدمات المقدمة من قبل ربات البيوت في منازلهم فرغم أن هذه الخدمات تعتبر إنتاجا حقيقيا إلا أنه ليس لها قيمة نقدية.

ب/- إشكالية تقييم الترفيه:

إن تقدير حجم الناتج الوطني تعترضه مشكلة أخرى تتمثل أساسا في كون أن الأفراد لا ينتفعون من السلع والخدمات فقط وإنما أيضا من أوقات الراحة والفراغ، فلا تشمل حسابات الدخل الوطني مقابلا لأوقات الفراغ حيث أثبتت الدراسات الحديثة أنه عندما يتمتع العمال

[1]- عزوز علي، **الضغط الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994 -2004**، مرجع سابق، ص97.98.

والموظفون بفترات راحة أطول فإن حجم الإنتاج سيزيد، ومن هنا ندرك أن تقييمنا للناتج بالطريقة بالطريقة التقليدية يهمل جانبا معتبرا وهو الترفيه وبذلك يعكس قيمة ناقصة عن قيمته الحقيقية.

ج/- إشكالية الانتقال من الناتج الاسمي إلى الناتج الحقيقي:

يتم تقديم الناتج المحلي الإجمالي عادة إما بالأسعار الجارية وهذا ما يعكس القيمة الاسمية أو بالأسعار الحقيقية وهذا ما يعكس القيمة الحقيقية.

ففي دراسة النمو الاقتصادي يهمنا فقط السعر في الكميات، ولا يهمنا التغير في الأسعار، وعند الانتقال من القيم الاسمية إلى القيم الحقيقية تستخدم عادة الأرقام القياسية وأحسن مقياس لذلك هو مكمل الناتج المحلي الخام وفق العلاقة الرياضية التالي[1]ة:

$$PIB\ r = \frac{PIB^n}{Deflateur\ du\ PIB}$$

حيث أن:

PIB r : يمثل الناتج المحلي الحقيقي.

PIB n :يمثل الناتج المحلي الاسمي.

Deflateur du pib: يمثل مكمش الناتج المحلي الخام.

لكن المشكلة الأساسية هي عدم توفر البيانات الإحصائية في الدول النامية والمتخلفة التي تعتمد فقط على الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك.

[1]- عزوز علي، **الضغط الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994 -2004**، مرجع سابق، ص 99.

2/- معوقات النمو الاقتصادي

أ /- النمو الديمغرافي:

يمثل العامل الديمغرافي أحد العوائق الأساسية التي تقف في طريق النمو الاقتصادي للدول المتخلفة إذ أن نمو السكان بمعدلات سريعة ومتزايدة في معظم هذه الدول يلغى أثر الزيادة في الإنتاج والدخل فلا يجني هؤلاء السكان ثمار الجهود المبذولة في مجال النمو الاقتصادي.

ب/- مشكلة تكوين رأس المال:

يعتبر تكوين رأس المال العامل الرئيسي المحدد للنمو الاقتصادي، حيث يلاحظ أن كل من عنصري تكوين رأس المال وهما الادخار من جانب عرض رأس المال والاستثمار من جانب الطلب على رأس المال يشوبه الضعف والقصور في دول العالم الثالث، حيث أن جانب العرض ضعيف بسبب ضعف الدخل القومي، وبالتالي ضعف القدرة الادخارية، أما جانب الطلب على رأس المال، المال، فإن الاستثمارات قاصرة على تحقيق النمو بالمعدلات السريعة، نظرا لصغر حجم السوق[1].

ج/- التخلف التكنولوجي:

كل الدلائل تشير إلى هبوط مستوى التكنولوجيا في الدول المتخلفة وأن الهوة قد اتسعت بين هذه الدول والدول الصناعية المتقدمة، وذلك لأن الخبرة الفنية لم تمس إلا قطاعات قليلة ومعينة، بالإضافة إلى أن استيعاب الأساليب الفنية الجديدة عملية شاقة ومكلفة وتعترضها صعوبات عديدة.

د/- ضعف المستوى التعليمي:

مما لا شك فيه أن مستوى التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه، ولهذا ينصح للدول النامية بالاستثمار في التعليم لما له من تأثير مباشر وكبير في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، ذلك لأن النقص في التعليم بأنواعه المختلفة يشكل عائق خطير للنمو الاقتصادي.

[1] - د.حسين عمر، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جامعة الملك عبد العزيز، ديوان المطبوعات الجامعية، بيروت، 2005، ص45.

هـ/- ضعف الخدمات الصحية وانتشار الأمراض:

لقد تبين أنه كلما تحسنت الأحوال الصحية للعمال كلما انخفض هدر الوقت من جهة وزاد الجهد المبذول من جانب الأفراد العاملين من جهة أخرى.

وعليه فإن انتشار الآفات والأمراض الفتاكة بكثرة في مجتمع من شأنه أن يعرقل حركة التطور الاقتصادي من خلال التأثير على معدلات النمو الاقتصادي.

و/- الفساد الإداري والمالي:

تشير الكثير من الدراسات إلى أنه للفساد الإداري والمالي أثار سلبية على النمو الاقتصادي، وذلك عبر قنوات متعددة أولى هذه القنوات هي خفض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي، ومن خلاله ينخفض معدل النمو الاقتصادي.أما القناة الثانية متعلقة بالتشوهات التي يحدثها الفساد الإداري في وجه النفقات الحكومية[1].

خلاصة:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى عرض النمو الاقتصادي ونظرا لتشابه المفاهيم بين مصطلحي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية حاولنا في المبحث الأول أن نفرق بين المفهومين حيث قدمنا تعريفا هاما للنمو مفاده أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، أما التنمية فيقصد بها أسلوب التوصل للنمو الاقتصادي ولا يؤدي بالضرورة للنمو.

[1] - د.حسين عمر، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 46.

الفصل الرابع

دراسة قياسية حول تأثير الفقر والهجرة على النمو الاقتصادي

تمهيد:

هذا الفصل هو بمثابة تكملة للجانب النظري إلا أننا سنتناول فيه دراسة قياسية لظاهرة الهجرة والفقر والنمو الاقتصادية في فترة زمنية حددت من 2000 إلى 2020، وذلك من حيث التعريف بالمتغيرات الدر اسية والتي اعتمدنا فيها في القياس والتحليل واستنتاج.

المبحث الأول: التعريف بالمتغيرات ووصفها

المطلب الأول: التعريف بالمتغيرات

1/- مؤشر النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ويرمز له ب YP1:

هو مؤشر اقتصادي يقيس درجة النمو الاقتصادي في بلد ما ويتم ذلك من خلال قسمة قيمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان ويستعمل كذلك لقياس مستوى الرفاه الاجتماعي لمواطني الدولة

2/- مؤشر جيني و يرمز له ب X1:

يقيس الدرجة النسبية لعدم المساواة في توزيع الدخل، ولا يخرج هذا المعامل عن كونه نظرة من زاوية أخرى لمنحنى لورانز فالفكرة ببساطة تعتمد على قياس نسبة المساحة الواقعة بين منحنى لورانز وخط المساواة إلى المساحة الكلية لنصف المربع السفلي وقيم المعامل تتراوح بين قيمة عظمى هي الواحد الصحيح والتي تعبر عن عدم المساواة الكاملة، والصفر وهي نقطة المساواة الكاملة .

3/- مؤشر إجمالي تكوين رأس المال ويرمز له بـ K1:

يعد إجمالي تكوين رأس المال مفهوما في الاقتصاد الكلي يستخدم في الحسابات القومية الرسمية وحسابات الدخل القومي والناتج، والنظام الأوروبي للحسابات... يشمل (صافي الاستثمار الثابت) إهلاك الأصول الموجودة من أرقام الاستثمار الثابت الجديد، ويسمى صافي تكوين رأس المال الثابت، بيانات البنك الدولي (مؤشرات التنمية العالمية).

4/- مؤشر تعداد السكاني الإجمالي ويرمز له بـ P:

عدد السكان المقيمين إقامة معتادة من التعداد بغض النظر عن فئة الجنسية أو الوضع القانوني، بيانات البنك الدولي (مؤشرات التنمية العالمية) .

5/- مؤشر نسبة التشغيل إلى عدد السكان ذكور فوق 15 عاما ويرمز له بـ E:

عدد المشتغلين إلى السكان الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر، بيانات البنك الدولي (مؤشرات التنمية العالمية).

و/- عدد المهاجرين الدوليين ويرمز له بـ X4:

هو الشخص الذي يغير دولة الإقامة المعتادة بغض النظر عن سبب الهجرة أو وضعه القانوني.

ي/- مؤشر إجمالي الفقر الوطني ويرمز له بـ G2:

هو الحد الفاصل بين دخل أو استهلاك الفقراء عن غير الفقراء ويعتبر الفرد فقيرا إذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد، ويعرف الحد الأدنى لحاجات الفرد الأساسية على أنه خط الفقر.

المطلب الثاني: وصف متغيرات الدراسة

1/- النمو في نصيب الفرد:

الشكل رقم 05: يوضح النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي

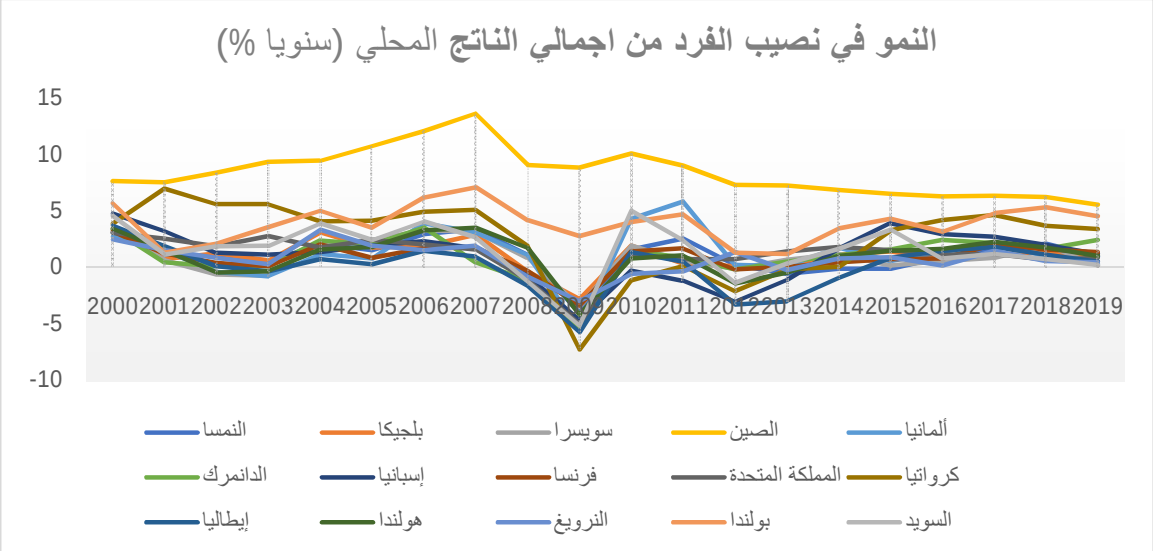

من خلال الشكل أعلاه والذي يوضح النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (سنويا%) بالنسبة لعينة من الدول الأجنبية تتمثل في 15 دولة خلال فترة زمنية تمتد من (2000 إلى 2019).

نلاحظ من خلال الشكل أن هاته الدول لها قيم ونسب متفاوتة في النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (سنويا%) حيث قدرت أعلى نسبة في النمو بـ 14% عند سنة 2007 وتأخذها دولة الصين أما أدنى قيمة قدرت بـ (-7%) عند سنة 2010، وتأخذها فرنسا، بينما تأخذ بقية الدول قيم ضئيلة مقارنة بالصين.

وفي الأخير نستنتج أن دولة الصين لها أعلى مستوى في النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي سنويا % وهذا ما يدل على أن الاقتصاد الصيني متطور.

2/- عدد المهاجرين الدوليين:

الشكل رقم 06: يوضح النمو عدد المهاجرين الدوليين

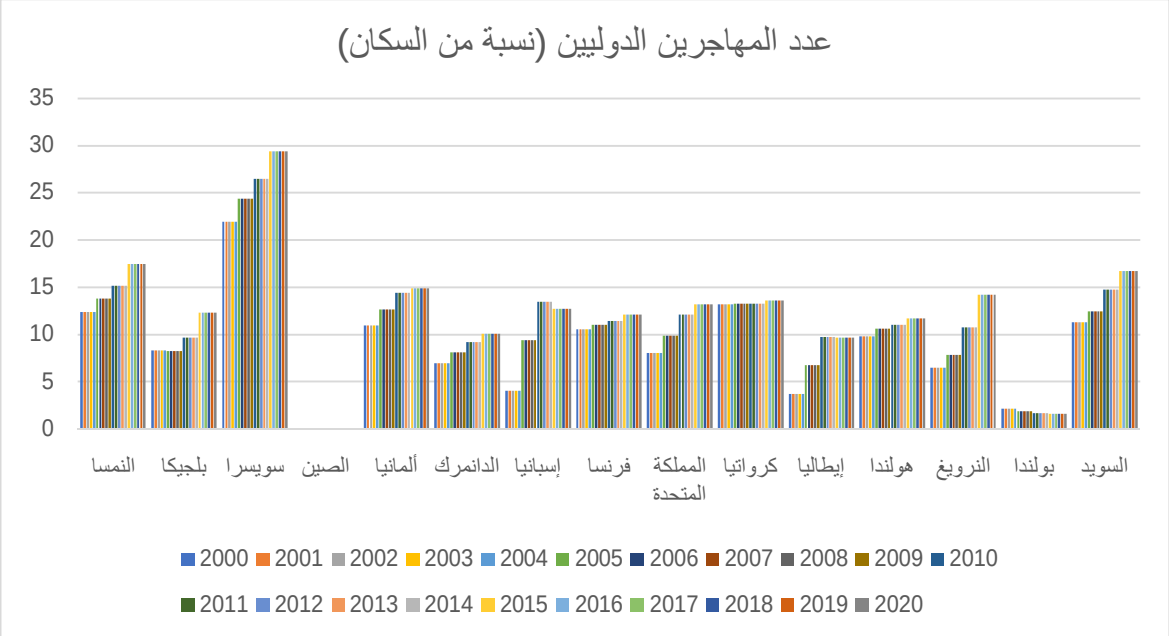

من خلال الشكل أعلاه يوضح عدد المهاجرين الدوليين (نسبة من السكان) لعينة من الدول الأجنبية تتمثل في 15 دولة خلال فترة زمنية تمتد من سنة (2000 إلى سنة 2020).

نلاحظ من خلال الشكل أن أعلى نسبة لعدد المهاجرين الدوليين قدرت بنسبة 30% عند سنة 2009 وتأخذها سويسرا، و أدنى قيمة قدرت بنسبة 3% عند سنة 2007، وتأخذها دولة بولندا بينما تبقى الدول الأخرى قيمتها متفاوتة ومنحصرة بين نسبتي 5-15%.

ومنه نستنتج أن سويسرا تحتوي على أعلى نسبة من المهاجرين الدوليين وهذا يدل على أنها ذات نمو اقتصادي قوي، وهذا ما يجعلها تحتوي على أعلى نسبة من المهاجرين.

3/- المؤشر العددي للفقر عند خذ الفقر الوطني:

الشكل رقم 07: المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني

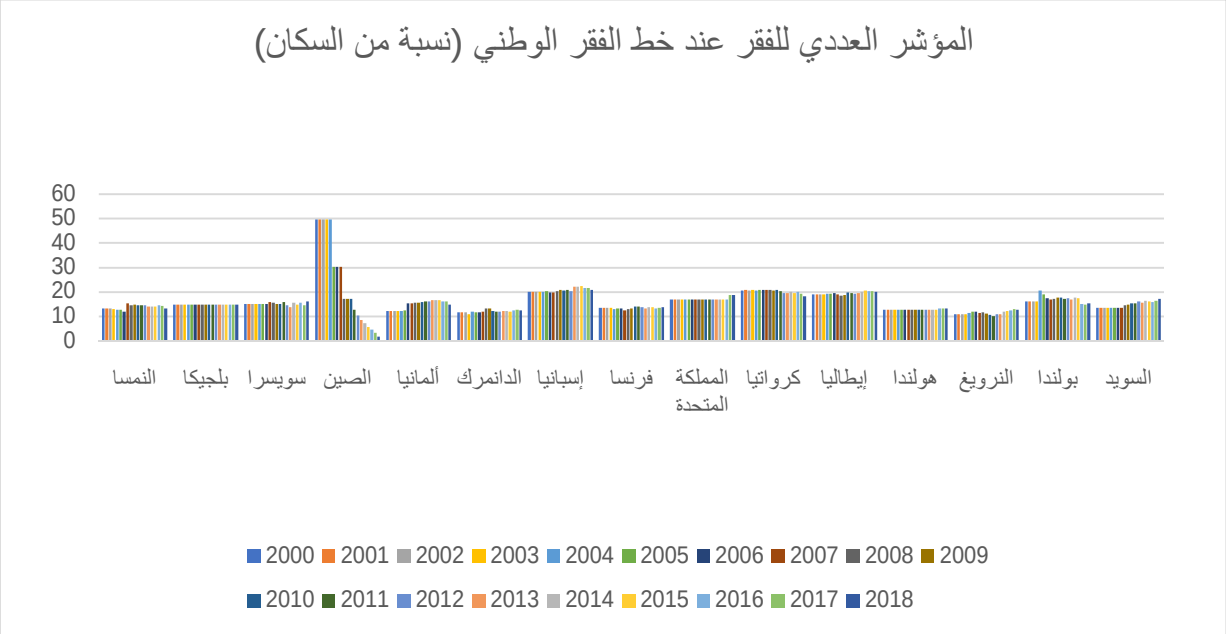

الشكل يوضح المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني (نسبة من السكان%) لعينة من الدول الأجنبية تتمثل في 15 دولة خلال فترة زمنية تمتد من سنة 2000 إلى سنة 2018.

نلاحظ من خلال الشكل أن أعلى قيمة لمؤشر الفقر قدرت بنسبة 50% عند سنة 2006-2007-2009، وتأخذها الصين، أما أدنى قيمة قدرت بنسبة 4% عند سنة 2005، وتأخذها ألمانيا، أما باقي الدو ل تبقى قيمتها منحصرة بين 10-20%.

وفي الأخير نستنتج أن ارتفاع مؤشر الفقر خلال هذه الفترة راجع إلى تدهور النمو الاقتصادي أما ألمانيا، كان انخفاض نسبة الفقر خلال هذه الفترة راجع إلى تسارع نموها في الاقتصادي.

4/- مؤشر جيني

الشكل رقم 08: يوضح المؤشر الجيني

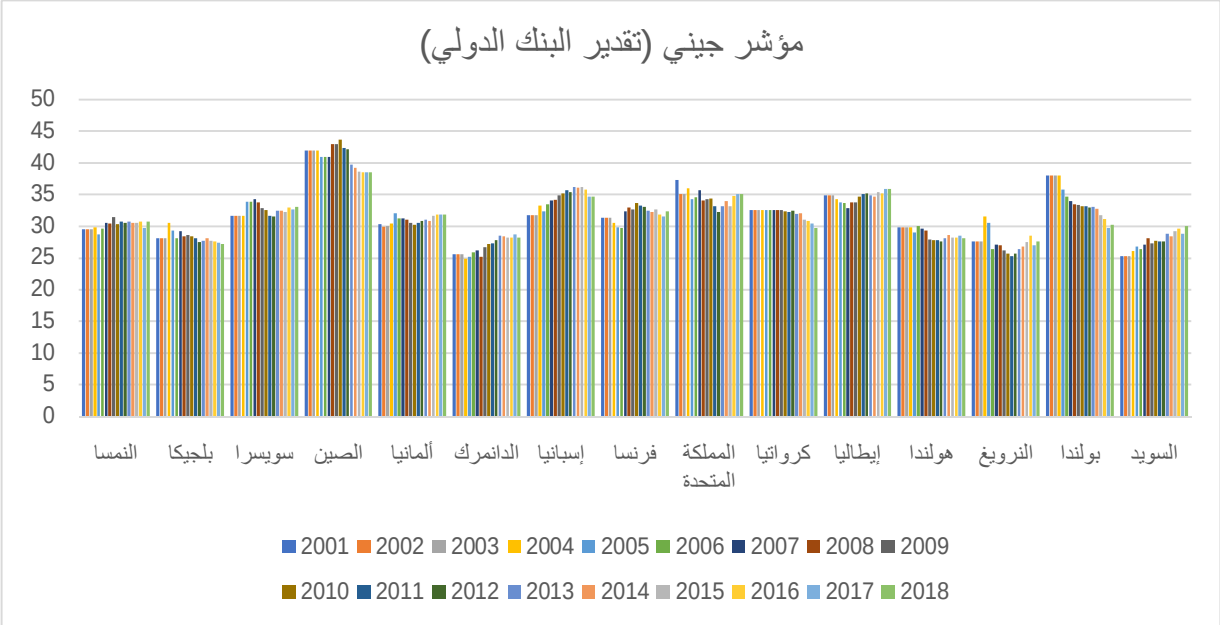

من خلال الشكل أعلاه يوضح مؤشر جيني حسب تقديرات البنك الدولي لعينة من الدول الأجنبية تتمثل في 15 دولة خلال فترة زمنية تمتد من 2001 إلى2018 والذي سجل أعلى قيمة نسبة 40% عند سنة، أما أدنى قيمة قدرت بنسبة 25% عند سنة 2008 وتأخذها السويد، أما باقي الدول تبقى قيمتها متماثلة عند نسبة تتراوح من 20 إلى 30%.

ومنه نستنتج أن سبب ارتفاع مؤشر جيني في الصين خلال هذه الفترة راجع إلى التفاوت وعدم المساواة في توزيع الدخل.

المبحث الثاني: المنهجية المستعلمة

المطلب الأول: مفهوم بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)

هي عبارة عن بيانات مستمرة لعدة مشاهدات وعدة ظواهر أو متغيرات عبر عدة فترات زمنية، البيانات المقطعية لها بعدين:

- **بعد مقطعي أو مكاني:** يمكن ان تكون بلدان، ولايات، قطاعات، مؤسسات....الخ.
- **بعد زماني:** عبارة عن سلسلة زمنية (سنوية، فصلية، شهرية، يومية).

ومما يميز السلاسل الزمنية المقطعية:

التحكم في التباين الفردي الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية والذي يفضي إلى نتائج متحيزة.

توفر نماذج البانل إمكانية أفضل لدراسة دينامكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات القطعية كما أنها أيضا تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة الفقر، النمو وغيرها ومن جهة أخرى يمكن من خلال بيانات البانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية أخرى.

تبرز أهمية استخدام بيانات البانل في أنها تأخذ في عين اعتبار ما يوصف بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية[1].

اختبار Haussman 1978

يقوم مبدأ هذا الاختبار على الاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وفق فرضية العدم (H_0) حيث أن هذه الفرضية تقول أن مقدرة التأثيرات العشوائية

[1] - عياد هشام، **أثر معدل النمو الاقتصادي على معدل الفقر في الوطن العربي: دراسة قياسية باستعمال نماذج البانل: 1970-2017**، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 04، العدد 02، أكتوبر 2018، ص 12

هي الأكثر كفاءة، بينما الفرضية البديلة (H_1) تقول بأن مقدرة التأثيرات الثابتة هي الأكثر اتساقا وكفاءة وفق وذلك حسب ما يلي:

H_0: نموذج التأثيرات العشوائية أفضل نموذج.

H_1: نموذج التأثيرات الثابتة أفضل.

المطلب الثاني: الطريقة والأدوات

في هذه الدراسة قمنا باستخدام بيانات مقطعية زمنية تتمثل في متغير النمو في نصيب الفرد (yp1) ويمثل المتغير التابع و سبعة متغيرات مستقلة تتمثل في مؤشر جيني (X1)، المهاجرين الدوليين (X4)، مؤشر الفقر(X5)، إجمالي الفقر الوطني (g2)، إجمالي تكوين رأس المال (K1)، تعداد السكاني (P).نسبة التشغيل (e)، وذلك في مدة زمنية تمتد من 2000 إلى 2019 أي 20 سنة هذه البيانات تمثل 15 دولة أوروبية (النمسا، بلجيكا سويسرا، ألمانيا، الدنيمارك، اسبانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، كرواتيا، إيطاليا، هولندا، النرويج، هولندا، السويد) ودولة أسياوية (الصين)، وقد تم الحصول على هذه البيانات من خلال قاعدة البيانات البنك الدولي وتم استخدام نماذج البانل بطريقة الثلاثة نموذج الانحدار التجميعي، نموذج الانحدار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية واختيار أيها الأفضل في تقدير النموذج العام للدراسة، إضافة إلى التحليل الوصفي للعينة من خلال المتوسطات والانحدارات والقيم الصغرى والكبرى، واستخدمنا 300 مشاهدة لكل متغير (15 x20).

من خلال المتغيرات المستخدمة في الدراسة يمكن كتابة النموذج العام للدراسة كما يلي:

$$Yit = a+B1Xit+\ldots\ldots\ldots\ldots+Uit$$

$$i=1.2\ldots\ldots N \quad t=1.2\ldots\ldots T$$

$$YP1it=a + B1X1it + B2X4it + B3X5it + B4g2it + B5K1it + B6Pit + B7eit + Uit$$

إن النموذج السابق يتمثل في المعادلة ذات المعالم التالية:

YP1: المتغير التابع.

X1.X4.X5.g4.K1.P.e: والتي تمثل المتغيرات المستقلة.

I: يمثل الدول من 1 إلى 15.

T: تمثل الزمن من 2000 إلى 2019.

B: يمثل معاملات المتغيرات المستقلة.

U: يمثل البواقي.

1/- تحليل النتائج الإحصاء الوصفي

الجدول رقم 01: يمثل نتائج الإحصاء الوصفي

المتغيرات	المشاهدات	الانحراف المعياري	المتوسط	القيمة الصغرى	القيمة الكبرى
النمو في نصيب الفرد	300	2.768506	1.802208	-7.22615	13.63582
مؤشر جيني	300	3.876135	31.67481	24.9	43.7
المهاجرين الدوليين	300	5.926361	10.71988	.04000350	29.38669
مؤشر الفقر	300	5.850594	15.98885	.6	49.8
إجمالي الإنفاق الوطني	300	1.72e+12	1.44e+12	4.60e+10	1.12e+13
اجمالي تكوين راس المال	300	7.414355	2.740817	-22.3021	29.14027
تعداد السكاني	300	3.27e+08	1.17e+08	4065253	1.40e+09
نسبة التشغيل	300	6.84089	62.26167	47.46	80.34

المرجع: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA MP 15

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المشاهدات لكل متغيرات الدراسة بلغت (300) مشاهدة، في حين أن المتوسط الحسابي لعدد المهاجرين الدوليين بلغ (10.71988) عند انحراف معياري مقدر بـ (5.926361)، وهو مقدار تشتت المشاهدات على المتوسط الحسابي (10.71988).

أما فيما يخص مؤشر الفقر فقد بلغ المتوسط الحسابي (15.98885) وانحراف معياري مقدر بـ 5.850894، وهو مقدار تشتت المشاهدات على المتوسط الحسابي (15.98885).

في حين بلغت أصغر قيمة (22.3021-) وأكبر قيمة (4065253).

2/- تحليل الارتباطات

الجدول رقم 02: الارتباطات

|	yp1	x1	x4	x5	g2	k1	P	E
yp1	1.0000							
x1	0.4704	1.0000						
x4	-0.3934	-0.3199	1.0000					
x5	0.3005	0.5179	-0.1660	1.0000				
g2	0.3417	0.5983	-0.3543	-0.0692	1.0000			
k1	0.7591	0.2151	-0.1912	0.2347	0.1190	1.0000		
P	0.6466	0.6733	-0.4982	0.2773	0.7377	0.3325	1.0000	
E	0.2928	0.0871	0.0396	-0.0566	0.2462	0.1730	0.4780	1.0000

المرجع: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA MP 15

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأنه يوجد ارتباط عكسي بين عدد المهاجرين الدوليين والنمو في نصيب الفرد والذي قدر بـ (0.3934 –).

أما فيما يخص الارتباطات التالية (مؤشر الفقر، إجمالي الفقر الوطني)، وقد كان الارتباط طردي ضعيف والمقدر بـ (0.3005،0.3417) أما مؤشر جيني فهو ارتباط طردي متوسط (0.4704) وفيما يخص المتغيرات التالية (إجمالي تكوين رأس المال وتعداد السكان) فقد كان الارتباط بينها وبين النمو في نصيب الفرد ارتباطا طرديا قوي بنسبة (0.7591 و0.6466).

3/- تحليل النتائج نموذج الانحدار التجميعي PRM

الجدول رقم 03: يوضح نموذج الانحدار التجميعي PRM

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع النمو في نصيب الفرد		
	معاملات المتغيرات المستقلة	معنوية المعاملات	
		قيمة t	قيمة المعنوية	القيمة
مؤشر جيني	0.1243601	3.19	0.002	معنوي
المهاجرين الدوليين	-0.0361101	-2.02	0.045	معنوي
مؤشر الفقر	-0.0467985	-2.08	0.039	معنوي
إجمالي الفقر الوطني	$-3.78^{e}-13$	-3.92	0.000	معنوي
إجمالي تكوين رأس المال	0.2179092	18.54	0.000	معنوي
تعداد السكاني	4.25e-09	6.89	0.000	معنوي
نسبة التشغيل	-0.002666	-0.16	0.873	غير معنوي
معامل التحديد	0.772			نموذج معنوي
معامل التحديد المعدل	0.766			
قيمة فيشر	126.72			
القيمة المعنوية	0.000			

المرجع: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA MP 15

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النموذج معنوي، وبالتالي مقبول إحصائيا، حيث وجدنا قيمة فيشر تساوي (126.72) وذات دلالة معنوية (0.000)، ومعامل التحديد بلغ (0.766)، أما بالنسبة لمعلمات النموذج فوجدنا ستة متغيرات تفسيرية معنوية تمثلت في مؤشر جيني معامله يساوي يساوي (0.1243601) بمعنوية (0.002)، مما يدل على وجود اثر ايجابي لمؤشر جيني على النمو في نصيب الفرد المهاجرين الدوليين حيث معاملها يساوي (0.361101 –) بمعنوية (0.045)، مما يدل على وجود اثر سلبي للمهاجرين الدوليين على النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مؤشر الفقر معامله (0.0467985-) بمعنوية (0.039) مما يدل على وجود

اثر سلبي لمؤشر الفقر على النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إجمالي الفقر الوطني بمعامل (-3.78 ^{e}-13) بمعنوية (0.000)، مما يدل على وجود اثر سلبي لإجمالي الفقر الوطني على النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إجمالي تكوين رأس المال بمعامل (0.2179092) بمعنوية (0.000) مما يدل على وجود أثر إيجابي لإجمالي تكوين رأس المال على النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وتعداد السكاني بمعامل (4.25^{e}-09) بمعنوية (0.000) مما يدل على وجود أثر إيجابي للتعداد السكاني على النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، أما مؤشر نسبة التشغيل غير معنوي.

4/- تحليل النتائج التأثيرات الثابتة FEM

الجدول رقم 04: يوضح نموذج التأثيرات الثابتة FEM

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع النمو في نصيب الفرد			
	معاملات المتغيرات المستقلة	معنوية المعاملات		
		قيمة t	قيمة المعنوية	القيمة
الثابت	-18.57415	-1.97	0.050	غير معنوية
مؤشر جيني	0.0364553	0.53	0.599	غير معنوي
المهاجرين الدوليين	0.0209148	0.40	0.687	غير معنوي
مؤشر الفقر	-0.0404295	-0.73	0.465	غير معنوي
إجمالي الفقر الوطني	-2.07^{e}-12	-2.89	0.004	معنوي
إجمالي تكوين رأس المال	0.2123018	19.25	0.000	معنوي
تعداد السكاني	1.37^{e}-07	1.99	0.084	غير معنوي
نسبة التشغيل	0.095023	2.12	0.035	معنوي
معامل التحديد	0.6177			نموذج معنوي
قيمة فيشر	54.24			
القيمة المعنوية	0.000			

المرجع: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA MP 15

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النموذج معنوي، وبالتالي مقبول إحصائيا، حيث وجدنا أن قيمة فيشر (54.24) وذات دلالة معنوية (0.000) ومعامل التحديد بلغ (0.6177)، أما بالنسبة لمعلمات النموذج فوجدنا ثلاثة متغيرات تفسيرية معنوية تمثلت في: إجمالي الفقر الوطني معامله (-2.07e-12) بمعنوية (0.004) مما يدل على وجود أثر سلبي لإجمالي الفقر الوطني على النمو في نصيب الفرد من أجمالي الناتج المحلي، إجمالي تكوين رأس المال معامله (0.2123018) بمعنوية (0.000)، مما يدل على وجود أثر إيجابي لإجمالي تكوين رأس المال على النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، نسبة التشغيل معامله (0.095023) بمعنوية (0.035)، مما يدل على وجود اثر ايجابي لنسبة التشغيل على النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، أما مؤشر جيني والمهاجرين الدوليين ومؤشر الفقر وتعداد السكاني فهي غير معنوية.

5/- اختبار التجميعية (poolability test) بين PRM و FEM:

في هذا الاختبار نقوم بالمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة لتحديد أي أي النموذجيين أفضل من خلال اختبار (Breusch and Pagan)، أما بالنسبة لفرضيات النموذج فهي كالتالي:

H_0: أفضل PRM

H_1: أفضل FEM

6/- تحليل النتائج اختبار فيشر F

الجدول رقم 05: اختبار فيشر F

قيمة فيشر	معنوية الاختبار
7.248	**0.000**

المرجع: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA MP 15

بما أن الاختبار المعنوي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة التي مفادها أن نموذج الآثار الثابتة أفضل من نموذج الانحدار التجميعي.

7/- تحليل النتائج التأثيرات العشوائية REM

الجدول رقم 06: يوضح نموذج التأثيرات العشوائية REM

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع النمو في نصيب الفرد			
		معنوية المعاملات		
	معاملات المتغيرات المستقلة	قيمة Z	قيمة المعنوية	القيمة
الثابت	-1.383371	-0.62	0.533	غير معنوية
مؤشر جيني	0.1030738	2.08	0.037	معنوي
المهاجرين الدوليين	-0.03990240	-1.62	0.104	غير معنوي
مؤشر الفقر	-.0480637	-1.90	0.058	غير معنوي
إجمالي الفقر الوطني	-3.85e-13	-2.87	0.004	معنوي
إجمالي تكوين رأس المال	0.2133302	19.11	0.000	معنوي
تعداد السكاني	4.36e-09	4.90	0.000	معنوي
نسبة التشغيل	0.0074848	0.34	0.736	غير معنوي
معامل التحديد	0.6036			نموذج معنوي
قيمة WALD	0.000			
القيمة المعنوية	0.000			

المرجع: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA MP 15

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النموذج معنوي، وبالتالي مقبول إحصائيا حيث وجدنا أن قيمة (WALD) تساوي (0.000) وذات دلالة معنوية (0.000) ومعامل التحديد بلغ (0.6036)، أما بالنسبة لمعلمات النموذج فوجدنا أربعة متغيرات تفسيرية معنوية تمثلت في: مؤشر مؤشر جيني معامله يساوي (0.10307338) بمعنوية (0.037)، مما يدل على وجود اثر ايجابي لمؤشر جيني على النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، إجمالي الفقر الوطني معامله (-3.85e-13) بمعنوية (0.004)، مما يدل على وجود اثر سلبي لإجمالي الفقر الوطني على النمو

في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، إجمالي تكوين رأس المال معامله (0.2133302) بمعنوية (0.000)، مما يدل على وجود اثر ايجابي لإجمالي تكوين رأس المال على النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، تعداد السكاني معامله (4.36 e-09) بمعنوية (0.000)، مما يدل على وجود اثر ايجابي لتعداد السكان على النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، أما المهاجرين الدوليين ومؤشر الفقر ونسبة التشغيل غير معنوية.

8/- اختبار التجميعية (Poolability Test) بين PRM و REM:

في هذا الاختبار نقوم بالمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار العشوائية لتحديد لتحديد أي النموذجيين أفضل من خلال اختبار (Breusch and Pagan)، أما بالنسبة لفرضيات النموذج فهي كالتالي:

H_0 : أفضل **PRM**

H_1: أفضل **REM**

9/- تحليل النتائج اختبار CHibar 2

الجدول رقم 07: اختبار CHibar 2

قيمة CHibar 2	معنوية الاختبار
27.30	0.000

المرجع: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA MP 15

بما أن الاختبار معنوي فنرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي مفادها أن نموذج الآثار العشوائية أفضل من نموذج الانحدار التجميعي.

10/- اختبار التجميعية (poolability test) بين FEM و REM:

في هذا الاختبار نقوم بالمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية لتحديد أي النموذجيين أفضل من خلال اختبار Hausman، أما بالنسبة لفرضيات النموذج فهي كالتالي:

H_0: أفضل **FEM**

H_1: أفضل **REM**

11/- تحليل النتائج اختبار HOUSSMAN

الجدول رقم 08: اختبار HOUSSMAN

قيمةCHi2	معنوية الاختبار
9.84	0.05

المرجع: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA MP 15

بما أن الاختبار غير معنوي فنقبل الفرضية الصفرية و نرفض الفرضية البديلة والتي مفادها أن نموذج الآثار العشوائية أفضل من نموذج الآثار الثابتة

12/- تقدير نموذج الدراسة:

من خلال الاختبارات السابقة والنتائج المتحصل عليها وجدنا بان أفضل نموذج لتقدير نموذج الدراسة هو نموذج التأثيرات العشوائية والذي جاءت صيغته كالتالي:

Yp2 =-1,383371 + 0,1030738 x 1-3,85 e-13 g2 + 0.2133302 k1 + 4,36 e -P + e

خلاصة:

من خلال هذا الجانب والذي كان عبارة عن جانب تطبيقي حول أثر الفقر والهجرة على النمو الاقتصادي وما توصنا إليه من نتائج حسب النماذج الإحصائية المستعملة يمكننا القول أن:

يوجد أثر سلبي لإجمالي الفقر الوطني

1. يوجد أثر سلبي لإجمالي الفقر الوطني على النمو الاقتصادي.
2. يو جد أثر إيجابي للمؤشر الجيني على النمو الاقتصادي
3. يو جد اثر ايجابي لتعداد السكان الإجمالي على النمو الاقتصادي.
4. عدم وجود أثر معنوي للمتغيرات التالية (عدد المهاجرين الدوليين، مؤشر الفقر، نسبة التشغيل) على النمو الاقتصادي.

ملاحظة:

- مؤشر إجمالي الفقر الوطني له أثر سلبي على النمو الاقتصادي، وهذا راجع إلى أن الفقر ليس له نجاعة اقتصادية.
- ومؤشر التعداد السكاني له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي وذلك راجع لكون أن التعداد السكاني يساهم في النمو الاقتصادي.

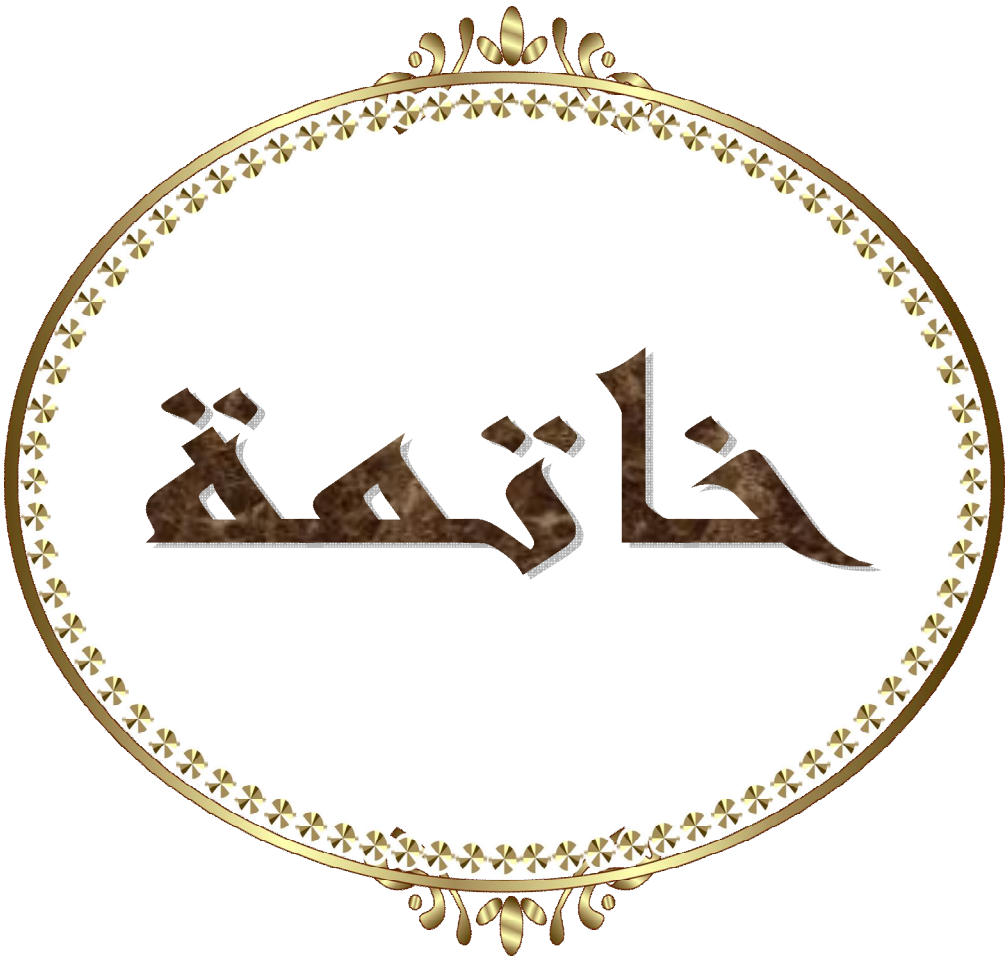
خاتمة

لقد عالج بحثنا هذا إشكالية تحديد المتغيرات والمحددات المفسرة والمؤثرة لظاهرتي الفقر والهجرة، وما لهم من تأثير على النمو الاقتصادي في أي دولة كانت، كما أن هاتين الظاهرتين (الفقر والهجرة) جعلتا لنفسهما مكانا في كل دول العالم وفرضت نفسيهما وبشكل كبير فيه، خاصة بعد حقبة الثمانينات، ما جعل من الأفراد الفقراء يتوجهون للبحث عن حلول للخروج من أزمتهم ومحنتهم التي جعلت الكثير من الأفراد المجتمع يتوجهون للعمل في الاقتصاد غير الرسمي لغرض الحصول على دخل يلبي حاجياتهم وحاجيات عائلتهم أو محاولة الهجرة إلى دول أخرى بحثا عن العمل في ظل الأزمة التي يعاني منها العالم بأسره (أزمة كورونا)، والتي أدت إلى تدهور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية كالتضخم والبطالة والنمو الاقتصادي.

وقد بدأت الهجرة والفقر في توسع متزايد، وأمام هاتين الظاهرتين سارعت كل دول العالم إلى محاولة إيجاد الحلول خاصة للحد منهما، وذلك عن طريق محاولة تحسن الأوضاع المالية والاقتصادية بسبب ارتفاع أسعار البترول وتندني المستوى المعيشي، وقد تمثلت هذه الحلول في إنشاء برامج الإصلاحية الاقتصادي لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في الدول الدول النامية التي ينتشر فيها الفقر والذي ينجم عنه بالدرجة الأولى محاولة الأفراد الهجرة من أجل تحقيق أهدافهم.

فانخفض الفقر خاصة بعد تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي والمساعدات الدولية كصندوق النقد الدولي قد يساعد الدول المتضررة والتي تعاني من هذه المشكلة في إعادة إحياء وإنعاش اقتصادها، ومحاولة التخفيف من الفقر.

وهنا تتضح أهمية قياس الفقر والهجرة، وما لهما من دور كبير وتأثير إما بالإيجاب أو بالسلب بالسلب على النمو الاقتصادي للدول ومن أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

1. أن أولى الإستنتاجات في ما يتعلق بموضوع الهجرة والذي يعكس، عدم اهتمام رسمي بفئة الشباب ذوي الخبرات المهنية أو حاملي الشهادات لما لهم من أسباب متعددة، ومغادرتهم وطنهم

تفقد بلدهم رأسمال بشري لا يعوض، كما تحرمه من غنى ثقافي وإبداعي وديموقراطي قل نظيره في العالم.

2. يطرح هجرة الكفاءات، إشكالية كبيرة أمام عملية التنمية، ومستقبل الدولة ودورها الإقليمي والحضاري.

3. معظم أسباب الهجرة ودوافعها باتت معروفة وواضحة، فتحسين مستوى المعيشة والدخل طموح كل فرد في أي مجتمع كان، و الرغبة في الإنجاز والتميز هاجس إنساني ينمو مع اتساع الأفق والمخزون العلمي، ويتطلب تحقيق ذلك شروط خاصة تتعلق بالبنية التحتية العلمية، وأجواء البحث وحرية الرأي والتعبير وحفظ الحقوق، والتقدير الاجتماعي المناسب.

4. التمويل سواء العام أو الخاص، شروط أولية أساسية للسير في الطريق الصحيح، إصلاح التعليم وإرساء أسس ديموقراطية التعليم خطوة أولى، وحق من حقوق الإنسان يقع على الدولة توفيره لمواطنيها من إتاحة الفرص المتكافئة للجميع في الحصول على مناصب عمل مناسبة لغل باب الهجرة، الهجرة، والحد من الفقر.

5. إن القضاء على الفقر واستعادة دو ر المؤسسات بشتى أنواعها والقانون شرط لشعور الفرد بالطمأنينة على حياته ومستقبله ومستقبل أبنائه.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

1. ابن منظور، **لسان العرب**، دار صادر، ط3، بيروت، 1949.

2. الفيروز أبادي مجد الدينمُحَمَّد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، بيروت دار الفكر، ج2، دون سنة سنة الطبع.

3. **معجم الكافي**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط3، بيروت، 1994.

ثانيا: المراجع

1/- الكتب

أ/- الكتب العربية:

4. عبد الرزاق الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

5. أحمد حويتي وآخرون، **علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مر كز الدراسات والبحوث 1998.

6. أحمد علي أسماعيل، **أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط8، القاهرة، 1998.

7. اسماعيل سراج الدين، محسن يوسف، **الفقر والأزمة الاقتصادية**، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار الأمين للنشر والتوزيع، الإسكندرية 1989.

8. اندرو ويبستر، **مدخل لسوسيولوجية التنمية**، تر: حمدي حميد يوسف، سلسلة المائة كتاب، بغداد، 1986.

9. حاتم حميد محسن، **الاقتصاد في المبادئ، دراسة تحليلية في الاقتصاد الجزئي والكلي** دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق 2008.

10. د.حسين عمر، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جامعة الملك عبد العزيز، ديوان المطبوعات الجامعية، بيروت، 2005.

11. سالم توفيق النجفي، **المتضمنات الاقتصادية للأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي: إشكالية الوضع الراهن، ومأزق المستقبل**، بيت الحكمة، بغداد، 1999.

12. سميث.ن.لين، **أسياسات علم السكان:** تر:مُحَّد السيد غلاب وآخرون ، دار الفكر الغربي، القاهرة، 1971.

13. الشيخ الحسين العلوي، **الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا، معاناة إنسانية برسم التسعير**، مركز الجزيرة للدراسات، أيار، قطر، 2015.

14. عبد الرحمن بنمُحَّد بن خلدون، **المقدمة**، الجزء الأول، الفصل الثالث والعشرون، دار الجيل، الجيل، بيروت.

15. د.عبد الرحمن يسرى أحمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، سنة 2001.

16. عبد الرزاق الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .

17. عبد القادرمُحَّد، عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة للتنمية**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003.

18. على عبد القادر علي، **برنامج التكيف الهيكلي والفقر في السودان**، مركز البحوث العربية، القاهرة، 1994.

19. علىمُحَّد جعفر، **الأحداث المنحرفون، عوامل الانحراف، المسؤولية الجزائية، التدابير**، المؤسسة المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1984.

20. عمر شبرا، **الإسلام والتحدي الاقتصادي**، ترجمة: مُحَّد زهير السنهوري، المعهد العالمي للفكر للفكر الإسلامي، و.م.أ، 1996.

21. كاظم نجيب، **الهجرة المغاربية وواقع العنصرية والعداء للأجانب في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي**، الكتاب الثاني، دون بلد نشر، 2000.

22. كريمة كريم، **دراسات في الفقر والعولمة**، مصر والدول العربية، المجلس الأعلى للثقافة، 2005.

23. مُحَمَّد الغروي، **الفقراء في ظل الرأسمالية والماركسية والإسلام**، دار التعارف للمطبوعات، ط2، ط2، بيروت، 1981.

24. مُحَمَّد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، **مختار الصحاح**، دار الكتاب العربي، 1981.

25. مُحَمَّد حسين باقر، **الفقر في التطبيق**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الأسكوا، الأمم الأمم المتحدة، نيونيورك، 2007.

26. مُحَمَّد عبد العزيز عجيمية- وآخرون، **التنمية الاقتصادية – دراسة نظرية وتطبيقية-**، الناشر قسم قسم الاقتصاد، الإسكندرية 2003.

27. مُحَمَّد محمود الإمام، **السياسة الاقتصادية وآثارها التوزيعية ومكافحة الفقر**، سلسلة أوراق بحثية، بحثية، معهد التخطيط القومي، مصر، 1996.

28. مُحَمَّد مدحت مصطفى وآخرون، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ص40.

29. مُحَمَّد مرضى الحسيني الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، دار الأبحاث، ط1، الجزائر، الجزائر، 2011.

30. محمود حسن، **الأسرة ومشكلاتها**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر (د.ب)، 1981.

31. معن خليل عمر، **علم المشكلات الاجتماعية**، دار النشرق الأدنى، الأردن، 1998.

32. ميتشل ب.تودار، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006.

33. ميشيل مان واخرون، **موسوعة العلوم الاجتماعية**، ترجمة: عادل مختار الهواري وآخرون، دار المعرفة الجامعية، القاهرة مصر، (د.ط)، 1999.

34. نبيل مرزوق، **هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية الاقتصادية**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دط، سوريا، 2010.

35. يوسف القرضاوي، **مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام**، مؤسسة الرسالة، ط 10، بيروت، 1994.

2/- الكتب الأجنبية:

36. Abdel Fattah Mourad, Dictionnaire moured des termes juridique, économique et commerciaux, 2eme partie, lieu et année de publication non spécifies.

37. Bureauteanational du travail, une approche equitable pour les traveilleures migrants dans une économie mondialisé, conférence intemationale du 2eme session, rapport m6 genére, 2004.

38. Charles Jones, Introduction to economic growth, library of Congress, 1998.

39. Douglass Massey, Social structure, house should strategy and cumulative causation, Population index 56 (1),1990.

40. Fouzi Mourji, Bernard Decaluwé & Patrick Plane, Le développement face à la pauvreté, édition économica , paris, 2006.

41. George pierre tapines: Mondialisation ,intégration régionale et migration internationales, revue internationale des sciences socials,n 165 septembre ,2000.

42. In Gaiys fields (2001), Povrety, Concepts and Dimensions Presentation Methodologique, Mescico , march .

43. Jean Michel Morin, Précis de sociologie, édition Nathan, Paris, 1996, p94.

44. Matthieu Clément, Dynamiques et persistance de la pauvreté en Russie, Centre d'Economie du Développement – Université Montesquieu-Bordeaux IV, France, 2006.

45. Peggy levitt, transnational migration (taking stake and futur direction), Global networks, 2001.

46. PNUD, Rapport mondial sur le développement humain 1997, Ed. economica, paris, 1997.

47. Profil de la pauvreté en Abiti Temiscoingue, Décembre 2004.

48. Rapport sur le développement dans le monde 2000, combattre la pauvreté ; Abrégé, Banque Mondiale 2000.

49. Rufus B. Akindola, "Towards a Definition of Poverty: Poor People's Perspectives and Implications for Poverty Reduction," Journal of Developing Societies, v. 25, n. 2 .2009

50. Slimane Medhar : L'implication de jeunes algériens dans l'immigration clandestine, revue-pensee et societes, taksidj com, etude-edition - distribution , N:°01 janvier, 2008 .

51. The world Bank, Attacking poverty, world development Report Washington, December 2000-2001

2/- الأطروحات والمذكرات

52. بشير فاطمة، بغدالي، سهام بلاحاجي حياة، **أثر برامج التنمية الاقتصادية على التشغيل – دراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2004/2001)**، مذكرة ليسانس علوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2007.

53. بن رمضان نجيمة، بادة إيمان، **الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في النمو الاقتصادي،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة الموارد البشرية، قسم العلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.

54. بوشامة مصطفى، محفوظ مراد، **ظاهرة الفقر في العالم العربي والإسلامي، أسبابها، آثارها، ندوة دولية حول: تجارب مكافحة الفقر في العلمين العربي والإسلامي**، جامعة سعد دحلب، البليدة، 1-3جويلية 2007.

55. حاجي فاطيمة، **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعةمُحَمَّد خضير، بسكرة، 2013-2014.

56. رابح طيبي الطاهر، **الهجرة غير الشرعية (الحرقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة "دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي"**،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008-2009.

57. عزوز علي، **الضغط الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي** – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1994-2004)"، مذكرة ماجستير –جامعة الشلف- دفعة 2007.

58. قدة حمزة، **معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة الغير شرعية في الجزائر، تحليل محتوى لعينة من الصحف،** مذكرة تخرج لنسل شهادة الماجستير، في الاتصال والتنمية المستدامة

للمؤسسات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010-2011.

59. قزومُحَمَّد أكلي، **الوضع القانوني للمهاجرين الجزائريين بفرنسا**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، الحقوق، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 1986.

60. مُحَمَّد موساوي، **الاستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1970-2011)**، الرسالة دكتوراه الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014-2015..

61. مقداد يسرى، **دور الإنفاق العام على قطاع التعليم في تعزيز النمو الاقتصادي، دراسة قياسية ومقاربتيه الحالة الجزائر خلال فترة (1970/2011)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تحليل الاقتصاد جامعة أبوا بكر بلقايد تلمسان 2014-2015.

62. منال سعد صالح، **دراسة بعض العوامل المؤثرة على هجرة شباب الخريجين إلى المجتمعات الصحراوية الجديدة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، 2006.

63. نبيل بوفليح، **أثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية" دراسة حالة برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004**، المطبق في الجزائر، مذكرة ماجستير- جامعة شلف 2004-2005.

64. واحدة حمة، ويس نصرالله، **الهجرة الخارجية وأثرها في بناء الأسرة ووظائفها (دراسة ميدانية في في مدينة السليمانية)**، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، غير منشورة، كلية الآداب جامعة بغداد، 2005.

65. وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها: حالة الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013-2014.

3/- المجلات والندوات والمنشورات

66. الأمين الكلاعي، **الهجرة بين ضفتي المتوسط وإشكالية الحوار**، مجلة دراسات دولية، تونس، العدد 101، 2006.

67. بيير ستروبل، **من الفقر إلى الحرمان: مجتمع الأجراء أم مجتمع حقوق الإنسان**، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 148، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، يونيو 1996.

68. جوليو بوليتيفينيك، **الفقر في أمريكا اللاتينية: تحليل نقدي لثلاث دراسات**، المجلة الدولية للعلوم السياسية، العدد 148، مجلة ربع سنوية تصدر عن اليونيسكو، مركز مطبوعات اليونيسكو، القاهرة، يونيو 1996.

69. جون فريدمان، **إعادة التفكير في الفقر: تخويل السلطة وحقوق المواطنين**، المجلة الدولية للعلوم السياسية، العدد 148، مجلة ربع سنوية تصدر عن اليونيسكو، مركز مطبوعات اليونيسكو، القاهرة، يونيو 1996.

70. حفيظة قباطي، **المهاجر الجزائري من فاعل اقتصادي الى مهاجر غير شرعي، مسارات حراقة الغزوات أنموذجا**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، عدد 16، 2012.

71. سليم دحه، **الهجرة الدولية: المفهوم ومنظورات التفسير**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 6، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، يناير 2013، الجزائر.

72. عبد الرازق ضيفي، **الهجرة غير الشرعية حرب في حوض المتوسط وقودها الشباب**، مجلة العلم والإيمان، مؤسسة العالي للنشر والإعلام، العدد19، سطيف، 2008.

73. عبد المجيد بوزيدي، **تقييم البطالة**، الشروق اليومي 20 مارس2008 ، العدد 2254، ليوم 20 مارس2008.

74. عبيرات مقدم، العايب عبد الرحمن، **القياس الكمي لمؤشرات الفقر في إطار مسبباته واستراتيجيات مكافحته: إشارة إلى تجربة ماليزيا**، ندوة دولية حول: تجارب مكافحة الفقر العالمي العربي والإسلامي، جامعة سعد دحلب، البليدة، 1-3 جويلية 2007.

75. عزةمُحَمَّد حجازي، **أثر الركود الاقتصادي في الفقر: مع إشارة خاصة إلى مصر**، بحوث اقتصادية عربية، العدد 51، مصر، 2010.

76. على الحوات، **الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي**، منشورات الجامعة العربية، ط1، طرابلس، 2007.

77. علي عبد القادر علي، **الفقر: مؤشرات القياس والسياسات**، مجلة جسر التنمية، العدد الرابع، ديسمبر 2018.

78. عياد هشام، **أثر معدل النمو الاقتصادي على معدل الفقر في الوطن العربي: دراسة قياسية باستعمال نماذج البانل: 1970-2017**، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 04، العدد 02، أكتوبر 2018، ص 12

79. كنتوش عاشور، قورين حاج قويدر، **مؤشرات الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية والتقارير الرقمية، ندوة دولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي**، جامعة سعد دحلب، البليدة، 1-3 جويلية 2007.

80. مُحَّد عبد العزيز عجيمية، مُحَّد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها، سياساتها سياساتها**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2003.

81. مصطفى مجاهدي وحفيظة قباطي**سيرّ ذاتية وخطابات حول تجارب (الحرقة)**، مجلة إنسانيات، عدد مزدوج رقم 55-56، وهران، الجزائر، 2012.

82. مهدي بن شريف، **تفاقم ظاهرة الهجرة السرية في الجزائر**، مجلة الشرطة، العدد 88، سبتمبر 2008.

83. مولود قاسم، نايت بلقاسم، **مفهوم العدالة الاجتماعية**، مجلة الأصالة الشهرية، العدد 32، السنة الخامسة، أفريل 1976.

4/- المواقع الإلكترونية:

84. https://freeeconomicresearch.wordpress.com،

85. http://www.ebn-khaldoun.com/article_details.php?article=1828

الملاحق

مستخرجات برنامج STATA

```
sum yp1 x1 x4 x5 g2 k1 p e
corr yp1 x1 x4 x5 g2 k1 p e
reg yp1 x1 x4 x5 g2 k1 p e
xtset ind year, yearly
xtsum yp1 x1 x4 x5 g2 k1 p e
xtreg yp1 x1 x4 x5 g2 k1 p e, fe
xtreg yp1 x1 x4 x5 g2 k1 p e i.country, fe
predict IE, u
predict IP, u
xtreg yp1 x1 x4 x5 g2 k1 p e, re
xtreg yp1 x1x4 x5 g2 k1 p e, re theta
xttest0
xtreg yp1 x1 x4 x5 g2 k1 p e, fe
estimate store fe
xtreg yp1 x1 x4 x5 g2 k1 p e, re
estimate store re
hausman fe

. import excel "C:\Users\INTEL\Desktop\Nouveau dossier\talbi et nour final.xlsx",
sheet("Feuil1") firstrow clear

. sum yp1 x1 x4 x5 g2 k1 p e

    Variable |        Obs        Mean    Std. Dev.       Min        Max
-------------+---------------------------------------------------------
yp1 |         300    1.802208    2.768506   -7.22615   13.63582
x1 |         270    31.67481    3.876135       24.9       43.7
x4 |         300    10.71988    5.926361   .0400035   29.38669
x5 |         287    15.98885    5.850594         .6       49.8
g2 |         300    1.44e+12    1.72e+12   4.60e+10   1.12e+13
-------------+---------------------------------------------------------
k1 |         300    2.740817    7.414355   -22.3021   29.14027
p |         300    1.17e+08    3.27e+08    4065253   1.40e+09
e |         300    62.26167     6.84089      47.46      80.34

.
. corr yp1 x1 x4 x5 g2 k1 p e
(obs=270)

             |      yp1       x1       x4       x5       g2       k1        p        e
-------------+------------------------------------------------------------------------
yp1 |   1.0000
x1 |   0.4704   1.0000
x4 |  -0.3934  -0.3199   1.0000
x5 |   0.3005   0.5179  -0.1660   1.0000
g2 |   0.3417   0.5983  -0.3543  -0.0692   1.0000
k1 |   0.7591   0.2151  -0.1912   0.2347   0.1190   1.0000
p |   0.6466   0.6733  -0.4982   0.2773   0.7377   0.3325   1.0000
e |   0.2928   0.0871   0.0396  -0.0566   0.2462   0.1730   0.4780   1.0000


.
. reg yp1 x1 x4 x5 g2 k1 p e

      Source |       SS           df       MS      Number of obs   =       270
-------------+----------------------------------   F(7, 262)       =    126.72
       Model |  1666.71129         7  238.101613   Prob > F        =    0.0000
    Residual |  492.268813       262   1.8788886   R-squared       =    0.7720
-------------+----------------------------------   Adj R-squared   =    0.7659
       Total |  2158.98011       269  8.02594835   Root MSE        =    1.3707

------------------------------------------------------------------------------
yp1 |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
x1 |   .1243601   .0389465     3.19   0.002     .0476721    .2010481
x4 |  -.0361101   .0178981    -2.02   0.045    -.0713524   -.0008677
x5 |  -.0467985   .0225248    -2.08   0.039    -.0911512   -.0024457
g2 |  -3.78e-13   9.64e-14    -3.92   0.000    -5.68e-13   -1.89e-13
k1 |   .2179092   .0117554    18.54   0.000     .1947621    .2410563
p |   4.25e-09   6.17e-10     6.89   0.000     3.04e-09    5.47e-09
e |   -.002666   .0166866    -0.16   0.873    -.0355229     .030191
       _cons |  -1.497986   1.595053    -0.94   0.349     -4.63874    1.642768
```

```
------------------------------------------------------------------------------

.
. xtset ind year, yearly
panel variable:  ind (strongly balanced)
time variable:  year, 2000 to 2019
delta:  1 year

.
. xtsum yp1 x1 x4 x5 g2 k1 p e

Variable         |      Mean   Std. Dev.       Min        Max |    Observations
-----------------+--------------------------------------------+----------------
yp1      overall |  1.802208   2.768506   -7.22615   13.63582 |     N =     300
between |             2.029426   .1151164   8.418691 |     n =      15
within  |             1.951352   -7.99132   7.019338 |     T =      20
                 |                                          |
x1       overall |  31.67481   3.876135       24.9       43.7 |     N =     270
between |             3.777473   26.85556         41 |     n =      15
within  |             1.287204   27.39704   35.93037 |     T =      18
                 |                                          |
x4       overall |  10.71988   5.926361   .0400035   29.38669 |     N =     300
between |             5.791308   .0566148   25.54453 |     n =      15
within  |             1.927112   4.887149   15.12393 |     T =      20
                 |                                          |
x5       overall |  15.98885   5.850594         .6       49.8 |     N =     287
between |              3.35097   11.42632      22.27 |     n =      15
within  |             4.859284   -5.68115   43.51885 |     T = 19.1333
                 |                                          |
g2       overall |  1.44e+12   1.72e+12   4.60e+10   1.12e+13 |     N =     300
between |             1.59e+12   6.06e+10   5.80e+12 |     n =      15
within  |             7.84e+11  -2.57e+12   6.84e+12 |     T =      20
                 |                                          |
k1       overall |  2.740817   7.414355   -22.3021   29.14027 |     N =     300
between |             2.793534   -.003584   11.98315 |     n =      15
within  |             6.903964  -23.25724   30.12953 |     T =      20
                 |                                          |
p        overall |  1.17e+08   3.27e+08    4065253   1.40e+09 |     N =     300
between |             3.38e+08    4260889   1.33e+09 |     n =      15
within  |             1.05e+07   4.60e+07   1.81e+08 |     T =      20
                 |                                          |
e        overall |  62.26167    6.84089      47.46      80.34 |     N =     300
between |             6.610459    52.7855    75.0565 |     n =      15
within  |             2.424133   54.17017   69.37016 |     T =      20

.
. xtreg yp1 x1 x4 x5 g2 k1 p e, fe

Fixed-effects (within) regression               Number of obs     =        270
Group variable: ind                             Number of groups  =         15

R-sq:                                           Obs per group:
within  = 0.6177                                         min =         18
between = 0.8279                                         avg =       18.0
overall = 0.4563                                         max =         18

F(7,248)          =      57.24
corr(u_i, Xb)  = -0.9992                        Prob > F          =     0.0000

------------------------------------------------------------------------------
yp1 |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
x1 |   .0364553   .0691501     0.53   0.599     -.099741    .1726516
x4 |   .0209148    .051789     0.40   0.687    -.0810875    .1229172
x5 |  -.0404295   .0552816    -0.73   0.465    -.1493108    .0684519
g2 |  -2.07e-12   7.19e-13    -2.89   0.004    -3.49e-12   -6.58e-13
k1 |   .2123018   .0110314    19.25   0.000     .1905747    .2340289
p |   1.37e-07   6.89e-08     1.99   0.048     1.50e-09    2.73e-07
e |    .095023    .044889     2.12   0.035     .0066106    .1834353
       _cons |  -18.57415   9.440982    -1.97   0.050    -37.16887    .0205818
-------------+----------------------------------------------------------------
sigma_u |  42.695374
sigma_e |  1.2631593
rho |  .99912547   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0: F(14, 248) = 4.32                     Prob > F = 0.0000
```

```
.
. xtreg yp1 x1 x4 x5 g2 k1 p e i.country, fe
country:  string variables may not be used as factor variables
r(109);

.
. predict IE, u
(30 missing values generated)

.
. predict IP, u
(30 missing values generated)

.
. xtreg yp1 x1 x4 x5 g2 k1 p e, re

Random-effects GLS regression                   Number of obs     =        270
Group variable: ind                             Number of groups  =         15

R-sq:                                           Obs per group:
within  = 0.6036                                         min =         18
between = 0.9246                                         avg =       18.0
overall = 0.7706                                         max =         18

                                                Wald chi2(6)      =          .
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2       =          .

------------------------------------------------------------------------------
         yp1 |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
          x1 |   .1030738   .0494758     2.08   0.037      .006103    .2000447
          x4 |  -.0399024   .0245725    -1.62   0.104    -.0880636    .0082588
          x5 |  -.0480637   .0253076    -1.90   0.058    -.0976658    .0015384
          g2 |  -3.85e-13   1.34e-13    -2.87   0.004    -6.49e-13   -1.22e-13
          k1 |   .2133302    .011164    19.11   0.000     .1914492    .2352113
           p |   4.36e-09   8.90e-10     4.90   0.000     2.61e-09    6.10e-09
           e |   .0074848    .022199     0.34   0.736    -.0360245    .0509941
       _cons |  -1.383371   2.218225    -0.62   0.533    -5.731013    2.964271
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  .42897931
     sigma_e |  1.2631593
         rho |   .1034074   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------

.
. xtreg yp1 x1 x4 x5 g2 k1 p e, re theta

Random-effects GLS regression                   Number of obs     =        270
Group variable: ind                             Number of groups  =         15

R-sq:                                           Obs per group:
within  = 0.6036                                         min =         18
between = 0.9246                                         avg =       18.0
overall = 0.7706                                         max =         18

                                                Wald chi2(6)      =          .
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2       =          .
theta          = .42982747

------------------------------------------------------------------------------
         yp1 |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
          x1 |   .1030738   .0494758     2.08   0.037      .006103    .2000447
          x4 |  -.0399024   .0245725    -1.62   0.104    -.0880636    .0082588
          x5 |  -.0480637   .0253076    -1.90   0.058    -.0976658    .0015384
          g2 |  -3.85e-13   1.34e-13    -2.87   0.004    -6.49e-13   -1.22e-13
          k1 |   .2133302    .011164    19.11   0.000     .1914492    .2352113
           p |   4.36e-09   8.90e-10     4.90   0.000     2.61e-09    6.10e-09
           e |   .0074848    .022199     0.34   0.736    -.0360245    .0509941
       _cons |  -1.383371   2.218225    -0.62   0.533    -5.731013    2.964271
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  .42897931
     sigma_e |  1.2631593
         rho |   .1034074   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------

.
```

```
. xttest0

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

yp1[ind,t] = Xb + u[ind] + e[ind,t]

        Estimated results:
                         |       Var     sd = sqrt(Var)
                 ---------+-----------------------------
yp1 |   8.025948        2.83301
e |   1.595571       1.263159
u |   .1840233       .4289793

Test:   Var(u) = 0
chibar2(01) =    27.30
                           Prob > chibar2 =   0.0000

.
. xtreg yp1 x1 x4 x5 g2 k1 p e, fe

Fixed-effects (within) regression               Number of obs     =        270
Group variable: ind                             Number of groups  =         15

R-sq:                                           Obs per group:
within  = 0.6177                                         min =         18
between = 0.8279                                         avg =       18.0
overall = 0.4563                                         max =         18

F(7,248)          =      57.24
corr(u_i, Xb)  = -0.9992                        Prob > F          =     0.0000

------------------------------------------------------------------------------
yp1 |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
------------+-----------------------------------------------------------------
x1 |   .0364553   .0691501     0.53   0.599     -.099741    .1726516
x4 |   .0209148    .051789     0.40   0.687    -.0810875    .1229172
x5 |  -.0404295   .0552816    -0.73   0.465    -.1493108    .0684519
g2 |  -2.07e-12   7.19e-13    -2.89   0.004    -3.49e-12   -6.58e-13
k1 |   .2123018   .0110314    19.25   0.000     .1905747    .2340289
p |   1.37e-07   6.89e-08     1.99   0.048     1.50e-09    2.73e-07
e |    .095023    .044889     2.12   0.035     .0066106    .1834353
       _cons |  -18.57415   9.440982    -1.97   0.050    -37.16887    .0205818
------------+-----------------------------------------------------------------
sigma_u |  42.695374
sigma_e |  1.2631593
rho |  .99912547   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0: F(14, 248) = 4.32                     Prob > F = 0.0000

.
. estimate store fe

.
. xtreg yp1 x1 x4 x5 g2 k1 p e, re

Random-effects GLS regression                   Number of obs     =        270
Group variable: ind                             Number of groups  =         15

R-sq:                                           Obs per group:
within  = 0.6036                                         min =         18
between = 0.9246                                         avg =       18.0
overall = 0.7706                                         max =         18

                                                Wald chi2(6)      =          .
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2       =          .

------------------------------------------------------------------------------
yp1 |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
------------+-----------------------------------------------------------------
x1 |   .1030738   .0494758     2.08   0.037      .006103    .2000447
x4 |  -.0399024   .0245725    -1.62   0.104    -.0880636    .0082588
x5 |  -.0480637   .0253076    -1.90   0.058    -.0976658    .0015384
g2 |  -3.85e-13   1.34e-13    -2.87   0.004    -6.49e-13   -1.22e-13
k1 |   .2133302    .011164    19.11   0.000     .1914492    .2352113
p |   4.36e-09   8.90e-10     4.90   0.000     2.61e-09    6.10e-09
e |   .0074848    .022199     0.34   0.736    -.0360245    .0509941
       _cons |  -1.383371   2.218225    -0.62   0.533    -5.731013    2.964271
```

```
-------------+----------------------------------------------------------------
sigma_u |  .42897931
sigma_e |  1.2631593
rho |   .1034074   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------

.
. estimate store re

.
. hausman fe

Note: the rank of the differenced variance matrix (5) does not equal the number of
coefficients being tested (7); be sure
this is what you expect, or there may be problems computing the test.  Examine the output of
your estimators for
anything unexpected and possibly consider scaling your variables so that the coefficients are
on a similar scale.

                 ---- Coefficients ----
             |      (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
             |       fe           re         Difference          S.E.
-------------+----------------------------------------------------------------
x1 |    .0364553     .1030738       -.0666185        .0483102
x4 |    .0209148    -.0399024        .0608172        .0455883
x5 |   -.0404295    -.0480637        .0076342        .0491486
g2 |   -2.07e-12    -3.85e-13       -1.69e-12        7.06e-13
k1 |    .2123018     .2133302       -.0010284              .
p |    1.37e-07     4.36e-09        1.33e-07        6.88e-08
e |     .095023     .0074848        .0875382        .0390157
------------------------------------------------------------------------------
b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
            B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

chi2(5) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                           =        9.84
                Prob>chi2 =      0.0800
                (V_b-V_B is not positive definite)

.
```